لغـويـات

وأخطاء لغوية شائعة

تأليف المحقق اللغوى الكبير

الشيخ محمد على النجار

رحمـه الله



لغـويـات
وأخطاء لغوية شائعة

تأليف المحقق اللغوى الكبير

الشيخ محمد على النجار

رحمـه الله

تقديـــم

الدكتور إبراهيم شعلان

مراجعـــة

الدكتور عامـر النجــار

بسم الله الرحمن الرحيم

نبذة عن المؤلف

فى يوم الخميس التاسع من شهر شعبان سنة ١٣٨٥ هـ الموافق ٢ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ م ، انتقل إلى رحمة الله تعالى فضيلة الأستاذ الكبير الشيخ محمد على النجار عضو المجمع اللغوى بالقاهرة والذى كان مقررا للجنة احياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية ، وأستاذاً للنحو والصرف بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر .

والشيخ محمد على النجار أحد الكتاب البارزين الذين خدموا الدين واللغة بما ألفوا من كتب وما كتبوا من بحوث ولغويات أنارت الطريق لمريدى المعرفة وأبانت الحق لطالبيه .

ومن أهم تحقيقاته العلمية تحقيقه كتاب بصائر ذوى التمييز فى لطائف الكتاب العزيز لمجد الدين الفيروز ابادى ، وتحقيقه لكتاب الخصائص لابن جنى .

ويسرنا أن نقدم هذه الطبعة الجديدة من كتابه لغويات وفاء لذكراه الطيبة ، داعين الله سبحانه وتعالى أن يتغمده بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته جزاء ما قدم لدينه ولأمته ووطنه .

د / عامر النجار

القاهرة فى ٢٩ / ٣ / ١٩٨٦

بسم الله الرحمن الرحيم

تـوطـئة

الهدف من هذه المقدمة أن أرسم صورة لفظية للأستاذ الشيخ محمد على النجار من خلال كتابه « لغويات ١ »[١] .

يوضح الشيخ النجار هدفه ، ويرى أن هذه البحوث تدور « جلها حول الأساليب والمفردات التى ند الكتاب والناطقون بها عن وجهها ، وعدلوا بها عن سننها »[٢] وبين أن التأليف فى هذا المجال قديم ، دعا إليه انتشار اللحن بين العامة والخاصة على حد سواء[٣] .

فذكر بعض الأساليب أو المفردات ، وتناولها بالمناقشة مؤيدا لها ، أو معارضا لمن قالها .

منها جعل المتعدى لازما مثل قولهم : أعطيت لفلان كتابا ، وأعطيت الجائزة لفلان ، و « فعل الإعطاء يتعدى إلى مفعولين بنفسه »[٤] وجعل اللازم متعديا نحو : أنجبت مصر رجالا أوفياء . وأنجب فعل لازم[٥] .

وأغدق الله الخير على مصر - وأغدق فعل لازم[٦] .

وأثمر - يستعمل أيضا متعديا ، وهو لازم[٧] .

وتذكير المؤنث مثل قولهم : أحلف بهذا اليمين[٨] وأصل اليمين التأنيث .

وقولهم : الأذين الأيمن . والواجب فيها الأذينة ؛ فالأذن مؤنثة[٩]

---

١ ــ من نشر جماعة الأزهر للنشر والترجمة والتأليف .

٢ و ٣ ــ صفحة ٣ .

٤ ــ صفحة ٤٠ .

٥ ــ صفحة ٦٠ .

٦ و ٧ ــ صفحة ٦١

٨ ــ صفحة ١٣ .

٩ ــ صفحة ٢٤ .

كما تناول بالضبط بنية بعض الكلمات ؛ وذلك لأننا نجد « الندرة فى ألسنة الناس بضم النون »[10] ورأى أن « النفس بعد هذا لا تركن إلى الضم فى هذا الحرف ، وأرى أن تعوَّد الألسنة الفتح »[11] .

ولم ترد الكلمة فى « لسان العرب – ندر » إلا مفتوحة ، كما ذهب الشيخ النجار .

آراؤه :

كان يأخذ بما سمع عن العرب ، ويقيس عليه ، ويهاجم ما درج عليه الناس دون أن يعتمدوا على سند فى بعض الأحيان ، وذلك مثل قوله : « وكأنى بالقارىء ، وقد خرج من هذا المقال على أن يلتزم همز آئب وآئل ، وما انخرط فى مسلكهما ، ولا يميل إلى هذا التخفيف الذى درج عليه الناس ، ولا يجيزه سماع صحيح ولا قياس »[12] .

وعندما يجد مخرجا للرأى ، فإنه يقول : « وأرى أن له وجها ومخرجا فى العربية »[13] .

ويرى أن النادر لا يصار إليه ما وُجد إلى غيره سبيل ، وذلك فى قوله : « ورود فعول بمعنى مفعول فى غاية الندرة ؛ فلا ينبغى المصير إليه ما وجد إلى غيره سبيل »[14] .

كما دعا إلى دراسة ما بقى فى شبه الجزيرة العربية من الفصحى لما فى ذلك من « غناء كبير لدارسى اللغة »[15] .

صفاته :

ولم يكن يكتفى فى علمه بالقليل وبالسهل ، ولكنه كان يبحث عن

---

١٠ ـــ صفحة ٨٨ .
١١ ـــ صفحة ٨٩ .
١٢ ـــ صفحة ٩ .
١٣ ـــ صفحة ٢٣ .
١٤ ـــ صفحة ٥٤ .
١٥ ـــ صفحة ٧٢ .

الكثير والصعب ، فلقد بحث عن المخطوطات وأفاد منها ، ويدل على ذلك ذكره لكتاب « الارتشاف » وهى مخطوطة[16] وقوله : « وعولت بعد هذا على مراجعة ما تيسر من المخطوطات لدواوين اللغة »[17] .

كما كان أمينا مع نفسه ، لا يقطع بشيء دون ترو فعندما لا يكون مستريحا يقول :

« على أن هذا التخريج لا تسكن النفس إليه كل السكينة »[18] .

وعندما يقتنع بشيء نراه يجيزه ، فهو يرى بالنسبة لتعريف المضاف : « وإنى أميل إلى القول بجوازه »[19] .

وكان يحاول التثبت ، ويسأل أهل العلم ، ومثال ذلك قوله : « على أنى رجعت إلى من يحسن النظر فى معجم الفارسية فأخبرنى بأن معنى « ويد » قليل »[20] .

وقوله : « وقد أخبرنى ذو علم باللغات الغربية الحية »[21] .

وعندما لا يجد ما يعتمد عليه فإنه يتوقف ، ولا يقطع برأى ، وذلك مثل قوله : « وكان فى ظنى أنى وقفت فى الارتشاف منذ دهر على أن بعض النحاة أجاز النطق بالياء فى نحو : قائل ، ثم رجعت إليه فى هذه الأيام ، ولم يسعدنى الوقت أن أستوعب مظانه فيه ، فلم أقف على هذا الوجه »[22] .

كما كان فيه تواضع العلماء ، فلم يكن يقطع بشيء لم يكن متأكدا منه ، ونرى ذلك فى قوله : « وإنى أعرض تخريجا لى فى هذا المقام على بساط البحث والنظر »[23] .

---

١٦ ــ دار الكتب المصرية رقم ١١٠٦ - نحو -

١٧ ــ صفحة ١١٣ .

١٨ ــ صفحة ٣٧ .

١٩ ــ صفحة ٢٢ .

٢٠ ــ صفحة ٦٩ . ومعناها مفقود . المعجم فى اللغة الفارسية . د . محمد موسى هنداوى ص ٣٤٥ .

٢١ ــ صفحة ١١٧ .

٢٢ ــ صفحة ٨ .

٢٣ ــ صفحة ٧٦ .

إلا أننى أجد فى بعض آدائه تسامحا ، كما فى قوله : « على أنى مع هذا أجيز « التضخم » على أنه لم يرد فيما نعلم »[٢٤] فإذا كان لم يرد فما مبررات إجازته ؟

وكان دقيق التعبير ، يضع كل كلمة فى موضعها ، والدليل على ذلك إدخاله « الباء » على المتروك فى قوله : « فالأولى للأدباء هجر هذا الاستعمال ، والعود إلى أن يستبدلوا به مادة الإنكار أو السخط أو الاستياء وما جرى هذا المجرى »[٢٥] .

ومن مظاهر تلك الدقة فى التعبير قوله :

« وقد آثرت فى صور البحث أن أورد العبارة « عام برخ » فأعدل عن « سنة برخة » لما أن السنة توهم الجدب والأزمة »[٢٦] .

خصـــائص أســلوبه :

يرد فى أسلوبه بعض الألفاظ العربية الفصيحة التى تستخدم قليلا ، ومنها على سبيل المثال قوله :

- على ألا يكون ذلك مهيعا مسلوكا[٢٧] .
- للحمى تعتاد الإنسان بعرقها ورحضائها[٢٨] .
- والتعجب والتفضيل من بابة واحدة[٢٩] .
- والمواطن موطن افتخار وبأو[٣٠] .
- ولم أره لغير ابن هشام ومن استقفاه[٣١] .

---

٢٤ ــ صفحة ٨٣ .
٢٥ ــ صفحة ١٣ .
٢٦ ــ صفحة ٧٣ .
٢٧ ــ صفحة ١٤١ – طريق مهيع بيِّن – المحيط هيع .
٢٨ ــ صفحة ١٤٢ – العرق – المحيط رحض .
٢٩ ــ صفحة ١٤٣ – غاية – المحيط بوب .
٣٠ ــ صفحة ١٤٤ – فخر – المحيط بأى .
٣١ ــ صفحة ١٥٢ – تبعه – المحيط قفا .

ـ وليست من سنخ الكلمة[٣٢] .

ـ وحكمه مسمط[٣٣] .

ـ وعلى أسلات أقلام المؤلفين[٣٤] .

ـ فعلاء مذكرها أفعل ، وهذا هو الطريق الملحوب[٣٥] والمهيع في فعلاء[٣٦] .

ـ ثم هم بعد ذلك شريجان[٣٧] .

ـ تزاد أمثال هذه الكلمات الثنائية عند النسب حرفا لتحور ثلاثية[٣٨] .

ـ فتراهم يرمجون مثل العبارة المسطورة[٣٩] .

ـ إذ جاء على الجادة[٤٠] وعلى طريقه الملحب[٤١] .

ومن خصائص أسلوبه الاستطراد ، وذلك مثلا كقوله :

« ولبيت ابن عنين قصة طريفة ، أحببت إيرادها ... وأعود لما كنت فيه من بحث ، فأقول »[٤٢] .

وقوله : « ولهذا الشعر قصة طريفة .. وذلك أن فتى ... »[٤٣]

وهو في أثناء استطراده يحرص على الصحة ، كما يدو في هذا المثال من

---

٣٢ ـ صفحة ٥٦ - الأصل - المحيط سنخ .
٣٣ ـ صفحة ٦٤ - متمم - المحيط سمط .
٣٤ ـ صفحة ٦٥ - كل عود لا عوج فيه - المحيط أسل .
٣٥ ـ صفحة ٩٨ - الواضح - المحيط لحب .
٣٦ ـ صفحة ٩٨ - بيِّن - المحيط هيع .
٣٧ ـ صفحة ١١٢ - مثلان - المحيط شرج .
٣٨ ـ صفحة ١١٤ - الرجوع - المحيط حور .
٣٩ ـ صفحة ١٢٩ - إفساد السطور بعد كتابتها - المحيط رمج .
٤٠ ـ صفحة ١٣٠ - معظم الطريق - المحيط - جدد .
٤١ ـ صفحة ١٣٠ - الواضح - المحيط لحب .
٤٢ ـ صفحة ١١ .
٤٣ ـ صفحة ١٥٣

تصحيحه حيث قال :

« وأحب هنا لذكر محمد بن أحمد بن أشرس أن أذكر أنه وقع فى شفاء الغليل محمد بن شرف ، وفى تاج العروس فى (ثمر) نقلا عن الشفاء محمد بن أشرف ، والصواب ما أوردته عن معجم الأدباء »(٤٤) .

اللغة الفرنسية :

ولقد كان ما كتب باللغة الفرنسية فى هذا الكتاب تشوهه الأخطاء المطبعية التى انتشرت فى كل الكتاب تقريبا ، كما وردت جملة مترجمة غير دقيقة ، وهى :

« احتج فى مواجهة جور واقع » وهى فى الفرنسية :

Je protests contre une injustice (٤٥)

فكلمة « واقع » لا أثر لها فى الجملة الفرنسية .

ومن أمثلة الأخطاء المطبعية :

قوله Jersèy (٤٦) وكتبت بالعربية « جرزى » وصحة الكتابة بالفرنسية Jersey ورأى أنها « من توافق اللغات »(٤٧) وأنا لا أرى أبدا أنها من توافق اللغات ، ولكنها منسوبة إلى جزيرة Jersry ، وهى جزيرة إنجليزية فى المانش « حيث يجهز الصوف منذ أواخر القرن السادس عشر »(٤٨) .

ومن الأخطاء المطبعية :

Ils parler antne ce qu'ils pensenr . (٤٩)

---

٤٤ ــ صفحة ٦٢ .

٤٥ ــ صفحة ١٢ .

٤٦ ــ صفحة ٩٥ .

٤٧ ــ صفحة ٩٦ .

٤٨ ــ Larousse ètymologique . p : 402 .

٤٩ ــ صفحة ١٠٥ .

صحتها :

Ils parlen contre ce qu'ils pensent .

وقوله : guitane[٥٠] وصحتها guitare

وقوله : guistarra[٥١] صحتها guitarra .

والكلمة اليونانية التى أخذت منها اللفظة هى[٥٢] kithara .

رحم الله الأستاذ النجار ، فلقد كان نبراسا ، يهدى السائرين فى دياجير العلم بما حباه الله من أمانة مع نفسه ، ودقة فى تعبيره ، وذوق فى أسلوبه .

الدكتــور
إبراهيــم خليفـــة شعــلان
أستاذ مساعد بكلية الآداب
بسوهاج – جامعة أسيوط

١١ / ٢ / ١٩٨٦

٥٠ ـــ صفحة ١٥٥ .

٥١ ، ٥٢ ـــ Larousse ètymologique . P : 361 .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذى أنزل القرآن بلسان عربىّ مبين أعجز عن احتذائه ذوى الفصاحة والسُّنن . والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفصح من نطق وأعرب من هدى إلى قويم السُّحل ، وعلى آله وصحابته أعلام الهدى وأرباب الزكانة والفِطن ، والتابعين لهم الساعين فى خير سَنَن .

وبعد فهذه بحوث نشرتها فى مجلة الأزهر تحت عنوان « لغويات » وهى بحوث تتصل باللغة العربية الشريفة ، يدور جلها حول الأساليب والمفردات التى ندّ الكتّاب والناطقون بها عن وجهها ، وعدلوا بها عن سننها .

وقد عُنى العلماء قديما بتبيين ما دخل على العربية فى الأساليب والمفردات من شوائب اللحن وانحراف الألسنة عن المنهج اللجب والجادة الواضحة . ودعاهم إلى هذا تسرب اللحن واتساع رقعة اللسان العربى وتشعب الناطقين به . ويحكى فى ذلك أن الفراء لما دخل على الرشيد لأول اتصاله به تكلم بكلام لحن فيه مرات ، فقال جعفر بن يحيى البرمكىّ : إنه قد لحن ياأمير المؤمنين . فقال الرشيد للفراء : أتلحن ! فقال الفراء : ياأمير المؤمنين إن طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضر اللحن ، فإذا تحفظت لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطباع لحنت . وهذا الفراء يقول فيه ثعلب: لولا الفراء لما كانت عربية ؛ لأنه خلصها وضبطها ، ولولا الفراء لسقطت العربية ، لأنها كانت تتنازع ، ويدعيها كل من أراد ، ويتكلم الناس فيها على مقادير عقولهم وقرائحهم . ويذكر أن الكسائى كان سبب إكبابه على النحو وجده فى تحصيل العربية أنه جاء يوما إلى قوم وقد أعيا من المشى ، فقال : عييت . فقالوا له : تجالسنا وأنت تلحن ! قال : وكيف لحنت ؟ قالوا : إن كنت أردت : من انقطاع الحيلة والتحير فى الأمر فقل : عييت . وإن أردت : من التعب فقل أعييت . فأنف من هذه الكلمة وقام من فوره ، وسأل عمن يعلم النحو ، فأرشد إلى معاذ الهراء فلزمه حتى أنفد ما عنده .

ولقد سار التدوين فى اللحن مع التدوين لقواعد العربية وقوانينها . وقلما ترى لغويا أو نحوياً إلا وله أثر فى هذا الباب .

والكتب المؤلفة فى اللحن ضربان : ما تلحن فيه العامة ، وما تلحن فيه الخاصة . وظاهر أن البدء فى التأليف كان بالضرب الأول حين كان لحن الخاصة نادرا لا يستوجب التأليف وقد ألف فيه الكسائى والفراء والجواليقى وغيرهم . ولما فشا اللحن فى الخاصة ولغة الكتابة ظهرت التآليف فى لحن الخاصة ، ولأبى هلال العسكرى المتوفى سنة ٣٧٩ كتاب فى هذا الضرب ولما صارت لغة العامة لحنا كلها أفرد التأليف بلحن الخاصة . وأشهر كتاب فى هذا « درة الغواص فى أوهام الخواص » للحريرى صاحب المقامات المتوفى سنة ٥١٦ هـ . وقد تناوله العلماء من بعد بالشرح والنقد والتأييد .

وسبيلى فى هذه البحوث أن أدرس ما فيه ريبة من الأساليب أو المفردات فى ضوء العربية . وقد أخرج منها بنفى الريبة عنه ، وقد أخرج بإلصاقها به وتثبيتها فيه ، على حسب ما يبلغنيه اجتهادى .

وفى عزمى أن أتبع هذا السفر ما يَجدُّ من بحوث إن شاء الله . وهو ولى التسديد والتوفيق .

* * *

١ ــ آيب وآيل

لا تكاد ترى أحداً ينطق هذا الضرب من الأوصاف التى تشتق من مهموز الفاء بهمزتين فيقول : آئب وآئل . وكأنما أجمعوا أمرهم وأصفقوا على أن يكون فى موضع العين ياء فيقولوا :آيب ــ وآيل وآين وآيد ــ يقال : آد الشيء إذا رجع . ــ على أن الهمز بعد الألف هو الذى تقضى به القواعد الصرفية ؛ فآئب لا يختلف فى القياس عن قائل وبائع ومائن وما دخل فى هذه البابة من الأوصاف . وترى علماء العربية يأبون الياء الصريحة فيها ، ويعدّون من لحن الفقهاء قولهم بايع : بالياء ، فإن أريد تخفيف الهمز فى مثل هذا فهو تليين الهمزة وتقريبها من الياء ، لا أن تكون ياء صريحة . ويسمى هذا التخفيف بين بين . وقد عنى بهذا الأمر علماء القراءات لما له من الصلة بتخفيف الهمز ــ وهو عندهم بحث طويل الذيل ــ فكان حكمهم موافقا لما عليه النحاة . وإنى أسوق إليك كلاما لصاحب النشر لما فيه من الفائدة وبسط المسألة . قال : « فأما إبدال الهمزة ياء فى نحو خائفين وجائر وأولئك ، وواوا فى نحو أبناؤكم وأحباؤه ، فإنى تتبعته من كتب القراءات ونصوص الأئمة ومن يعتبر قولهم فلم أر أحدا ذكره ولا نصّ عليه ولا صرّح به ولا أفهمه كلامه ولا دلت عليه إشارة سوى أبى بكر بن مِهران (١) ؛ فإنه ذكر فى كتابه فى وقف حمزة وجها فى نحو تائبات بإبدال الياء ، وفى نحو رءوف بإبدال الواو

ورأيت أبا على(٢) الأهوازى فى كتابه الإيضاح حكى هذا عن شيخه أبى إسحق ابراهيم بن أحمد الطبرى ، وقال : ولم أر أحدا ذكره ولا حكاه من جميع من لقيت غيره . قلت : ثم إنى راجعت كتاب الطبرى ــ وهو الاستبصار ــ فلم أره حكى فى جميع ذلك سوى بين بين لاغير . والقصد أن إبدال الياء والواو محضتين فى ذلك هو مما لم تجزه العربية ؛

(١) هو أحمد بن الحسين بن مهران . توفى بنيسابور سنة ٣٨١ .

(٢) هو الحسن بن على توفى سنة ٤٤٦ هـ .

بل نص أيمتها على أنه من اللحن الذى لم يأت فى لغة العرب ، وإن تكلمت به النبط ، وإنما الجائز من ذلك هو بين بين لاغير » (٣) .

وإنى أجتزىء هنا من كلام النحاة بسوق كلام الأشمونى فى شرحه على الخلاصة ، قال : « وأما إبدال الهمزة فى ذلك (يريد نحو قائل وبائع) ياء محضة فنصوا على أنه لحن . ولو جاز تصحيح الياء فى بائع لجاز تصحيح الواو فى قائل » . وعلى ذكر هذا اللحن أورد ما حكاه صاحب المغنى فى الكتاب السابع ، قال : « قلت يوماً : الفقهاء يلحنون فى قولهم : البايع بغير همزة ، فقال قائل : فقد قال الله تعالى : ﴿ فبايعهن ﴾ وتراه لم يفرق بين بايع اسم فاعل وبايع فعل أمر .

وترى من النصوص السابقة أن لا فرق بين قائل وآئل ، ولو كان ثم فرق لعرض له الصرفيون .

وقد يعنّ للباحث فى هذا المقام أن فى آئل اجتماع همزتين وهو يسوّغ إبدال الثانية ياء لكسرتها كما فى أيمة . ولكن هذا الاجتماع لا أثر له لانفصال الهمزتين بالألف ، وقد قال أبو حيان فى الارتشاف(١) : « فإن فصل بين الهمزتين فلا تأثير نحو آء(٢) » ولكن الشيخ نصر الهورينى فى كتابه المطالع النصرية يرى أن نطق الناس آيب بالياء صحيح ، ويعلل ذلك باجتماع الهمزتين ، وقد عرض لهذا الموضوع بمناسبة البحث عن نقط الياء ؛ وهاك نصّ عبارته : « وأما ما يجوز إبداله ياء محضة فيحوز نقطه ؛ مثل مائة وفئة ورئة والأئمة . نعم إذا كان قبلها ألف مسبوقة بالهمزة نحو آيل وآيس وآيب تبدل ياء حقيقة بمقتضى القياس الصرفى . نظيره ماقالوه فى جمع ذؤابة على ذوائب ، حيث لم يجمعوه على أصله : ذآئب . وقد ورد من حديث الصحيحين قوله ﷺ « آيبون تائبون عابدون ، ولم يروه أحد بالهمز (٣) » . وفى مقال الشيخ نصر مباحث :

الأول عدّه آيسا من وادى آئب وآئل ليس على ما ينبغى ؛ فإن الياء لما صحّت فى أيِس صحّت فى آيس ؛ كما أنها لما صحّت فى عَوِر وَصَيِد صحّت فى

---

(٣) النشر ١/٤٥٤ ه‍ .

(١) الورقة ١٢٨ من مخطوطة دار الكتب رقم ١١٠٦ نحو .

(٢) الآء ثمر شجر يدبغ به .

(٣) المطالع س ٤٨ من طبعة الخشاب ، ص ٧١ من طبعة بولاق .

عاور وصايد وقد صحّت فى أيس لأنها مقلوبة يئس ، فالياء فى أصلها فى موضع الفاء وهى لا تقلب فاء ، فلما جاءت فى موضع العين ظلّت متعاصية على الإعلال . وقد قال بن سيده فى المخصص (٤) « قال ابن جنّى : وينبغى أن يكون قوله : * وما أنا من سيب الإله بآيس . فيمن رواه هكذا غير مهموز العين وأن بعد ألف فاعل ياء صحيحة . وذلك أنها لما صحت فى أيس صحّت فى آيس ، كما أنها لما صحّت فى عَوِر وصَيِد صحت فى عاور وصايد . قال ابن سيده : إنما قال : فيمن رواه هكذا لأن الرواية المعروفة : بيائس » .

الثانى قوله : إن الهمزة فى آئب تبدل ياء حقيقة بمقتضى القياس الصرفى ، وقد قدمّت من النصوص ما ينفى ذلك ، وقد نبه على ما فى كلام الشيخ نصر صاحب (١) الجاسوس فقال بعد أن أورد الكلام السابق عن المطالع : « وهو يخالف ما قاله الإمام أبو الفتح أحمد بن محمد الميدانى فى كتابه الذى سماه نزهة الطرف فى الصرف . ونصّ عبارته : متى اعتلّت عين الفعل فوقعت بعد ألف فاعل همزت البتة لاعتلالها ؛ نحو قام فهو قائم ، وسار فهو سائر . فإن صحّت الواو فى الماضى صحّت فى اسم الفاعل أيضا » .

الثالث جعله آئبا نظير ذوائب . وذوائب جرى فيها إبدال الهمزة واوا ، وأصلها ذآئب كما قال ؛ لأنه يقال فى ذؤابة : ذوابة على التخفيف القياسى ، فجاءوا بالجمع على التخفيف مشاكلة للواحد المخفف والتزموه ، وهذا كله على غير قياس ، ولو جرى على مهيع القياس للحق التخفيف الهمزة الثانية لا الأولى ، فإنها التى بها يحصل الثقل ، على أن الأخفش قد نقل عنه أنه يقيس على ذوائب ، ولكن أمر آئب يختلف عنها ؛ فإن التخفيف فى هذه فى الحرف الثانى كما لا يخفى .

الرابع زعمه أن الرواية فى الحديث جاءت بالياء فى آيون ، ولو صحت الرواية لتقبلنا كلامه بقبول حسن أو استدركنا هذا الحكم على السلف من العلماء ، ولكنا لم نقف على التصريح للعلماء بشىء فى هذا اللفظ فى الحديث ، وقد ورد الحديث فى صحيح البخارى فى كتابى الحجّ والدعوات ؛ ولفظ

---

(٤) ج ٣ ص ١٧٠ .

(١) ص ٣٧ .

الحديث فى كتاب الدعوات : « كان إذا قفل من غزو أو حجّ أو عمرة يكبّر على كل شرف من الأرض ثلاث تكبيرات ، ثم يقول : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، وهو على كل شىء قدير . آيبون تائبون عابدون ، لربنا حامدون ، صدق الله وعده ، ونصر عبده ، وهزم الأحزاب وحده » وقد رجعت إلى شرحى ابن حجر والعينى ، فوجدت فى شرح العينى المطبوع فى القسطنطينية آئبون هكذا بالهمزة . وفى شرح ابن حجر آيبون بالياء ، ورأيته هكذا فى نسخة شرح النووى لمسلم ، وكأن ما فى ابن حجر وغيره من رسم آيبون بالياء هو الذى دعا صاحب المطالع إلى أن يرى أن رواية الحديث بالياء بناء على أن صورة الياء لا تنقط إلا إذا كانت تقرأ ياء ، فأما إذا كانت لا تنطق ياء فمن الخطأ نقطها ، ويحكون فى ذلك أن أبا على الفارسى كان قد زار أحد المتّسمين (٢) بالعلم ، فإذا بين يديه جزء مكتوب فيه قايل بنقطتين من تحت ، فقال أبو على لذلك الشيخ : هذا خطّ من ؟ قال : هذا خطّى ، فالتفت أبو على إلى صاحبه وقال : قد أضعنا خطواتنا فى زيارة مثله . ولكن هذا أمر لا يلتزمه كل العلماء والكتاب ، فقد نرى كثيرا من خطوط العلماء وفيها نقط ياء نحو قائل والأفئدة . وفى مقامات الحريرى مقامة تدعى الرقطاء ، تتكون من كلمات فيها حرف منقوط وآخر غير منقوط ، وقد سمّاها بذلك تشبيها بالدجاجة الرقطاء ، وهى المنقّطة بسواد وبياض ، وفى هذه المقامة : « إذا جاش لخطبة فلا يوجد قايل » وشرط هذه المقامة لا يكون إلا بنقط الياء .

وقد تبع الشيخ حسين والى فى كتابه « الإملاء » طريقة الشيخ نصر فقال فى ص ٢٢٦ فى مبحث الياء الواجب إهمالها : « الثانى الياء المتوسطة فى نحو بائع ومسائل ، مالم تكن قبل الياء رسما همزة ، فإن كانت فقد صحّ النطق حينئذ بالياء صريحة ، نحو آيل وآيب ، وذلك داع للنقط » .

وقد علمت أنه لم تقم الدلائل البينة على أن النطق قد صح بالياء فى آئب ، ولا سند لمن ذهب هذا المذهب ــ فيما أظن ــ إلا نقط الياء ، وقد علمت ما فى هذا الدليل من ضعف . وجاء فى اللسان : « يقال منه آب فهو آيب »

(٢) يبدو لى أن هذا هو ابن خالويه ، وكان بينه وبين أبى على مناقضات وملاخاة ، وكانا يتنازعان المنزلة عند سيف الدولة بن حمدان .

فكتب مصححه على الهامش : « قوله : فهو آيب : كل اسم فاعل من آب وقع فى المحكم منقوطا باثنتين من تحت ، ووقع فى بعض نسخ النهاية آئبون لربنا بالهمز . وهو القياس . وكذا وقع فى خط الصاغانى نفسه فى قولهم : والآئبة : شربة القائلة بالهمز أيضا» وقد رأيت فى جمهرة بن دريد ١ / ١٧٠ : آب الهم إيابا ، وكل راجع مع الليل ، فهو آئب ، هكذا بالهمز ، واستشهد بقول النابغة :

تطاول حتى قلت ليس بمنقض   وليس الذى يرعى النجوم بآئب

بهمز آئب . وكذلك فيها آد الشيء يئود ، فهو آئد بالهمز .

وكان فى ظنى أنى وقفت فى الارتشاف منذ دهر على أن بعض النحاة أجاز النطق بالياء فى نحو قائل . ثم رجعت إليه فى هذه الأيام ، ولم يسعدنى الوقت أن أستوعب مظانّه فيه ، فلم أقف على هذا الوجه ، بل وقفت على أن الزّجاج أجاز النطق بالياء فى نحو شعائر ورسائل ، وهاك نصّ الارتشاف « وفى الترشيح (١) : عجائز وقبائل ورسائل بالهمز ، ولا تحرك بالياء لأنه لا أصل لها فى الحركة . وقد يجوز تخفيف الهمز فى هذا كله وقلبها ياء ، أجازة أبو اسحاق الزّجاج . تخفيف الهمزة قياس ماض فى هذا وشبهه انتهى ، وقرأ ابن كثير فى رواية : شعاير بالياء » .

وبعد هذا فهل يجوز قياس قائل وآئب على نحو شعائر فتخفف بالياء على ما أجازه الزجاج فيما نقله عنه صاحب الترشيح ؟ قد يقال : إن بين الهمزين فرقا يمنع قياس أحدهما على الآخر . ذلك أن الهمز فى نحو قائل واقع موقع الأصلى من الحروف إذ كان عين الكَلمة ، فهو بذلك يتعاصى ويتأبّى على الإعلال والإبدال المحض ، فأما الهمز فهى فى شعائر ورسائل فهو بدل من مدة زائدة فى الواحد ، فكان خطب الإبدال فيه سهلا لا حرج فيه .

وكأنى بالقارىء ، وقد خرج من هذا المقال على أن يلتزم همز آئب وآئل وما انخرط فى سلكهما ، ولا يميل إلى هذا التخفيف الذى درج عليه الناس ، ولا يجيزه سماع صحيح ولا قياس .

---

(١) هو كتاب فى النحو لخطاب القرطبى . مات بعد سنة ٤٥٠ هـ .

٢ ــ ابن جنى ، ابن ماجه

وقع السؤال عن هذه الأعلام وإعرابها . ذلك أنها تلزم السكون فى الوصل والوقف ، ولا يفعل بها ما فعل بنحو سقر وخوارزم ومصر وطبرستان وخراسان ، مما فى دخل فى العربية من الأعلام ؛ فإن هذه الكلمات تجرى عليها حركات الإعراب ، وإن كانت تمنع التنوين . وقد عهدنا التزام السكون وتجنب ظهور الحركات فيما كان مختوماً من هذا الضرب بالياء الخفيفة أو الهاء . فمما ختم بالياء : ابن جنى ــ ويراعى سكون الياء وألاّ تشدّد كياء النسب ــ وابن جنى أشهر من أن يعرف ، فهو العالم الذى يعدُّ بحق فليسوف اللغة وحبرها ، ومن ذلك : على بن أحمد بن جِنِّى ، وأحمد بن محمد ابن جِنى ، من المحدثين ــ ذكرهما صاحب القاموس ــ ومما ورد مختوماً بالهاء : ابن سيده اللغوى الأندلسى الضليع ، صاحب المحكم و المخصص ، وابن مَنْدَه ، وهو أبو زكريا يحيى من الحفاظ المشهورين ، وأحد أصحاب الحديث المبرّزين . ومن ذلك : ابن راهويه ، من جلة المحدثين . وقد حركوا الهاء ، إذا كان قبلها ساكن ، نحو بُويه جد البويهيين أصحاب الدولة فى بعض عهود الخلفاء العباسيين ؛ وزاه ، لقرية قرب نيسابور ؛ على أنا نراهم يقولون : أُشْنُهُ لقرية قرب أصبهان ؛ ويحركون الهاء ــ وهذه القرية ينسب إليها الأُشنانى اللغوى .

ويبحث المرء عن الداعى لتسكين أواخر هذه الكلمات . ويبدو فيما كان مختوما بالياء كجنّى أنه لو أجريت مجرى غيرها من المنقوص لقيل فى المجرور : نظرتِ إلى جنّ بحذف الياء ، وهنا يلتبس بالجن ، فكان مما ينبغى دفعا للبس إبقاء الياء فى حالة الجر ، وحمل سائر الحالات عليها ؛ وهكذا القول فى حنى ؛ ويضاف إلى هذا أن الكلمة الأعجمية يراعى الإبقاء على كل حروفها ، فهذا ما بعث على بقاء الياء ساكنة . وأما المختوم بالهاء فكأن الداعى إلى تسكينها أنها لو حركت لتوهم أنها تاء تأنيث فأبقيت على السكون .

وبعد هذا أقول : إن هذه الكلمات معربة : إذ لا موجب لبنائها ، وإعرابها بحركات مقدرة على أواخرها منع من ظهورها سكون الحكاية ، أى حوكى أصلها الأعجمى . ويراعى فى حالة الجرّ أن إعرابها بفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنها من الأسماء التى منعت الصرف للعلمية والعجمة .

٣ ــ احتاج محمد كتاباً

يشيع هذا الاستعمال ، ولا يرى مستعملوه ضيقا ولا حرجا ، ولا يخالج بعضهم شك فى صحته فى العربية . وهو مجانب لما درج عليه الاستعمال العربى مُنَابذ له . فقد جرى العرب على أن يعدى ما صيغ من الحاجة بالحرف ، فيقال : احتاج محمد إلى كتاب ، وبى حاجة إلى كتاب . وفى الأساس : « لا أحوجنى الله إلى فلان . وهذه حاجتى أى ما أحتاج إليه وأطلبه » .

وهذا الخطأ قديم ، فقد قال [1] ابن عنين ، وهو من شعراء الدولة الأيوبية ، وقد توفى سنة ٦٣٠ :

انظر إلى بعين مولى لم يزل ــ يولى الندى ، وتلاف قبل تلافى

أنا كالذى : أحتاج ما يحتاجه ــ فاغنم ثوابى والثناء الوافى

وقوله : « ثوابى » أى الثواب من الله الذى يلحقك بإغاثتى . وفى بعض روايات الديوان :

فاغنم ثنائى والدعاء الوافى .

وقوله : « تلافى » يريد تلفى ، ولم أقف على التلاف فى التلف فيما رأيت من المعاجم ، وكأنما مد ابن عنين لام التلف وأشبع حركتها ، فجاء التلاف ؛ ويشفع له فى ذلك موقف الشعر ورغبته فى التجنيس الذى كان كغيره من البديع يصبو إليه كل شاعر وكاتب فى ذلك العصر . ولم يأت ابن عنين فى ذلك بدعا من الأمر ؛ فقد قال ابن هرمة من قبله :

وأنت من الغوائل حين ترمى ــ ومن ذم الرجال بمنتزاح

(١) انظر ديوانه ٩٢ ، ووفيات ابن خلكان فى ترجمة الملك المعظم عيسى فى أواخر حرف العين .

يريد بمنتزح ؛ وقال الراجز القديم :

قلت وقد خرت على الكلكال يا ناقتى ما جلت من مجـال

يريد الكلكل ، وهو صدر الدابة .

ولبيت ابن عنين قصة ظريفة أحببت إيرادها . فقد كان أثيرا عند الملك المعظم عيسى بن الملك العادل من ملوك الدولة الأيوبية ، وكان ملازما له ، فانقطع عنه مدة لمرضه ، وكتب إليه بهذين البيتين ، وكان الجواب على هذا أن عاده الملك المعظم ، وأعطاه صرة فيها ثلاثمائة دينار ، وقال : هذه الصلة ، وأنا العائد . قال ابن خلكان ، وقد أورد هذه القصة فى ترجمة الملك المعظم عيسى : « وهذه لو وقعت لأكابر النحاة ومن هو فى ممارسته طول عمره لاستعظم ذلك منه ، لا سيما هذا الملك » . وكان من شنشنة ابن عنين أن يدخل فى شعره الاصطلاح النحوى ويستعمل معانيه ، وقال ابن هشام فى شرح القطر فى مبحث وجوب تأخر إنّ وأخواتها على اسمها : « وما أحسن قول ابن عنين يشكو تأخره :

كأنى من أخبار إنّ ، ولم يجز له أحد فى النحو أن يتقدما

وأعود لما كنت فيه من بحث ، فأقول : إن لابن عنين سلفا قريبا منه هو يوسف بن محمد البلوىّ صاحب كتاب « ألف باء » وقد طبع هذا الكتاب . وهذا البلوىّ أخذ عن السهيلىّ المتوفى سنة ٥٨١ ، وعن ابن الفخار ، ورحل إلى المشرق وأخذ عن علمائه ؛ فأخذ عن الحافظ السلفى بسكندرية ، وغزا مع صلاح الدين الأيوبى فى الشام وتوفى فى رمضان سنة ٦٠٤ ، وترجم له ابن الأبار فى التكملة . وترجمته فى النسخة المطبوعة تحت رقم ٢٠٨٩ . وقد عنيت بإيراد تاريخ وفاته إذ خلا منه مظان هذا التاريخ ، ككشف الظنون .

فقد تحدث عن كتابه « ألف باء » وذكر محتوياته ، ولم يعرض لتاريخ وفاته وكذلك فهرس دار الكتب المصرية . وفى معجم المطبوعات العربية لسركيس : « قيل : توفى سنة ٥٧٦ » وتراه يأتى بهذا القول على جهة الشك والتردد ولا يذكر المراجع على عادته .

وأعود فأقول : أن البلوىّ قال فى « ألف باء [1] » :

(١) جـ ٢ ص ٦٥ .

خرجت من شيء إلى غيره وكله علم وقول سديد
يحتاجه القارى والسامو ن ، الكل منهم راغب فى المزيد

وتراه يستعمل « الكل » بأل ، وفى هذا الأستعمال مجال للقول والنقد ؛ فإن « كلا » مما يلازم الإضافة إن لم يكن فى اللفظ ففى التقدير .

وبعد ، فقد يذهب ذاهب إلى التضمين فى هذه المادة ، وحديثى عن المنهج العربى وللتضمين بحث آخر .

على أنى وجدت أن الشريف الرضى سبق إلى هذا الاستعمال حيث يقول فى رثاء ابن جنى : * ما احتاج بردا غير برد عفافه *

٤ ــ احتج العمال على سوء معاملتهم

ترى هذا وأمثاله كثيرا . يستعمل الاحتجاج فى موضع الإنكار والسخط لبعض الأشياء التى تنوب أمرأ أو طائفة أو شعبا من الشعوب . فالدولة تحتج لدى الدولة الفلانية أن أهين سفيرها ، وأذيل نائبها ، والشعب يحتج على إنكار حقه وهضمه ، وهكذا مما لا تكاد صحيفة دورية تخلو منه ، والاحتجاج فى وضعه اللغوى هو الإدلاء بالحجة والدليل لتأييد الدعوى ، وتمكينها ، ولا تراه فى وضعه يدل على الإنكار الذى أطبق الناس على استعماله فيه . والبحث يهدى إلى أن مرد هذا الاستعمال فى العربية المترجمة لأسلوب غربى يأتى فيه ما يقابل لفظ الاحتجاج لمعنى الإنكار . ويلحظ أن الأسلوب الغربى تقرن فيه مادة الاحتجاج بعبارة تدل على المخالفة والمخاصمة فيقال فى الفرنسية :

أحتج فى مواجهة جور واقع Je proteste conter une injustice

وهذه العبارة التي تقارن مادة الاحتجاج تشربها معنى الإنكار والاستياء ، وليس كذلك ما يقرن بمادة الاحتجاج فى العربية ؛ فإنها توقع السامع فى لبس وإبهام . فالمعنى الوضعى لقولك : أحتج على إهانتى : أنى أقيم الحجة على هذا الأمر وأعتقده وأدافع عنه . ويحلو لبعض الباحثين أن يخرج هذا الأسلوب على المجاز ، فيزعم أن الإنكار يدعو إلى الاحتجاج والاستدلال وبيان مايدعو إليه

من الأسباب ، وقد دل بالمسبب وهو الاحتجاج على السبب وهو الإنكار .

وقد علمت أن الداعى لاستعمال الاحتجاج فى الإنكار لم يكن هذا الذى يذكره هذا الباحث ، وإنما هو الترجمة للأسلوب الغربى كما عرفت والأسلوب الغربى قد لابسه ما يقربه من معنى الإنكار ، وقد خلا عن ذلك الأسلوب العربى ، فالأولى للأدباء هجر هذا الاستعمال ، والعود إلى أن يستبدلوا به مادة الإنكار أو السخط أو الاستياء وما جرى هذا المجرى .

٥ ــ أحلف بهذا اليمين . حلف يمينا صادقا

يكثر على الألسن تذكير اليمين فى معنى القسم . كما ورد فى إحدى الصحف : « وأهم ما يتميز به رجل القضاء هو اليمين الذى أقسمه أن يكون حفيظا على هذا اليمين » .

واليمين للقسم منقول عن يمين الإنسان ، وهى ضد يساره . وذلك أنهم كانوا إذا تحالفوا ضرب كل واحد يمين صاحبه ، ولأن الحالف يشير بيمينه إلى الشىء المحلوف عليه . واليمين لليد مؤنثة البتة .

والتذكير لليمين منبعث عن الذهاب به إلى القسم . على أن هذا لا يسوِّغ إخراجه عن أصل التأنيث ، فإن التأويل فى هذا لا يسوغ إلا للعرب ، ولا يصح لنا القياس عليه ولقد عيب على أبى نواس قوله :

وابن عم لا يكاشفنا قد لبسناه على غمره
كمن الشنآن فيه لنا ككمون النار فى حجره

إذا أعاد الضمير فى « حجره » على « النار » وهى مؤنثة . وقد سأله أبو على الضرير عن هذا فقال : « رددت التذكير إلى النور . ومثل هذا فى أشعارهم كثير إن فتشته » يريد أنه أول النار بالنور والضياء ، فأعاد الضمير عليها مذكرا . وقال فى الموشح٢٧٩ بعد أن ساق قصة أبى على مع أبى نواس : « قال ابن أبى طاهر : وسمعت أبا العباس أحمد بن يحيى ثعلبا يقول : قال الكسائى وسئل عن هذا البيت : إنما أراد فى حجرها فغلط » .

وقد عرض ابن جنى فى الخصائص ٢ / ٤١٥ لتذكير المؤنث لتأويله بالمذكر ، وقال فى ختام بحثه : « وتذكير المؤنث واسع جدا ؛ لأنه رد فرع إلى أصل » يريد أن الأصل التذكير ، فإذا أول المؤنث بمذكر كان ذلك رجوعا إلى الأصل ، وهذا بخلاف رد المذكر إلى المؤنث كما فى قول الشاعر :

أتهجر بيتا بالحجاز تلفعت به الخوف والأعداء أم أنت زائره

فتراه أنث فعل الخوف لتأويله بالمخافة ، وكما فى قول بعضهم : جاءته كتابى أى رسالتى . وقد بان لك أن الصواب تأنيث اليمين وعدم النظر إلى تأويلها بالقسم .

٦ ــ أحمد عالم وأىّ عالم

وهذا أيضا أسلوب يجرى على ألسنة كتاب العصر .

والقريب إلى الفهم فى هذا أن يكون أىّ نعتا لما قبله ، وعلى ذلك فالواجب تجريدها من الواو ، فيقال : أحمد عالم أي عالم ، وللكتاب شأن أى شأن ، وللكتّاب والنقاد فضل أى فضل . وأىّ هنا تدل على الكمال بعد ككل فى الأسلوب السابق غير أن أيا هذه لا تضاف إلا إلى النكرة ومن ثم إذا وقعت معرفة كانت حالا كما روى بالنصب قوله :

فأومأت إيماء خفيا لحبتر فلله عينا حبتر أيما فتى

وقد يقول قائل فى هذا المقام : ما لنا لا نتبع الزمخشرى الذى يجيز قرن الصفة بالواو فاصلة بينها وبين موصوفها ، وقد قضى الزمخشرى بذلك فى نحو قوله تعالى ﴿ **وما أهلكنا من قرية إلا ولها كتاب معلوم** ﴾ فجملة ﴿ **ولها كتاب معلوم** ﴾ صفة لقرية عنده وهى مقرونة بالواو كما ترى ؟

فأقول : إن هذا لا يكون فى النعت إلا إذا كان جملة كما فى الآية السابقة ، وكما فى قوله تعالى : ﴿ **وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم** ﴾ وكما فى قول عروة بن الورد :

فياللناس ! كيف غلبت نفسى على شىء ويكرهه ضميرى

فأما إذا كان النعت مفردا ، وهو ما فى أسلوبنا ، فأن أحدا لا يجيز فيه ذلك فيما علمت .

ويرى غير الزمخشرى ومن قلده فى الجمل السابقة التى قرنت بالواو أنها أحوال وسوّغ مجىء الحال من النكرة عندهم تعذر أن تكون أوصافا .

وقد بنيت كلامى السابق فى نقد هذا الأسلوب على ما هو المتبادر كما أسلفت .

ويبدو لى احتمال يصح عليه الكلام ؛ وهو أن يكون « أى رجل » فى قولك : أحمد رجل وأى رجل ، من جملة أخرى غير الأولى ، والأصل : وأى رجل هو ، وعلى هذا تكون « أى » مرفوعة أبدا ، وقد روى البيت السابق : فللّه عينا حبتر أيما فتى ، برفع أى . والمعنى : أى فتى هو . وهذه رواية « الكتاب » .

وفى الألوسى فى تفسير قوله تعالى فى أوائل سورة الأعراف : ﴿ **قال فاهبط منها ... فإن الخروج من زمرتهم هبوط وأى هبوط** ﴾ . وهذا مما يزيدنا رغبة فى تصحيح هذا الأسلوب .

وهنا ينجم بحث آخر من قبل الفصل والوصل ، إذ يكون الكلام جملتين فى الأمثلة السابقة ، الأولى خبرية ، والثانية إنشائية تعجبية ، وهما ما هما فى التنافر ، ويوجب علماء البلاغة الفصل فى هذا ، وعليه جاء البيت الذى أوردته . وقد يقال هو من قبيل هو حسبى ونعم الوكيل .

* * *

٧ ــ أحيطكم علماً بكذا . أحاطه بالعناية والتعظيم

يكثر هذا الاستعمال وترى فيه أحاط متعدية بنفسها ، وإنما نقع على هذه المادة فى الفصيح متعدية بالحرف . ففى الكتاب العزيز : ﴿ **أحاط بكل شىء علما ، ولا يحيطون بشىء من علمه** ﴾ وفى سورة الفتح : ﴿ **وأخرى لم تقدروا عليها قد أحاط الله بها** ﴾ . قال الزمخشرى : « ويجوز فى أخرى

النصب بفعل مضمر يفسره قد أحاط الله بها ، تقديره : وقضى الله أخرى قد أحاط بها ، وأما لم تقدروا عليها فصفة أخرى ، والرفع على الابتداء لكونها موصوفة بلم تقدروا ، وقد أحاط الله بها خبر المبتدأ » . فترى كيف جعل الأمر فيها كالأمر فى نحو محمدا مررت به ، وترى ثلاثى هذا الفعل متعديا بنفسه من غير نكير ؛ يقال : حاطه الله برعايته ، وكلأه بعنايته . وفى حديث العباس رضى الله عنه : قلت يا رسول الله ما أغنيت عن عمك — يعنى أبا طالب — فإنه كان يحوطك ويغضب لك . قال ابن الأثير : حاطه حوطا وحياطة إذا حفظه وصانه وذب عنه وتوفر على مصالحه . ومن الثلاثى جاء الحائط للجدار ، لأنه يحوط ما فيه .

ويقود البحث فى هذه المادة إلى ما قد يستأنس به فى تسويغ استعمالها متعدية بنفسها .

١ — ففى اللسان : « وحوَّط حائطا : عمله . وقال أبو زيد : حطت قومى ، وأحطت الحائط » . وأخذ منه صاحب التاج أنه يقال : أحاط الحائط : عمله . ذكر ذلك فى مستدرك المادة . وهل الهمزة على هذا لتعدية الثلاثى ؟ لو كان الأمر كذلك لكان الفعل متعديا لاثنين ، فكان يقال : أحاط السورَ الحديقة أى جعل السور يحوطها . ولم نر هذا الاستعمال . وإذا صح هذا فالأصل أن يقال أحاط عنايته بفلان أى جعل عنايته كالحائط لفلان ، والمستعمل : أحاط فلانا بعنايته .

٢ — وورد فى نهج البلاغة فى الحديث عن نعم الله تعالى : « ألبسكم الرياش ، وأرفع لكم المعاش ، وأحاط بكم الإحصاء » وقد استند إلى هذه العبارة صاحب شفاء الغليل فى إثبات أحاطه ، فقال : « أى جعل الإحصاء حائطا حولكم يعنى أحصى أعمالكم » . ويلاحظ أن العبارة فى النسخة التى هى مذيلة بشرح الأستاذ الشيخ محمد عبده تحت عنوان : من خطبة له عجيبة : وأحاطكم بالإحصاء . وقال الشيخ : « أى جعل إحصاء أعمالكم والعلم بها عملا كالسور لا تنفذون منه ، ولا تتعدونه ، ولا تشذ عنه شاذة » . وفى شرح نهج البلاغة ص ٨٧ من المجلد الثانى : « وقوله : وأحاط بكم الإحصاء يمكن أن ينصب الإحصاء على أنه مصدر فيه الألف واللام ،

والعامل فيه غير لفظه ؛ كقوله (١) : يعجبه السخون والبرود . ثم قال : حبا ... ويجوز أن ينصب بأنه مفعول به ، ويكون ذلك على وجهين : أحدهما أن يكون من حاط ثلاثيا ، تقول : حاط فلان كرْمه أى جعل عليه حائطا ، فكأنه جعل الإحصاء والعدّ كالحائط المدار عليهم ، لأنهم لا يتعدونه ولا يخرجون عنه ، والثانى أن يكون من حاط الحمار عانته يحوطها بالواو أى جمعها ، فأدخل الهمزة ، فعلى ذلك كأنه عليه السلام جعل الإحصاء ذا تحويط عليهم بالاعتبار الأول ، أو جعله ذا جمع بالاعتبار الثانى . ويمكن فيه وجه آخر ؛ وهو أن يكون الإحصاء مفعولا له . ودخل اللام فى المفعول له كثيرا كقوله (٢) : « والهول من تهول الهبور » . فترى أن ما ورد فى النهج لا يتعين حمله على التعدية إذ يصح أن يكون الإحصاء مفعولا مطلقا أو مفعولا له . على أن ما فى النهج لا يقطع بأنه كلام الإمام ، حتى تقوم به الحجة .

٣ ــ جاء أحاط متعديا فى بعض الشعر والنثر غير ما سبق ؛ فقد سمع أعرابى أبا مكنون النحوى يقول فى دعائه :
« اللهم ومن أرادنا بسوء فأحط ذلك السوء به كإحاطة القلائد على ترائب الولائد (١) » . وفى الأمالى (٢) عن الأخفش سعيد بن مسعدة أن بعض العرب اعتذر إلى بعض ملوكهم ، وكان من قوله له :

إنى إليك ــ سلمت ــ كانت رحلتى ... أرجو الإله وصفحك المبذولا
إن كان ذنبى قد أحاط بحرمتى ... فأحط بذنبى عفوك المأمولا

استدراك

ذكرت فيما نقلته عن الأمالى : أن الأخفش سعيد بن مسعدة ــ وهو

(١) هو من بيت من الرجز هو :
يعجبه السخون والبرود ... والتمر حبا ماله مزيد
(٢) هو رجز أورده سيبويه (١/١٨٥) هكذا :
يركب كل عاقر جمهور ... مخافة وزعل المحبور
والهول من تهول الهبور

(١) من بغية الوعاة ٣٩٥ .
(٢) ج ١ ص ٢٧١ طبعة ١٣٢٤ .

الأخفش الأوسط صاحب سيبويه ، وكانت وفاته سنة ٢١٠ — روى أن بعض العرب قال فى اعتذار له إلى بعض ملوكهم :

إن كان ذنبى قد أحاط بحرمتى فأحط بذنبى عفوك المأمولا
هبنى ظلمت وما ظلمت — ظلمـ ت ، أقرّكى يزداد مجدك طولا

وقد وقفت على البيت الثانى الذى فيه الشاهد فى أبيات اخر فى الاغانى ج ١١ ص ٧ من طبعة بولاق . فقد ذكر أبو الفرج فى أخبار إبراهيم بن سيابة الشاعر أن الفضل ابن الر بيع سخط عليه ، فسأله أن يرضى عنه ، فامتنع فكتب إليه :

إن كان جرمى قد أحاط بحرمتى فأحط بذنبى عفوك المأمولا
فكم ارتجيتك فى التى لا يرتجى فى مثلها أحد ، فنلت السولا
وضللت عنك فلم أجد لى مذهبا ووجدت حلمك لى عليك دليلا
هبنى أسأت — وما أسأت — أقرّكى يزداد عفوك بعد طولك طولا
فالعفو أجمل والتفضل بامرىء لم يعدم الراجون منه جميلا

ونرى فى خبر أبى الفرج تفصيلا وبيانا لما أجمل فى خبر الأخفش . فبعض العرب هو ابن سيابة ، وبعض ملوك العرب هو الفضل بن الربيع . وهو — وإن كان وزيرا للأمين ومن قبله الرشيد — ذو سلطان وملك ، وكانت العرب تطلق على أمثاله ومن دونه من عمال السلطان الملك . غير أن هذا البيان قد يقف دونه أشياء . ففى خبر الأخفش التعبير ببعض العرب و (بعض ملوك العرب) قد ينفى الفضل وابن سيابة وهما من الموالى لا من العرب . وفى خبر الأخفش البيت الأول يصف أن الشاعر رحل إلى من يعتذر إليه وقطع المهامه والقفار ، وكان ابن سيابة والفضل بغداديين مقامهما بلد واحد . والباحث بعد هذا يفرض فرضين : الأول أن خبر الأخفش يعود إلى بعض العرب الأقحاح ، وأنه سبق إلى البيت الثانى فأخذه ابراهيم بن سيابة ، وهذا كثير فى الشعراء غير بدع فيهم . والثانى أن خبر الأخفش لم تتوخ فيه الدقة فى التعبير ، وهو فى جملة خبر أبى الفرج فى تفصيله . فأما حديث الرحلة فقد جرى من ابن سيابة على سنة الشعراء . وعلى الفرض الأول يستقيم الاحتجاج بالبيت الثانى الذى فيه تعدية أحاط بنفسه ؛ إذ كان صادرا من عربى . وعلى الفرض الثانى

يتوقف فى الاحتجاج به ؛ إذ كان ابن سيابة من المولدين .

وقد وقفت فى كتاب الوزراء للجهشيارى على رواية للخبر توافق فى جملتها ما فى الأغانى . وهاك هذا الخبر : « عتب الفضل بن الربيع على إبراهيم بن شيابة فى شيء ، فكتب إليه :

إن كان جُرمى قد أحاط بحرمتى فالحظ بجرمى عفوك المأمولا
هبنى ظلمت وما ظلمت ــ بلى ظلمـ ت ، أقــرّ كى يزداد مجدك طولا

وترى فى هذه الرواية « فالحظِ بجرمى عفوك » بدل « فأحط بجرمى عفوك » وعلى ذلك يسقط الاستشهاد الذى سيق البيت لأجله فى كتابتى الأولى . ويلاحظ أن الشاعر فى الأغانى يسمى إبراهيم بن شيابة ، وفى كتاب الوزراء إبراهيم بن سيابه . ويبدو أن ما فى الأغانى هو الصحيح ، وأن ما فى الوزراء تحريف ذهب على مصححه ، مع الاحتفال بتصحيحه .

وأعود بعد هذا إلى الموازنة بين الروايتين : (فأحط ، فالحظ) من جهة المعنى ، فأما الرواية الأولى فهى مستساغة لا غبار عليها . وأما الرواية الثانية فإنما يستقيم أمرها على تقدير القلب فى القصَّة ، أى فالحظ جرمى بعين العفو والمغفرة ، وجنّبنى السخط والموجدة . على أنه لا يبعد تحريف « فالحظ » عن « فأحط » للتقارب بين رسم الكلمتين . والتناسب بين الصدر والعجز يقرِّب : فأحِط .

على أن تعدية الإحاطة فى هذه الشواهد لا تصحح تعديتها فى مثل :

أحيطكم علما ، إذ جرى الأسلوب العربى فى مثل هذا على إسناد الإحاطة إلى العالم بالشيء لا من يعلم به غيره .

٨ ــ اختر بين هذين الأمرين

هذا نمط جديد استحدث فى كلام الكتاب . وفى صحيفة المصرى الصادرة فى ٢٣ / ٦ / ٥٢ : (على أن يكون للسودانيين حق الاختيار بين الوحدة أو الانفصال فى استفتاء حر خال من كل شائبة) . وقول الكاتب :

أو الانفصال ، الصواب فى هذا الموطن أن يقال : والانفصال بالواو لا بأو ، فإن لفظ : بين ، لا يضاف إلا إلى متعدد وأو لأحد الشيئين أو الأشياء كما هو واضح مستبين .

واستعمال « بين » مع الاختيار غير معروف ، وإنما يقال : اختر أحد الأمرين ، أو اختر من الأمرين ما تشاء ، أو اختر الأمرين ما تشاء على حذف من ؛ وذلك على حدّ ما جاء فى قوله تعالى : ﴿ **واختار موسى قومه سبعين رجلا لميقاتنا** ﴾ والأصل اختار من قومه ، وكما قال الشاعر .

اخترتك الناس إذ رثّت خلائقهم واعتل من كان يرجى عنده السول

وقال الفرزدق :

ومنا الذى اختير الرجال سماحة وجودا إذا هبّ الرياح الزعازع

وإنما تأتى « بين » مع صيغة التخيير ، تقول : خيرته بين الأمرين ، وكأن ذلك لأن التخيير يتضمن الترديد ، فإذا قلت : خيرتك بين أمرين فكأنك قلت : أرددك وأميلك بين الأمرين ، فأما الاختيار فجزم بالمختار واقتصار عليه فلا موطن فيه للفظ بين . وفى المصباح : خيرته بين الشيئين : فوضت إليه الاختيار فاختار أحدهما ، وتخيره .

وقد يقال : أنت بين أمرين فاختر أحدهما ، أو اختر بحذف المفعول كما قال الأعشى .

فقال : ثكل وغدر أنت بينهما فاختر وما فيهما حظ لمختار

استـــدراك

خرجت من البحث الآنف إلى أن عبارة : « اختر بين كذا وكذا » لا سند لها فى العربية ولم يرد مثالها . وقد وجدت مثيلا لها فى صيغة تساوق « اختار » من مادتها وهى تخّير فيقال بين كذا وكذا ، ويقال على نسق هذا :

اختار بين كذا وكذا . ويراد من التخير والاختيار حينئذ الترجيح بين الأمرين أو الأمور .

وتقول العرب فى هذا المعنى أيضا : ميل بين الأمرين ومايل . وفى اللسان (ميل) « وتقول العرب : إنى لأميِّل بين ذينك الأمرين وأمايل بينهما أركب وأمايط بينهما » .

وشاهد ما أرمى إليه من ورود « تخيّر بين الأمرين » قول الكلحبة :

ياكأس ويلك إنى غالنى خُلُقى على السماحة صعلوكاً وذا مال
تخيَّرى بين راع حافظ برَمَ عبد الرشاء عليك الدهرَ عمَّالَ
وبين أروع مشمول خلائقه مستهلك المال للذات مكسال
فأى ذينك إن نابتك نائبة ؟ والقومِ ليسوا – وإن سوّوا- بأمثال

كأس : بنته . ولها يقول فى قصيدة مفضلية فى شأن فرسه :

فقلت لكأس ألجميها فإنما نزلنا الكثيب من زرود لنفزعا

و « غالنى خلقى » أى أهلكنى ، وإنما أهلك ماله . وقد راعى فى الخلق أن المرء مطبوع عليه فقال : « على السماحة » : أى طبعنى على السماحة . والصعلوك : الفقير لا مال له . والبرَم : الذى لا يدخل مع القوم فى الميسر بُخلاً منه وشحّاً بماله . وهذا مذموم عندهم . والرشاء : حبل الدلو ، يريد بعَبْد الرشاء من همّه الاستقاء والامتياح ، ولا يُعنى بالغزو ، وهوهم السادة . والأروع : الرجل الكريم ذو الجسم والجهارة والفضل والسودد ؛ والمشمول الخلائق كريم الأخلاق وطيبها ، أخذ من قولهم : ماء مشمول وهو الذى هبَّت به ريح الشمال فبردته . وقوله : « مستهلك المال للذات » أى يبذل ماله ويفنيه فى سبيل لذاته من الخمر والنساء وكان ذلك مما يتمدح به العرب ، كما كان الكسل مدحاً عندهم إذ يدل على النعمة والرَّفْه . وقوله : « فأى ذينك » برفع « أى » وهو مبتدأ محذوف الخبر ، أى فأى ذينك خير ؟ ويروى : « فأىّ ذلك » بنصب أىّ ، وفعلُه محذوف أى فأى ذينك تختارين ؟ والإشارة على هذا بذلك إلى المذكور من الرجلين . وقد أفرد نظراً لذلك كما فى قوله تعالى : ﴿ **لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك** ﴾ .

٩ ـــ أخطركم بكذا

تستعمل مادة الإخطار بالشيء فى معنى الإعلام به . يقول الناس فى هذا العصر : أخطرت فلاناً بكذا ، وأخطر الرئيس العامل أنه فصل واستغنى عنه ، وأخطر صاحب البيت الساكن بالإخلاء ، يراد أنه أعلمه بذلك ، ولاَ نرى هذا المعنى للمادة فى اللغة ، غير أن عندى لها تخريجاً : أن يكون هذا الأسلوب على القلب فى القصة ، والأصل أن يقال : أخطر بك هذا الأمر أى أجعله يخطر بك . يقال : أخطر الله بباله أمر كذا أى وضعه فى خاطره ورُوعه وألهمه أيّاه ، وذلك فيه معنى الإعلام . فمعنى أخطر بك كذا أشعرك به وأدريك ، فقلب فقيل : أخطرك بكذا . والقلب يجرى فى المخاطبات كثيراً ، من ذلك عرضت الحوض على الناقة ، وخلعت من القلنسوة رأسى .

وقد رأيت أن الإخطار كثيراً ما يستعمل فى الإعلام بالأمر المكروه ، وهو يرادف فى هذه الحالة الإنذار ، ومما يستعمل فى معنى الإنذار فى بعض الحين الإيذان ، فهو وضعه الأصلى للإعلام ، يقال : آذنته بكذا : أعلمته . ومن استعماله فى الإنذار قوله تعالى : ﴿ **فإن تولوا فقل آذنتكم على سواء** ﴾ قال الزمخشرى : « وآذن منقول من أذن إذا علِم ، ولكنه كثر استعماله فى الجرى مجرى الإنذار . ومن قوله تعالى : ﴿ **فأذنوا بحرب من الله ورسوله** ﴾ وقول ابن حِلِّزة :

آذنتنـــــا ببـــــينها أسماء رب ثاو يمل منه الثواء

فالإخطار جرى مجرى الإيذان فى استعماله فى المكروه . وكأن العامة صاغوه من الخَطَر ، ولكن التخريج الذى ذكرته يجعل له باباً فى العربية ومساغا .

١٠ ـــ إذا أخلص العامل فى عمله

لقد وفق للخير وهدى إلى سواء السبيل

وهنا أيضا من الأساليب الشائعة ، ففى أهرام يوم ٢٠ من أغسطس

سنة ١٩٤٥ فى مقال « أعباء السلم » : « وإذا كنا نعتذر بالأمس بالحرب وضروراتها لقد سقطت اليوم حجتنا » . ووجه نبوّ هذا الأسلوب عن سنن العربية وقوع اللام فى جواب إذا ، وهى إنما تقع فى جواب لو أو لولا ، كما هو معروف .

وقد كنت أرى أن يخرج هذا على توهم النطق بلو فى مكان إذا ، والتوهم باب من أبواب العربية ، ورد عليه أساليب كثيرة . ألا ترى إلى قوله تعالى : ﴿ **لولا أخرتنى إلى أجل قريب فأصدق وأكن من الصالحين** ﴾ ، فى قراءة من جزم أكن ــ وهى قراءة حفص ــ فقد أخرج الجزم على توهم سقوط الفاء فى قوله فأصدق ، وكأنه قيل : لولا أخرتنى إلى أجل قريب أصدق ، والجزم على هذا التقدير فى جواب الطلب فى قوله : ﴿ **لولا أخرتنى** ﴾ . غير أن هذا القول بالتوهم إنما يصار إليه عند الضرورة لما فيه من الخروج عن الأصل والجادّة . وهو إن وقع فى الكتاب العزيز فإنما جرى على أمر استقر فى اللسان العربى ، وأضحى من سنخ مناهجه ، وصميم مذاهبه .

وقد بدا لى أن يخرج هذا التركيب على تقدير القسم قبل الشرط ، وعلى ذلك فالجواب المقرون باللام جواب القسم ، فالتقدير فى عبارة الأهرام السابقة : والله إذا كنا نعتذر لقد سقطت حجتنا . وهذا التخريج يشبه ما قالوه فى قوله تعالى : ﴿ **وإن أطعتموهم إنكم لمشركون** ﴾ فقد قالوا : إن التقدير : والله إن أطعتموهم إنكم لمشركون ، ولولا هذا لوجب أن يقال : فإنكم لمشركون . وتقدير القسم هنا كاللفظ به . وإن كان المألوف حين حذف القسم أن يدل عليه بلام التوطئة ؛ كما فى قوله تعالى : ﴿ **لئن أخرجوا لا يخرجون معهم** ﴾ ، وقول النابغة :

لئن كنت قد بلغت عنى خيانة لمبلغك الواشى أغش وأكذب

ومن ثم قدر بعضهم فى الآية الفاء فى الجواب ، ولم يرتضه الرضى : قال [١] فى شرح الكافية : « وقال بعضهم : إن قوله : إنكم لمشركون جواب الشرط ، والفاء مقدر ، ولم يقدر قسما . وهو ضعيف ؛ لأن ذلك إنما يكون

---

(١) ج ٢ ص ٣٩٤ .

لضرورة الشعر ؛ كقوله :

* من يفعل الحسنات الله يشكرها *

وإنى أسوق إليك كلام الحبر أبى حيان [٢] فى الآية السابقة : « زعم الحوفى أن (إنكم لمشركون) على حذف الفاء ، أى فإنكم . وهذا الحذف من الضرائر ، فلا يكون فى القرآن ، وإنما الجواب محذوف ، و ﴿ **إنكم لمشركون** ﴾ جواب قسم محذوف ، والتقدير : والله إن أطعتموهم ؛ كقوله : ﴿ **وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسن** ﴾ ، وقوله : ﴿ **وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن** ﴾ **وأكثر ما يستعمل هذا التركيب بتقديم اللام المؤذنة بالقسم المحذوف على إن الشرطية ؛ كقوله** ﴿ **لئن أخرجوا لا يخرجون معهم** ﴾ ، وحذف جواب الشرط لدلالة جواب القسم عليه » .

على أن هذا التخريج لا تسكن النفس إليه كل السكينة . فهو إنما ورد مع إن ولم يرد مع إذا . وإنْ أُمُّ الباب فى الشرط ؛ فلا بدع أن تختص ببعض الأمور ، ولا يجب أن يقاس عليها فى جميع أحكامها سواها . وهو لا يستقيم أيضا لو قيل مثلا : إذا أتيتنى لأقوم بإكرامك ؛ فإن الواجب على تقدير القسم أن يقال : لأقومن بالتأكيد ؛ كما هو معروف .

١١ ــ اذهب إلى فلان ، قل له كذا

يجرى هذا الأسلوب ، وينكره بعض الباحثين ، ويوجب فيه العطف بالفاء ، فيقال : اذهب إلى فلان فقل له كذا . ويذكر هؤلاء أن الوارد فى العربية هو أسلوب العطف ؛ كقوله تعالى : ﴿ **اذهبا إلى فرعون إنه طغى فقولا له قولا لينا لعله يتذكر أو يخشى** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **يأيها المدثر قم فأنذر** ﴾ . ويعيب هؤلاء على شوقى قوله :

قف ناج أهرام الجلال وناد   هل من بُناتك مجلس أوناد

ويقولون : إن الأسلوب الصحيح أن يقول : قف فناج .

وفى الحق أن هذا الأسلوب يجرى على ضربين :

---

(٢) انظر البحر ج ٤ ص ٢١٣ .

(أ) فضرب يكون الثانى فيه بسبب من الأول ، فيجعل بدل اشتمال منه ، كما تقول : قم لأبيك عظمه ، وهذا لا شىء فيه ، ومنه قول شوقى :

قم للمعلم وفه التبجيلا كاد المعلم أن يكون رسولا

ومما ورد قديما من هذا الضرب قول عبد يغوث بن وقاص الحارثى :

كأنى لم أركب جوادا ولم أقل لخيلى : كرّى ، نفّسى عن رجاليا

وهو من قصيدته التى مطلعها :

ألا لا تلومانى ، كفى اللوم ما بيا فما لكما فى اللوم خير ولا ليا

فقوله : نفسى عن رجاليا بدل من قوله كرى ، إذ كان التنفيس عن رجاله من لوازم كرخيله ومستتبعاته .

ومما يقرب من هذا وإن كان الفعل الثانى فى صيغة النهى قول الشاعر :

أقول له : ارحل ، لا تقيمن عندنا وإلا فكن فى السر والجهر مسلما

فقوله : لا تقيمن بدل اشتمال من قوله : ارحل ، ولهذا أتى بالجملة الثانية مفصولة غير موصولة بالعاطف ، إذا كانت فى معنى الجملة الأولى ، فكان بين الجملتين كمال الاتصال ، كما هو مقرر فى البلاغة .

(ب) والضرب الثانى ألا يكون الحديث الثانى من مستلزمات الحديث الأول كما فى المثال الذى صدرنا به البحث ، وهذا موضع الإنكار والنقد . وأرى أن له وجها ومخرجا فى العربية ؛ وذلك أن تكون الجملة الثانية واقعة موقع الاستئناف البيانى ، إذ كانت فى موضع الجواب عن سؤال ينشأ عن الجملة الأولى . فإذا قلت لغلامك : اذهب إلى فلان ، فهنا مظنة أن يخطر بباله السؤال عما عسى أن يبلغه إياه ، فتقول له فى الجواب عن هذا : قل له كذا . وعلى هذا يكون المقام أيضا للفصل ، إذ يكون هذا من مواضع شبه كمال الاتصال .

وقد جاء من هذا الضرب قوله تعالى ﴿ **تعالوا قاتلوا فى سبيل الله أو ادفعوا** ﴾ وما ورد فى حديث (١) أم سلمة رضى الله عنها « أنها قالت :

(١) انظر الحديث فى أبواب السهو فى آخر كتاب الصلاة من صحيح البخارى .

فأرسلت إليه — تريد الرسول عليه الصلاة والسلام — الجارية ، فقلت : قومى بجنبه قولى له : تقول لك أم سلمة ... » ورد قولى دون فاء فى بعض الروايات واقتصر عليها الحافظ ابن حجر ، ويقول القسطلانى بعد أن أورد الرواية السابقة : « ولأبى الوقت والأصيلى : فقولى » وورد الحديث أيضا فى صحيح مسلم بلفظ « فقولى » وأياما كان الأمر فإن رواية « قولى » رواية صحيحة لم ينكرها أحد ، وقد رجعت إلى كتاب ابن مالك « شواهد التوضيح لمشكلات الجامع الصحيح » الذى يذكر فيه ما ورد فى صحيح البخارى من الحديث مباينا فى ظاهر الأمر لما يقرره علماء العربية فلم أره تعرض لهذا .

ومن هذا الضرب قول محمد بن بشير الخارجى فى رثاء أبى عبيدة بن عبد الله بن ربيعة يخاطب ابنته هندا زوج عبد الله بن الحسن :

فقومى اضربى عينيك ياهند لن ترى أبا مثله تسمو إليه المفاخر

وإذا كان هذا البحث يصحح المثال الذى هو موضع البحث ، بان صحة قول شوقى :

قف ناج أهرام الجلال وناد هل من بناتك مجلس أو ناد

وكان بمنجاة من اللوم والعيب بيته .

١٢ — الأذين الأيسر ، والأذين الأيمن

يذكر هذان التعبيران فى تشريح القلب . وهما ترجمتان لتعبيرين أفرنجيين . فالأذين الأيمن ترجمة **Oreillette droite** ، والأذين الأيسر ترجمة **Oreillette gauche** فى الفرنسية . والذى يعنينا فى هذا الموطن التنبيه على أن صيغة الأذين بالتذكير لا تصح فى العربية ، وأن الواجب فيها الأذينة . وذلك أنه يراد تصغير الأذن والأذن مؤنث البتة فلابد من اختتام مصغرها بالتاء ، كما يقال فى تصغير عين : عيينة وسن سنينة . فالوجه أن يقال : الأذينة اليمنى ، والأذينة اليسرى . ومن أعلام العرب أذينة ، وهو تصغير أذن سمى به مصغَّرا ، ولو سميت رجلا بأذن ثم صغَّرته قلت : أذين إذ إنك إنما صغرت

مذكراً كما لو سميت رجلا بعين ، تقول فى تصغيره : عُيَين ، قال سيبوية فى الكتاب : « وإذا سميت رجلا بعين أو أذن فتحقيره بغيرها ، وتدع الهاء هنا ..... ويونس يدخل الهاء ويحتج بأذينة وإنما سمى بمحقر » وأذينة من ملوك العماليق . وعروة بن أذينة شاعر غزل رقيق أموى ، وكان مع هذا من العلماء والمحدثين فى مدينة رسول الله ﷺ ، وهو الذى يقول فى الغزل :

إن التى زعمت فؤادك ملهَّا خلقت هواك ، كما خلقت هوى لها
بيضاء باكرها النعيم فصاغها بلباقة فأدقها وأجلها
حجبت تحيتها فقلت لصاحبى ما كان أكثرها لنا وأقلها

وهذه الأبيات من غزل حماسة أبى تمام .

١٣ ــ إردبّ ، أرادب

الإردب فى مصر معروف من قديم . ويقول الأخطل يهجو :

والخبز كالعنبر الهندى عندهم والقمح سبعون إردبا بدينار

ويجمع الإردب على الأرادب . والجارى على الألسنة تشديد الباء فى الجمع كما هى مشددة فى المفرد . وقد جاء التشديد فى اللسان بضبط القلم ؛ ففيه : « وجمع الإردب أرادب » وتراه فى هذا الضبط ممنوع الصرف . ويرى الشيخ عوض فى تقريره على شرح الخطيب الشربينى لأبى شجاع فى فقه الشافعية صرفه . ويعلل ذلك بتعليل غريب ، وذلك أنه يرى أن سكون الباء عارض ، وهو من باب طواعية وكراهية وملائكة . وهذا غير سائغ ولا مقبول ؛ فإن أصل الجمع على هذا أراديب وما عهدنا جمعاً على هذه الزنة . هذا إلى أن وزن إردب إفعلّ واللام سكونها أصلى فليس أصله إرَدَبب وإلا وجب البيان والإظهار ، ولم يجز الإدغام لأن هذه زيادة للالحاق كما فى قَردَد ، وإذا كان سكون المفرد أصليا كان سكون الجمع كذلك . وهاك كلام الشيخ عوض : (قوله ستة أرادب) بصرفه ، لأنه بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف وسطها ليس ساكناً أصالة بل عرضا للإدغام ، فهو كملائكة وطواعية » .

وقواعد الجمع الأقصى فى العربية تأبى تشديد باء أرادب وتنفيه البتة . وذلك أن هذا الجمع لا يكون بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف إلا إذا كان أوسطها حرف لين كقناديل وعصافير ، فأما فى غير ذلك فلا يكون بعد ألف التكسير إلا حرفان ، فتقول فى جمع سفرجل : سفارج فتحذف اللام ولا تقول : سفارجل ؛ لأن هذا لا يستقيم فى العربية . ويقول الخضرى فى كتابه على ابن عقيل فى آخر مبحث جمع التكسير « لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف إلا وأوسطها ساكن معتل كمصابيح » وإذا كان مثل سفرجل يحذف اللام فى الجمع ، وهى حرف أصلى فيقال سفارج . فأولى بذلك الحذف فى إردب وأحد الباءين زائد . ويقول صاحب القاموس فى جمع قِرشَبّ « وهو المسن والسيء الحال » : قراشب بتخفيف الباء ، وقد جاء هذا الجمع فى كتاب سيبويه ص ٣٢٧ ج ٢ . ومما هو من قبيل الإردب الأسْطُمَّة « وأسطمة البحر مجتمعه ووسطه » وفى اللسان أن جمعها الأساطم ، وفيه أن تميما تقول فى الجمع الأساتم ، تعاقب بين الطاء والتاء فيه . فترى أنه لم يقل القراشب بتشديد الباء ولا الأساطم بتشديد الميم ، مع تشديد الحرف فى المفرد ، وذلك لأنه لا يستقيم فى هذا الجمع أن يكون بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ليس حرف لين . وقد بحث النحاة جمع مصوّر فقالوا : إن الجمع مصاور ، وذلك أن الواو هنا لما كانت مشددة كانت فى قوة المتحركة فلم تكن حرف لين كما فى كَنهوَر وغُرنَيْق فيقال كناهير وغرانيق .

وبعد هذا يتجلى تمام الجلاء خطأ الناس فى تشديد الباء فى أرادب ، وخطأ الضبط فى اللسان ، وأنه من فعل النساخ أو أثر الطبع .

١٤ ــ أرسل الأزهر بعثته إلى العراق

تطلق البعثة ــ بفتح الباء ــ فى هذا العصر على من يبعث ليقوم بأمر علمى أو غيره وقد يكون هذا واحداً ، وقد يكون فوق الواحد ، وقد كتب (١) إلى إدارة مجلة الأزهر الأستاذ الفاضل أحمد نصيب المحاميد من دمشق يذكر أن الوارد فى المعاجم لتأدية هذا المعنى هو البعث ، ويجمع على البعوث ،

(١) نشر هذا الكتاب فى جزء ربيع الآخر ١٣٧٣ هـ .

وأن البعثة لم تعرف إلا اسما للمرة من البعث .

والذى ذكره الأستاذ الفاضل صحيح وحق ، وإنا نحمد له بحثه وزكانته ، وتهديه للصواب ؛ غير أن للبعثة فى معنى البعث — وإن لم يرد هذا فى المعاجم — وجها يسوّغها ، وينأى بها عن الرد والإنكار .

ذلك أن إطلاق البعث على المبعوث ، الذى ورد فى اللغة ، هو استعمال جاء بطريق التوسع والتجوز ، وهو من قبيل إطلاق المصدر على الوصف ، كما فى ضَرْب الأمير ، وخَلق الله ، ونسج اليمن . ويجعل البيانيون هذا مجازا مرسلا علاقته التعلق الاشتقاقى . والتجوز لا حجر فيه ، وبابه واسع ، فلا ضير أن يستعمل اسم المرة فى الوصف تجوزا ؛ كما استعمل المصدر العام فيه . والوحدة مراعاة فى الوصف المراد باسم المرة ؛ كما فى اللفظة ، يراد بها الملفوظ مرة ، وأصلها اسم المرة ؛ كما لا يخفى . فالبعثة يراد بها من يبعث مع قصد وحدة فى شأنها من جهة الغرض أو من جهة أخرى ، فمن ثم أوثر لفظها على لفظ البعث .

وإذا كان الأمر يذكر بالأمر فإنى أذكر هنا أن المتداول على الألسنة فى البعثة كان كسر الباء ، وقلما كنا نسمع «بعثة الرسل» إلا بكسر الباء ، وقد اهتدى الناس فى العصر الأخير إلى الصواب ، وهو فتح الباء ، ومع هذا فقد وقفنى صديقى الأستاذ الجليل عبد السلام هارون على نص فى اللسان والقاموس فيه ضبط البعثة بكسر الباء ، وذلك بضبط القلم ، فقد جاء فى مادة « برهم » فيهما ما يأتى : « والبراهمة قوم لا يجوزون على الله تعالى بعثة الرسل » والظاهر أن هذا الضبط من النساخ على حسب ما تعودوا ، ولم يئلوا فيه إلى علم وثيق . ومن البعيد أن يراد هنا اسم الهيئة ؛ فالبراهمة ينكرون أصل البَعث ، ولا يختص عندهم الإنكار بهيئته .

١٥ — الأستاذ ، والأستاذة

دخلت كلمة الأستاذ فى العربية ، ومعناها الماهر فى صنعته . وغلب إطلاقها على الحاذق فى عمله . وفى عصرنا درجة الأستاذ من درجات المدرسين فى الجامعة ، ودرجة الأستاذ أيضاً من درجات المنتهين من دراستهم فى الجامع

الأزهر . وتطلق أيضاً على المحامى أو الوكيل فى القضايا أمام القضاء .

وقد عنّ لى أن أبحث تاريخ دخول هذه الكلمة فى العربية ، واستضافة العربية لها . وهاك ما وقفت عليه .

يقول الجواليقى [1] : « فأما الأستاذ فكلمة ليست بعربية . يقولون للماهر بصنعته : أستاذ ، ولا توجد هذه الكلمة فى الشعر الجاهلى . واصطلحت العامة إذا عظموا الخصيّ أن يلقبوه بالأستاذ . وإنما أخذوا ذلك من الأستاذ الذى هو الصانع ، لأنه ربما كان تحت يده غلمان يؤدبهم ، فكأنه أستاذ فى حسن الأدب ، ولو كان عربياً لوجب أن يكون مشتقا من الستذ ، وليس ذلك بمعروف » .

ويقول ابن الرومى :

إذا حاولت تطفيـــلا فكن فى ذاك أستاذا

والكلمة فارسية ، وقد أهمل الكلام على أصلها ما وقفت عليه من المراجع العربية . وقد أخبرنى بأصلها الفارسى من رآها فى معجم ستنجاس .

وإذ كانت « أستاذ » فارسية الأصل فحروفها كلها أصول ؛ ولو كانت عربية لكانت من « أستذ » ويكون وزنها فُعْلالا كقرطاس ، لا « ستذ » وإلا كان وزنها أفعالا ، ولا يعرف هذا فى العربية .

ولأنها فارسية الأصل فقد استعملها فى مبدأ الأمر أهل العراق لاتصالهم الوثيق بأهل فارس ، وانتقلت منها إلى الجزيرة والشام ، ثم منهما إلى سائر البلاد العربية . قال أبو البقاء فى شرح ديوان أبى الطيب : « الأستاذ كلمة ليست بعربية . وإنما تقال لصاحب صناعة كالفقيه والمقرىء والمعلم . وهى لغة أهل العراق ، ولم أجدها فى كلام العرب . وأهل الشام والجزيرة [2] يسمون الخصى أستاذا » .

وممن لقب بالأستاذ أبو الفضل محمد بن العميد وزير ركن الدولة

---

(١) المعرب ص ٢٥ .

(٢) يريد جزيرة أقور . وهى ما بين دجلة والفرات فى الشمال . وفيها ديار مضر وديار بكر . ومنها الموصل .

ابن بُويَه الديلمى . وهو الكاتب اللوذعى الذى قيل فيه : بدئت الكتابة بعبد الحميد ، وختمت بابن العميد . وكان الصاحب بن عبّاد قد زار بغداد فسأله ابن العميد عنها فقال : بغداد فى البلاد كالأستاذ فى العباد . وكانت وفاة الأستاذ ابن العميد سنة ٣٦٠ هـ . ومن هؤلاء الوزير المهلبى . وانظر معجم الأدباء ٩ / ١٤٦ .

ومن لقب بالأستاذ أيضاً أبو المسك كافور الإخشيدى ، الذى استقل بملك مصر فى سنة ٣٥٥ ، وقد وفد عليه المتنبى فى مصر ، ومدحه بقصائد غاية فى الجودة والسمو الفنى ، ومنها قصيدة مطلعها :

كفى بك داء أن ترى الموت شافيا ! وحسب المنايا أن يكنّ أمانيا !

يقول فيها :

مدىً بلغ الأستاذَ أقصاه ربُّه ونفس له لم ترض إلا التناهيا

وفى هذه القصيدة البيت المشهور :

قواصد كافور ، توارك غيره ومن قصد البحر استقل السواقيا

ويقول فى قصيدة أخرى :

ترعرع الملك الأستاذ مكتهلا قبل اكتهال ، أديبا قبل تأديب

وكانت وفاة كافور سنة٣٥٦ فى مصر .

وقد تلقب به عدد كثير من العلماء كالأستاذ أبى اسحق الأسَفَرَايينى ، من أساطين علماء الشافعية . وكانت وفاته سنة ٤١٨ .

وبعد هذا أعرض لما يجرى فى هذه الأيام من وصف من أحرز شهادة علمية خاصة من النساء بالأستاذة ، وكذلك وصف من يزاول منهن مهنة المحاماة عن المتهمين أمام المحاكم ، فيقولون : الأستاذة فلانة ، فتراهم ألحقوا الأستاذ علم التأنيث ، ولم نر هذا فيما وقفنا عليه ، وليس الأستاذ من الأوصاف حتى يكون تأنيثه مطردا ، بل هو من الأسماء الجامدة ، فلا يقدم على تأنيثه إلا بسماع . « ولهذا (١) الأصل أنكر الصفدى قولهم للظبية :

(١) فى كتاب القياس فى اللغة العربية للأستاذ العلامة محمد الخضر حسين ص ٨٤ .

غزالة ، مع ورود غزال للمذكر ؛ لأنه لم يثبت عنده أن العرب قالوا غزالة . وما خالفه الدماميني فى ذلك إلا بعد وقوفه على شواهد من كلام العرب تقتضى صحة استعمالها » .

فإن سأل سائل : فما أنت قائل إذا أردت أن تصف الأنثى بهذا الوصف ، فهل تحظر أن تطلقه عليها ؟ قلت : إنى أوثر أن أطلق كلمة الأستاذ هكذا عارية من علم التأنيث على الأنثى ؛ من قِبَل أن هذا الوصف متعارف فى الرجال ، فيبقى على حاله ، ولو وصف به مؤنث .

وإنى أستند فى رأيى هذا إلى ما ارتآه ابن السكيت وذهب إليه فى بضعة ألفاظ . فقد نقل عنه الشهاب فى شفاء الغليل فى حرف الواو أن الوصىّ والأمير والعالم والوكيل يجوز [1] أن تظل هكذا بدون تاء تأنيث حين تجرىَ على المؤنث ؛ لكثرتها فى الرجال فأجريت على الأصل . ويقول الشهاب : إن ابن السكيت جعل من هذا الأصل قوله تعالى : ﴿ **إنها لإحدى الكُبُر ، نذيراً للبشر**﴾ ، فنذير ا حال من إحدى الكبر وهو مؤنث . وقد جاء النذير هكذا لكثرته فى الرجال ، وفى الآية تخريجات أخرى ؛ منها أن نذيرا مصدر بمعنى الإنذار كالنكير ، وهو تمييز ، ومنها أن نذيراً ورد على النسب أى ذات إنذار ، فلم يجر على الفعل ، ومن ثم لم يؤنث .

ومن قبل ما ذكره ابن السكيت ما ذكره بعضهم فى قوله تعالى : ﴿ **كفى بنفسك اليوم عليك حسيبا** ﴾ ، فإن حسيبا يجرى على النفس ، وذكّر لأن الحساب مما يتولاه الرجال . وهناك أيضا تخريجات أخرى . ومن شواهده أيضا قول الشاعر :

أمخترمى ريب المنون ولم أزر   طبيب بنى أوْدٍ على النأى زينبا

وللقارىء أن يسألَ : إنما تأتسى بقول ابن السكيت إذا كان يرى هذا قياسا يصح امتثاله ، فهل هو يراه حقا قياسا عنده ؟ وأقول : إن الشهاب شك فى هذا ، ويقول : « وليس فى كلامه ما يدل على أنه سماع أو قياس » . ولكن إذا عرفنا أن ابن السكيت من الكوفيين الذين يتوسعون فى القياس على الشاهد

(١) ويجوز أن ترد بالتأنيث على الأصل ، قال الشاعر :

ولو جاءوا برملة أو بهند   لبايعنـــا أميرة مؤمنينـــا

الواحد ، ترجح عند الناظر أنه يقول بالقياس ، وقد ورد أكثر من شاهد كما سلف لك ، لا سيما وله مُدَرك معقول .

ومما يؤيد هذا المذهب أن اللغة الفرنسية فيها بضعة ألفاظ لا تتغير فيها صيغة المذكر إذا أجريت على المؤنث لكثرتها فى الرجال ، ومن ذلك ما يقابل كلمة أستاذ فى بعض معانيها ، وهو برفسور Professeur ، ودكتور Docteur ، وما يقابل كلمة مؤلف Auteur ، وعاشق Amateur . ولا بدع أن تتوافق المدارك اللغوية فى اللغات المختلفة .

على أنه يمكن تخريج التأنيث على إجراء هذه الكلمةُ مجرى الوصف ، وقد علمت أن ابن جنى يجيز فى مثل هذا أن يضاف إليه علم التأنيث . وعلى هذا يصح أن يجمع جمع تصحيح فيقال : الأستاذون ، وفى المقامة الثلاثين الصورية من مقامات الحريرى : « وحرمة ساسان أستاذ الأستاذين ، وقدوة الشاحذين » ، فأما الجمع الذى لا ريبة فيه فالأساتيذ ؛ قال أبو البقاء فى شرح ديوان أبى الطيب : « الأستاذ جمعه أساتيذ » .

١٦ ــ استراح من عناء التعب

يشيع هذا التأليف بين الناس . وينكره بعض الكتاب . ويقول صديقى الأستاذ محمد عبد العظيم افندى المدرس الأول للغة العربية بالمدرسة السعيدية فى مصنفه « سلسلة عثرات الأقلام » ــ وهو من المعنيين بهذا الشأن والحريصين على تنقية اللغة العربية مما شابها ــ : « ولا يقال : استرحت من عناء التعب ، وإنما يقال : استرحت من عناء العمل » .

ووجه الإنكار فى هذا أن العناء هو التعب ، فلا معنى لإضافته إليه وهما مترادفان وإنما يضاف العناء إلى مبعثه ومصدره ، وهو العمل . غير أن الأمر فى هذا مبنى على التشدد والتضييق فى اللغة . وقد ورد مثل هذا التأليف فى فصيح الكلام وما لا ينكر من القول وكانت هذه المسألة لهذا مثار جدل بين علماء العربية .

وتدخل هذه المسألة تحت عنوان « إضافة اللفظ إلى نفسه » ومنها إضافة

الموصوف إلى صفته ؛ نحو مسجد الجامع ، ودار الآخرة ، وإضافة اللفظ إلى مرادفه كالذى نحن فيه .

وقد جاء من هذه المسألة قوله تعالى فى سورة ق : ﴿ **ونزلنا من السماء ماء مباركا فأنبتنا به جنات وحب الحصيد** ﴾ وقوله تعالى فى سورة الواقعة : ﴿ **إن هذا لهو حق اليقين . فالحب هو الحصيد ، والحق هو اليقين** ﴾ . ويقول الطبرى فى تفسيره : « وكان بعض أهل العربية يقول فى قوله ﴿ **وحب الحصيد** ﴾ : الحب هو الحصيد ، وهو مما أضيف إلى نفسه ، مثل قوله : ﴿ **إن هذا لهو حق اليقين** ﴾ .

ومما جاء فى هذا قول الشاعر :

فقلت أنجوا عنها نجا الجلد إنه ... سيرضيكما منه سنام وغاربه

فقد أضاف النجا إلى الجلد ، والنجا هو الجلد :
وقال يزيد بن الحكم الثقفى :

تفاوض من أطوى طوى الكشح دونه ... ومن دون من صافيته أنت منطو

فتراه أضاف الطوى إلى الكشح ، والطوى هو الكشح .

ونرى فريقا من النحويين يعمد إلى التأويل فيما أورد من الشواهد وغيرها ، ويتكلف المغايرة بين معنيى اللفظين المتضايفين . فيقول فى حب الحصيد : حب الزرع الحصيد . ويقول فى حق اليقين : حق الأمر اليقين وهكذا يمضى هذا الفريق فى تأوله .

ولا يرضى فريق منهم هذا التكلف ، ويجيز هذا النوع من الأضافة .
وفى الإنصاف ١٨١ : « ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز إضافة الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز » ويقول الرضى فى شرح الكافية ١ / ٢٨٨ بعد أن تكلم على إضافة اللفظ إلى نفسه وعرض للخلاف فيه : « والإنصاف إن مثله كثير لا يمكن دفعه ؛ كما فى نهج البلاغة : لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم ، وقوله : ورخاء الدعة ، وسكائك الهواء ... ولو قلنا إن بين الإسمين فى كل موضع فرقا لاحتجنا إلى تعسفات كثيرة » .

وقد ورد الشاهد الأول من نهج البلاغة فى خطبة الإمام المعروفة بخطبة الأشباح ففيها : « ولم يستعظموا ما مضى من أعمالهم . ولو استعظموا ذلك لنسخ الرجاء منهم شفقات وجلهم » وفى شرح الشيخ محمد عبده : « الشفقات : تارات الخوف وأطواره وهو فاعل نسخ . والرجاء مُفعول . والوجل : الخوف أيضا » .

والشاهد الثالث ورد فى أول ما ذكر من خطب الإمام فى النهج وفيها : « سبحانه فتق الأجواء ، وشق الأرجاء ، وسكائك الهواء » والسكائك جمع السكاكة ، وفى شرح الشيخ الإمام : « السكاكة ــ بالضم ــ الهواء الملاقى عنان السماء » .

والشاهد الثانى « رخاء الدعة » أقرب الشواهد إلى ما نحن بصدد بحثه . فعناء التعب كرخاء الدعة . وهذا خير ما نصحح به هذا التأليف .

ولو سلك الباحث فى هذا منهج التأويل لم يعى به ، ولكان له فيه منهج وسبيل . فقد يزعم امرؤ أن العناء غير التعب . فالتعب فتور الجسم من فرط العمل . والعناء المشقة والضيق الذى يكون من التعب وغيره . فتصح الإضافة على هذا عند البصريين الذين لا يجيزون إضافة اللفظ إلى نفسه بحال .

ويحسن هنا إيراد بعض شعر للحطيئة فيه لفظ العناء ، ويبدو فيه أن العناء غير التعب . قال فى الحديث عن ودّ الإنسان طول الحياة وامتداد العمر :

يصب إلى الحياة ويشتهيها وفى طول الحياة له عناء
فمنها أن يقاد له بعير ذلول حين تهترش الضراء

يقول : إذا صار المرء شيخا لا يضبط بعيره الذلول فيحتاج إلى من يقوده وهو راكبه خوف أن ينفر به عند اهتراش الضراء أى عند نباح الكلاب وتعرضها ، فجعل هذا عناء له ؛ إذ تضيق بذلك نفسه . ولا يحسن هنا أن يجعل هذا تعبا له .

ثم قال :

ومنها أن ينوء على يديه وينهض فى تراقيه انحناء

وبأخذه الهداج إذا هداه ... وليد الحى فى يده الرداء

الهداج : مشى سريع فى تقارب خطو . يقول : إنه إذا أسن قارب فى خطوه ، ويحمل له الغلام الرداء لأنه يثقل عليه .

ثم قال :

وينظر حوله فيرى بنيه ... حواء من ورائهم حواء

الحواء : أبيات مجتمعة نحو الخمسين . يريد أن بنيه قد تناسلوا فصارت لهم بيوت كثيرة . فجعل هذا من العناء . وظاهر أن هذا لا يقال له تعب .

١٧ ــ اشتر أىَّ كتاب ، بع هذا بأىِّ ثمن

ترى هذا الاستعمال منتشرا متداولا بين الناس ، ويكثر فى عبارات المؤلفين . وإذا أردنا أن نردّ أيا هذه إلى ما ذكره علماء العربية من معانيها ومواقعها ونتبين حالها عمى علينا نبؤها ، وأشكل أمرها .

فأىّ تكون شرطية ؛ نحو قوله تعالى ﴿ **أيما الأجلين قضيت فلا عدوان علىَّ** ﴾ ، وقوله : ﴿ **أيًّاما تدعوا فله الأسماء الحسنى** ﴾ وتكون موصولة ؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **ثم لننزعن من كل شيعة أيُّهم أشد على الرحمن عتيا** ﴾ ومن أمثلة سيبويه فى الكتاب (١) أيها تشاء لك . قال : « فتشاء صلة لأيها حتى كمل اسما ، ثم بنيت لك على أيها ، كأنك قلت : الذى تشاء لك ، فإذا أدخلت الفاء جزمت فقلت أيها تشأ فلك » . يريد سيبويه فى الوجه الأخير أن تكون أىّ شرطية . وتكون أى استفهامية نحو قوله تعالى فى سورة مريم : ﴿ **وإذا تتلى عليهم آياتنا بينات قال الذين كفرو للذين آمنوا أى الفريقين خير مقاما وأحسن نديا** ﴾ ويتفرع من الاستفهامية أىّ التعجبية ؛ نحو سبحان الله ! أىّ رجل زيد ! وتفرع منها أيضا الدالة على الكمال ، وهى إن وقعت بعد نكرة كانت صفة ؛ نحو مررت بعالم أىِّ عالم ، أو بعد معرفة كانت حالا ، نحو هذا محمد أىِّ عالم . وقال سيبويه فى الكتاب (٢) : « وسألته (يعنى

---

(١) ج ١ ص ٣٩٧ .

(٢) ج ١ ص ٣٠٢ .

الخليل) عن قوله [١] :

فأومأت إيماء خفيا لحبتر ولله عينا حبتر ! أيمافتى !

فقال (أيما) تكون صفة للنكرة ، وحالا للمعرفة ، وتكون استفهاما مبنيا عليها (يريد سيبويه أن تكون مبتدأ) ، ومبنيّة على غيرها ، (يريد أن تكون خبرا) .. وأيمافتى : استفهام ألا ترى أنك تقول : سبحان الله ! من هو ! وما هو ! فهذا استفهام فيه معنى التعجب » . وظاهر من كلامه أن (أيمافتى) فى البيت بالرفع ، وأى فيه مبتدأ محذوف الخبر ، وكذلك جعله الأعلم فى شرح الشاهد حيث يقول : « ورفعه بالابتداء والخبر محذوف ، والتقدير أى فتى هو ، وما زائدة مؤكدة » ولكنّ متأخرى النحاة يروون البيت بنصب (أيما) على أن أيا فيه حال من حبتر ، وكأنه غرهم صدر كلام سيبويه ، ولكنه يقول بعد : وأيما فتى استفهام ، والمعنى على الرفع أبلغ وأجود ؛ إذ يكون (أيما فتى) جملة مؤكدة لما قبلها من المدح والتعجب من زكانة حبتر وفطنته ، وهذا يفوت بجعل (أيما فتى حالا) .

وقد زاد الأخفش فى أقسام أىّ أن تكون نكرة موصوفة ، نحو مررت بأى معجب لك .

ومن أقسامها أن تكون وصلة إلى نداء ما فيه أل : نحو ﴿ **يأيها الإنسان ما غرك بربك الكريم !** ﴾ .

وبعد عرض ما تقدم أعود إلى المثالين اللذين سطرتهما فى صدر المبحث لتخريج أى فيهما على أحد هذه الأقسام .

وفى هذا المقام أذكر أن أيا الموصولة يلتزم فيها جمهور النحاة أن تضاف إلى معرفة . ولا يجيزون إضافتها إلى نكرة ، وأجاز ذلك فيها ابن عصفور [٢]

---

(١) هو الراعى النميرى ، كان معاصرا للفرزدق وجرير ، ودخل فى المهاجاة بينهما . وهذا البيت من قصيدة يذكر فيها أن قوما نزلوا به ليلا ، وهو فى عوز وضيق ذات يد ، فلم يجد ما يقريهم ، فأومأ إلى غلامه حبتر أن ينحر إحدى رواحلهم ، ففعل ، وبات القوم فى قرى طيب من ناقتهم وهم لا يدرون . حتى إذا جاء الصباح جاء راعيه بإبله من المرعى ، فأعطاهم براحلتهم أخرى كريمة من ماله ، ووعدهم أخرى إذا جاء الخصب وزال كلب الشتاء .

(٢) هو أبو الحسن على بن مؤمن الأشبيلى ، مات سنة ٦٩٣ هـ .

وابن الضائع[1] ، وهما من نحاة الأندلس الأجلاء ، فلا بأس بالجرى وراء مذهبهما ، والحطب فى حبلهما .

ونرى فى شعر المتنبىء بيتا يتصل بما نحن فيه ، وهو :

صفت السوار لأىّ كفّ بشّرت بابن العميد وأىّ عبد كبرا

فأى فى هذا البيت موصول اسمى ، وقد أضيف إلى نكرة ، وهذا يستأنس به لرأى ابن عصفور وابن الضائع ، وقد كان أبو الطيب من العلم بالعربية بالمكان الذى لا يجهل ، وكان فى جمهرة من النقاد وذوى البصر بأسرار العربية ، وحسبك بابن جنى وابن خالويه وقد جعل ابن عصفور وابن الضائع من ذلك قوله تعالى : ﴿ **وسيعلم الذين ظلموا أىّ منقلب ينقلبون** ﴾ فأىّ موصول مضاف إلى نكرة ، والمعنى عندهما : وسيعلم الذين ظلموا المنقلب الذى ينقلبونه ، فأما جمهور العلماء فيجعلون أى منقلب استفهاما ، وهو معمول لقوله ينقلبون ، والجملة سدت مسد مفعولى سيعلم ، كما هو معروف .

وقد يكون من بابة بيت المتنبىء قول زهير :

بان الخليط ولم يأووا لمن تركوا وزودوك اشتياقا أيّةً سلكوا

الخليط : المجاورون للدار ، ولم يأووا : لم يرقوا ، وقوله زودوك اشتياقا : أى جعلوا زادك اشتياقا إليهم ، أية جهة سلكوها ؛ فأية موصول اسمى ، وهو ظرف لزودوك ، وقد أضيف فى التقدير إلى نكرة كما ترى ، وهذا أقرب أن يقدر أية الجهة .

وبعد ؛ فلو قيل : اشتر أى كتاب تريد أو يعرض عليك مثلا لكان كلاما صحيحا موافقا لبيت المتنبىء ، ومن قبله لكلام زهير ، فله وجه من العربية صحيح . فأما اشتر أى كتاب فليس على غرار ما أثر عنهم فينبغى اجتناب مثل هذا ، وإن كان يمكن تخريجه على أن الصلة محذوفة أى أى كتاب تشاء مثلا ، ولكن حذف الصلة لا ينقاس .

وقد كان خطر لى أن تكون أى فى بيت المتنبىء نكره موصوفة على حد

(١) هو على بن محمد ؛ مات سنة ٦٨٠ هـ .

ما يرى الأخفش ، وعلى ذلك يخرج نحو اشتر أى كتاب على حذف الصفة ، وهو كثير مطرد بخلاف حذف الصلة ، ولكن ثنانى عن هذا الخاطر أن أيًّا النكرة الموصوفة عند الأخفش لا تضاف ، إذ كانت كـ(ما) التى توصف ، كما ، تفيده عبارة الرضى فى مبحث الموصول من شرحه على الكافية ، وهذا القسم يجب استثناؤه من قولهم إن أيا ملازمة للإضافة لفظا أو تقديرا .

١٨ ـ اشتريت الخمسة كتب ، وبعت الستمائة قلم وأخذت الألف دينار

يكثر هذا فى الكلام فى التحدث بالعدد . ولا يرضى النحويون هذا ولا يجيزونه ، وينكرون الجرى فى هذا السنن . والبصريون يرون رأياً واحدا لا يعدلون عنه ، على هدى ما تم لهم من استقراء كلام العرب ، وما يستوجبه مزاج لسانهم ؛ فيوجبون فى مثله تعريف الجزء الأخير ، فيقال : اشتريت خمسة الكتب ، وأخذت ألف الدينار ، وبعت ستمائة القلم . ويوردون قول الفرزدق فى يزيد بن المهلب :

وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم ... خُضُعَ الرقاب نواكس الأبصار
مازال مذ عقدت يداه إزاره ... فسما ، فأدرك خمسة الأشبار
يدنى كتائب من كتائب تلتقى ... للطعن يوم تجاوُل وغِوار

فهذا هو السماع عن العرب . ومن جهة النظر والقياس يذكرون أن العدد المضاف كغيره ، إنما يعرَّف بتعريف المضاف إليه ، فإذا أردت تعريف كتاب رجل ، قلت كتاب الرجل ، وإذا أردت تعريف حَبِّ الرمان بنسبته إليك قلت هذا حب رمَّانى .

ويجيز الكوفيون مع هذا وجها آخر ، وهو تعريف الجزأين ؛ فيقال : الخمسة الكتب ، والألف الدينار ، والست المائة ؛ وقد شبهوه من جهة القياس بالحسن الوجه . ويذكر الكسائى منهم أنه سمع عن العرب الخمسة الأثواب .

ولقد سئل أبو القاسم الزجاجى[١] : كيف الاختيار فى تعريف ثلاثمائة

---

(١) توفى الزجاجى سنة ٣٣٩ .

درهم ؟ فقال : « لا يجيز أصحابنا البصريون أجمعون فى هذه إلا إدخال الألف واللام فى الاسم الأخير المخفوض ؛ فيقولون : ما فعلت ثلاثمائة الدرهم ، وأربعمائة الدينار ؟ وكذلك كل عدد فسر بمخفوض مضاف إليه ، فتعرفه بإدخال الألف واللام فى المضاف إليه ؛ نحو قولك : خمسة الأثواب ، وخمسة الغلمان ، وثلاثمائة الدرهم ، وألف الدينار . هذا هو القياس فى تعريف كل مضاف : أن يعرف المضاف إليه ؛ قال ذو الرُّمة — أنشده سيبويه — :

وهل يرجع التسليمَ أو يكشف العمى ثلاث الأثافى والديار البلاقع

ولم يقل : الثلاث الأثافى . وقال الفرزدق — أنشده أبو عمر الجَرمى — :

ما زال مذ عقدت يداه إزاره فسما فأدرك خمسة الأشبار

والكوفيون يجيزون ما فعلت الخمسة الأثواب والعشرة الدراهم والخمسة الجوارى ، والثلاث المائة الدرهم . فيجمعون بين الألف واللام والإضافة . وكان الكسائى يروى عن العرب أنها تقول : هذه الخمسة الأثواب والمائة الدرهم ؛ قال : شبهوه بقولهم : هذا الحسن الوجه ، والكثير المال ؛ وليس مثله ؛ لأن قولك : هذا حسن الوجه ، مضاف إلى معرفة ، ولم يتعرف ؛ لأن إضافته غير محضة ، فلما أردت تعريفه أدخلت عليه الألف واللام فعرفته بهما . وإنما عوّل الكسائى فى ذلك على السماع ، ولم يكن ليروى — رحمه الله — إلا ما سمع . ولكن ليس هذا من لغة الفصحاء ولا من يؤخذ بلغته . وليس كل شىء يسمع من النوادر والشواذ يجعل أصلا يقاس عليه ... أخبرنى أبو إسحاق إبراهيم بن السرى الزجاج قال : أخبرنى أبو العباس المبرد ، قال : أخبرنى أبو عثمان المازنى ، قال : أخبرنى أبو عمر صالح بن اسحق الجرمى ، قال : أخبرنى أبو زيد الأنصارى أن قوما من العرب يقولون : هذه العشرة الدراهم ، والخمسة الأثواب ، فيجمعون بين الألف واللام والإضافة . قال : وليسوا هم فصحاء . وقد حكى أيضاً الأخفش سعيد بن مسعدة هذه الحكاية عن بعضهم وردَّها . قال : وليس بمأخوذ بها[1] » وقد جاء على وفق مذهب الكوفيين

(١) من الأشباه والنظائر ج ٣ ص ٤٨ من الطبعة الهندية الثانية .

ما فى صحيح البخارى من حديث أبى هريرة[٢] : وانصرف بالالف الدينار راشدا ، وجاء فى باب الاستعانة باليد فى الصلاة قوله : فقرأ العشر الآيات خواتيم سورة البقرة .

وأعود بعد هذا إلى ما اعتاد الناس من قولهم : الخمسة كتب ؛ فقد رأيت أن هذا لا يجيزه بصرى ولا كوفى . وهذا على أنه ورد فى كلام بعض الفصحاء من العلماء . ففى طبقات[٣] الشعراء ، لابن سلام الجمحى : « وجعلنا أصحاب المراثى طبقة بعد العشر طبقات » . وقد بدا أنه تعبير قديم جرى عليه الكتاب واستساغوه . وإنى أميل إلى القول بجوازه ؛ فقد ورد فى الحديث فيما رواه البخارى عن أبى هريرة « فى باب الكفالة فى القرض والديون بالأبدان وغيرها » من كتاب البيوع فى حديث طويل[٤] « فأتى بالألف دينار » وجاء فيه فى باب الاستعانة باليد فى الصلاة : « ثم قرأ العشر آيات خواتيم سورة آل عمران » . وذلك فى رواية ابن مالك فى شواهد التوضيح ، وصحيح البخارى ، قد تضافر الناس على ضبط روايته وتحقيقها ، فاليقين يتملكنا أنه قيل هكذا فى عصر البخارى ، وقد يكون قبله . والرواة له علماء بالعربية لايسكتون على مايتجافى عنها فى الحديث . وقد أحس النحاة أمام مثل هذه النصوص ضيقا مما قرروه فى قواعدهم إذ كان لايسايرها ولا يقاودها ، فعمدوا إلى التأويل والتخريج ؛ فيقول ابن مالك : « فى وقوع دينار بعد الألف ثلاثة أوجه : أحدها — وهو أجودها — أنه أراد : بالألف ألف دينار ، على إبدال ألف المضاف من المعرف بالألف واللام ، ثم حذف المضاف — وهو البدل — لدلالة المبدل منه عليه ، وأبقى المضاف إليه على ماكان عليه من الجر ؛ كما حذف المعطوف المضاف وترك المضاف إليه على ماكان عليه قبل الحذف فى نحو ماكل سوداء تمرة ، ولا بيضاء شحمة . وفى باب الاستعانة باليد فى الصلاة : ثم قام فقرأ العشر عشر آيات . يحمل أيضا على البدل على أن المراد : فقرأ العشر عشر آيات ، ثم حذف البدل ، وبقى ماكان مضافا إليه مجرورا . ومن حذف البدل المضاف لدلالة المبدل منه عليه قول الراجز :

---

(١) جـ ٤ ص ٣١٦ على هامش فتح البارى .

(٢) ص ٤٨ طبعة أوربة .

(٣) جـ ٤ ص ٣١٦ على هامش فتح البارى .

الآكل المال اليتيم بطرا يأكل نارا ، وسيصلى سقرا

أراد : الآكل المال مال اليتيم . ومثله قول الشاعر :

المال ذى كرم تنمى محامده مادام يبذله فى السر والعلن

أراد : المال ذى كرم .

الوجه الثانى : أن يكون الأصل : جاء بالألف الدينار ، والمراد بالألف الدنانير فأوقع المفرد موقع الجمع ؛ كقوله تعالى : أو الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ، ثم حذف الألف واللام من الخط .

الوجه الثالث : أن يكون أراد الألف مضافا إلى دينار . والألف واللام زائدتان ، فلذلك لم يمنعا من الإضافة . ذكر جواز هذا الوجه أبو على الفارسى ، وحمل عليه قول الشاعر :

تولى الضجيع إذا تنبه موهنا كالأقحوان من الرشاش المستقى

قال أبو على : أراد : من رشاش المستقى ، فزاد الألف واللام ، ولم يمنعا من الإضافة .[1] »

والذى يعنينا من هذا ورود هذا الأسلوب من قديم ، وأخذ الكتاب به ، فلا علينا أن نجيزه . قال أبو حيان فى الارتشاف : « فأما الثلاثة أثواب بإضافة ذى اللام إلى نكرة فبعض الكتاب يجيز ذلك » . ويقول الشهاب الخفاجى فى حواشيه على درة الغواص : « وهل يصح أن يقال : الألف درهم بتعريف المضاف فقط ؟ حكى ابن عصفور جوازه وهو قبيح ، لإضافة المعرفة إلى النكرة » . وقال ابن سعيد فى حاشيته على الأشمونى : « وإن أجازه (أى نحو الألف دينار) قوم من الكتاب ، على ما نقل ابن عصفور » .

١٩ ــ أشّر الرئيس على طلب فلان بالقبول

ترى هذا الاستعمال فى الدواوين . وترى فى أجوزة السفر إلى البلاد الأجنبية موطناً لتأشيرة مندوب وزارة الخارجية . ولا يعرف فى اللغة هذا

(١) انظر شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع ص ٣٨ . وقد طبع فى الهند .

المعنى لمادة التأشيرة . فكان على اللغوى ألا يسكت عليه ، وقد أضحى فى صكوك الدولة ووثائقها ؛ فإما أن يجد له تخريجاً يجيزه ، وإما أن ينكره ويدعو إلى طرحه واستبدال الصواب به .

ويبدو أن التأشير محرف عن الإشارة ، والعامة ترتكب هذا ؛ فيقال : أشّر لى على الكتاب الفلانى أو شاور لى عليه ؛ وما زلنا نستعمل فى مدارسنا المؤشر لقضيب يشار به إلى مواقع البلاد والجبال والبحار على المصور الجغرافى ، ونحن — لا محالة — نتبع فى هذا لسان العامة . ولما كان الرئيس يكتب على الطلب أو القصة ما يراه فى عبارة موجزة تشبه اللمحة والإشارة ، حسن استعمال هذه المادة وما تصرف منها فى هذا الموطن : وإذا كان هذا هكذا فلنعد بالمادة إلى أصلها وهو الإشارة ، ولنتجنب هذه الصيغة المحرفة المشوهة ؛ فيقال : أشار الرئيس على طلب فلان بالقبول . ولا بأس بتعدية أشار بالحرف (على) ؛ إذ كانت أشار فى معنى كتب فتتعدى تعديتها على سبيل التضمين .

وفى هذا المبحث يعنّ وجه آخر ؛ وهو أن يكون التأشير غير محرف عن الإشارة ؛ بل أصله التأشير الذى هو تحديد الشيء وشحذه وإرهافه . يقال أشّرت المرأة أسنانها : حددتها ورققتها . ولما كان الرئيس إذ يوقع على الطلب بما يراه يشحذه ويجعله ماضياً نافذا غير منثلم لم يكن من البائن عن الصواب أن يستعمل فى هذا الموطن مادة التأشير .

وإنى أذكر فى هذا المقام بحثا للأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده دوّنه فى تعليقاته على كتاب البصائر النصيرية فى المنطق ، وقد قرأ هذا الكتاب على طلبة الأزهر . فقد جاء فى خطبة الكتاب إذ يتحدث صاحبه عن إهدائه إلى وزير خراسان حين ذاك نصير الدين أبى القاسم محمود بن أبى توبة هذه العبارة : « متطلعا لتأشير الإذن الصادر عن حضرته الشريفة ، وسدته المنيفة » فكتب الأستاذ الإمام : « المشهور فى كلمة تأشير على ألسنة العامة أن معناها وضع الإشارة ، والإشارة عندهم الرأى فى اللفظ الموجز» ؛ فيقال : أشر على الورق : أى أبدى رأيه بلفظ قصير يشبه الإشارة . وكل هذه الضروب من الاستعمال فى هذه المادة عامية لا يعرف لها أصل فى اللغة ؛ سوى أنه تحريف

مِنْ أشار إلى أشَّر ؛ فلا يصح حمل كلام المصنف بأن يفسر تأشير الإذن ؛ بوضع إشارة الإذن فإن علو عبارته يبعد ذلك . والتأشير فى اللغة تحديد أطراف الأسنان وكل ما للاسم من المعانى يعطى ما يقوِّى معنى التحديد والتشحيذ » وعلى هذا الوجه لا بأس باستبقاء التأشير فيما تعارفه الناس .

ومما ينبغى أن يتنبه القارىء إليه أن الذى استعمله العرب فى معنى التأشير هو التوقيع . وتوقيعات الأمراء والرؤساء ما يكتبونه على القصص فى اللفظ الجزل والمعنى الرصين وتوقيعات البرامكة أشهر من أن يعرف بها . والتوقيع فى بعض معانيه يرد لشحذ السلاح وإرهافه ، يقال : سيف موقَّع : حدد بالميقعة ، وهى المسن الطويل ، والموقَّع السكين المحدد . فترى أن التأشير والتوقيع يرجعان إلى معنيين متماثلين . فإذا لم ينكر التوقيع لما يكتب على القصص فى القديم كان استعمال التأشير فى هذا غير منكر . وقد كنت أرى أن يهجر التأشير إلى التوقيع إيثارا للاتباع على الابتداع ، فثنانى عن هذا الخاطر أن التوقيع تعورف الآن فى وضع المرء اسمه فى ذيل ما يكتب أمارة على إقراره وإجازته ، وكان هذا فى القديم يقال فيه : كتب فلان بخطه .

٢٠ ــ أعطيت لفلان كتابا ــ أُعطيت الجائزة لفلان

يفشو هذا الاستعمال فى ألسنة الناس ، ولا يحسُّ كثير منهم فيه حرجا . وهو بعد مخالف للعربية ؛ فإن فعل الإعطاء يتعدى إلى مفعولين بنفسه ، والشواهد على هذا من الكثرة بحيث تستغنى عن الإيراد والإطالة . على أنه قد جاء فى شعر لليلى الأخيلية تمدح فيه الحجاج قولها :

أحجاج لا تعط العصاة مناهم ولا الله يعطى للعصاة مناها

وجاء فى شعر للصفار النحوى صاحب المبرد ــ كما فى الإنباء ١ / ٢١٢ ــ قوله :

ولكننى أعطى صفاء مودتى لمن لا يرى يوما على له فضلا

ويجعل النحويون اللام فى هذا البيت زائدة . ومثل ذلك زيادتها فى قوله تعالى فى سورة النحل : ﴿ **قل عسى أن يكون ردف لكم بعض الذى**

تستعجلون ﴾ ، فردف فى معنى تبع يتعدى بنفسه إلى المفعول ، ولكن زيدت اللام لتأكيد وصول الفعل إلى المفعول ، كما زيدت الباء فى قوله تعالى : ﴿ **ولا تلقوا بأيديكم إلى التهلكة** ﴾ . ولا يرضى بعض العلماء القول بزيادة اللام فى الآية ، ويميل إلى تضمين ردف معنى دنا أو أزف أو قرب . وقد جعل من زيادة اللام فى المفعول قوله تعالى فى سورة الحج : ﴿ **وإذ بوأنا لإبراهيم مكان البيت** ﴾ فإنما هو : بوأنا إبراهيم مكان البيت أى أقمناه فى هذا المكان وجعلناه له مباءة ومرجعا . وقد ورد تعدية بوأ إلى مفعوليه بنفسه فى قوله تعالى : ﴿ **وإذ غدوت من أهلك تبوىء المؤمنين مقاعد للقتال** ﴾ وقوله تعالى : ﴿ **لنبؤنهم من الجنة غرفا** ﴾ . ويرى بعضهم فى آية الحج أن المفعول الأول محذوف أى بوأنا الناس مكان البيت واللام للتعليل ، وهذا رأى بعيد .

وزيادة اللام ترد باطراد وقياس عند جميع النحويين إذا كان العامل فعلا مؤخرا ، أو كان وصفا ، وذلك كقوله تعالى : ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ ، وقوله : ﴿ **هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **فعَّال لما يريد** ﴾ وقوله : ﴿ **مصدقا لما معهم** ﴾ . ويرى ابن مالك تخصيص ذلك بالفعل المتعدى لواحد ، ولا يرضى ابن هشام هذا التخصيص . فأما إذا كان العامل فعلا مقدَّما كما فى المثالين اللذين صدرت بهما البحث فجمهرة النحويين على منع الزيادة للَّام باطراد ، ويقصرون ذلك على السماع ، ومما يوردونه من ذلك قول ابن ميَّادة فى عبد الواحد بن سليمان أمير المدينة :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

قالوا : التقدير أجار مسلما ومعاهدا ، ولكنا نرى بعد هذا البيت قوله :

ماليهما ودميهما من بعدما غشى الضعيف شعاع سيف المارد

ويبدو لى أن مفعول أجار هو « ماليهما ودميهما » وإن كانت الإجارة فى الأغلب للنفوس . فاللام فى « لمسلم » ليست زائدة .

ويرى المبرد أن لا بأس بزيادة اللام فى قولك : قرأ محمد للكتاب تريد قرأ الكتاب وإنى أسوق هنا كلامه فى كامله[1] ، قال : « والذى يستعمل فى صلة

(١) ص ٢٤٣ ج ٦ مع رغة الآمل للمرصفى .

الفعل اللام ؛ لأنها لام الإضافة . تقول : لزيد ضربت ولعمرو أكرمت ، والمعنى : عمرا أكرمت ؛ فإنما تقديره : إكرامى لعمرو ، وضربى لزيد ، فأجرى الفعل مجرى المصدر . وأحسن ما يكون ذلك إذا تقدم المفعول ؛ لأن الفعل إنما يجىء وقد عملت اللام ؛ كما قال الله — جل وعز — : ﴿ **إن كنتم للرؤيا تعبرون** ﴾ . وإن أخر المفعول فعربى حسن ، والقرآن محيط بكل اللغات الفصيحة ؛ قال الله — جل وعز — ﴿ **وأمرت لأن أكون أول المسلمين** ﴾ . والنحويون يقولون فى قوله — جل ثناؤه — ﴿ **قل عسى أن يكون ردف لكم** ﴾ : إنما هو ردفكم . وقال كثيِّر :

أريد لأنسى ذكرها فكأنما   تمثل لى ليلى بكل سبيل

فانظر قوله : « وإن أخر المفعول فعربى حسن » فهو يجيز أن يقال : أعطيت لمحمد كتابا ، وهو يرى أن الفعل يذهب به مذهب الحدث والمصدر ؛ ولذلك ساغ مجىء اللام فى المفعول . وهذا التخريج لا يعنينا فى هذا الموطن ، وإنما يعنينا تصحيح الأسلوب .

فخرج لنا من هذا البحث أن قولنا : أعطيت لمحمد الكتاب يحظره جمهرة النحويين ولا يجيزونه ، والمبرد يجيزه فى سعة الكلام .

ولا بأس باتباع المبرد فى هذا ، فهو إمام فيه للمؤتسى أسوة ، وناهيك به من نحوى ثقة بصير .

ومع هذا فيحسن بالكتَّاب ترك زيادة اللام فى فعل الإعطاء فهو المنهج البين الذى لا لبس فيه ولا اختلاف (1) .

ومما يذكر هنا أن المثال الثانى « أعطيت الجائزة لفلان » فيه إنابة المفعول الثانى عن الفاعل ، وهو جائز لفهم المراد كما قال ابن مالك :

وباتفاق قد ينوب الثان من   باب كسا فيما التباسه أمن

---

(1) إذا كانت اللام زائدة للتقوية فجمهرة النحاة تشترط لزيادتها ألا يكون الفعل مما ينصب مفعولين مذكورين متقدمين معا ، أو متأخرين معا (راجع جـ ٢ النحو الوافى — حروف الجر — لام التعدية) فهل يتحقق الشرط هنا؟ لا ، لهذا فالأحسن أن يقال فى أعطيت لمحمد كتابا أنه مقصور على السماع وقد سمع حرف اللام فى أعطى .

٢١ ـ افعلوا الخير ، ذلك خير لكم وأبقى

يرى فى هذا المثال إفراد الكاف اللاحقة لاسم الإشارة فى حين أن المخاطب جمع ، وكان مقتضى هذا أن يقال : ذلكم . وقدجرى فى بعض المجالس حديث فى هذا الشأن . وذكر بعض من فى المجلس ـ وهو ذو خطر ومكانة ـ أنه فى حالة طلبه العلم وتلقيه على الشيوخ أو رد على شيخه بيتا فيه مثل هذا وهو :

قالوا : كلامك هندا وهى مصغية يشفيك. قلت: صحيح ذاك، لو كانا

فقال له : كيف قال الشاعر : صحيح ذاك وهو يخاطب جمعا . ألا ترى إلى قوله : قالوا . ؟ ويقول محدثنا : إن الشيخ أجاب بأن الشاعر نزّل الجمع منزلة الواحد لما كانوا متفقين فى الإخبار ، وكانوا ألباً عليه فى القول ، ونازعين فى ذلك عن قوس واحدة . وهو منزع لعمرى حسن وقد قيل بمثل ذلك فى قوله تعالى : ﴿ **وإن تظاهرا عليه فإن الله هو مولاه وجبريل وصالح المؤمنين والملائكة بعد ذلك ظهير** ﴾ ، فقد جاء ظهير وهو مفرد خبرا عن جبريل وما عطف عليه لما كانوا فى المظاهرة يدا واحدة على من يعاديه .

ولكن يؤخذ على هذا المجيب أنه سلم بما يتضمنه السؤال : أن هذا الأسلوب خارج عن العربية يحتاج إلى تخريج وجواب عنه والتماس وجه له . وهو يرى كاف الإشارة ككاف الضمير يلاحظ فيها دائما حال المخاطبين ، فتكلف هذا الجواب وتجشم مئونة التأويل . وقد بحث ابن هشام فى قول الشاعر :

ولست بسائل جارات بيتى أغياب رجالك أم شهود ؟

وموضع البحث قوله : رجالك ، فإن الواجب أن يقول : رجالكن ، فما باله قال : رجالك بالإفراد ؟ . ويقول ابن هشام فى الخروج من هذا : إنه حين يسأل جارات بيته لا يسألهن دفعة واحدة بل يسأل كل واحدة : أغائب رجلك أم شاهد ؟ فهذا وجه الإفراد . ويقول التبريزى إن محمل ذلك

الضرورة الشعرية لم تتح للشاعر أن يقول : رجالكن فقال ما تيسر له . وأعود لما نحن فيه فأقول : إن الكاف اللاحقة لاسم الإشارة ليست ككاف الضمير ، فالكاف اللاحقة لاسم الإشارة الكثير فيها والغالب أن يلحق بها ما يبين حال المخاطبين ، فيقال ذلك وذلكن وذلكما وهكذا . وقد يقال للجمع ذلك بكاف واحدة ، وعلى ذلك جاء البيت الذى كان موضع السؤال . ومما جاء من ذلك قوله تعالى فى الآية ٨٥ من سورة البقرة : ﴿ **ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم وتخرجون فريقا منكم من ديارهم ، تظاهرون عليهم بالإثم والعدوان وإن يأتوكم أسارى تفادوهم ، وهو محرم عليكم إخراجهم ، أفتؤمنون ببعض الكتاب وتكفرون ببعض ، فما جزاء من يفعل ذلك منكم إلا خزى فى الحياة الدنيا ، ويوم القيامة يردون إلى أشد العذاب وما الله بغافل عما تعملون** ﴾ ، فترى قوله ﴿ **فما جزاء من يفعل ذلك منكم** ﴾ فيه إفراد الكاف والمخاطب جمع ، ومثل ذلك قوله تعالى فى سورة النساء ﴿ **ذلك لمن خشى العنت منكم**﴾ وورد فى الآية ٢٣٢ من سورة البقرة ﴿ **وإذا طلقتم النساء فبلغن أجلهن فلا تعضلوهن أن ينكحن أزواجهن إذا تراضوا بينهم بالمعروف ، ذلك يوعظ به من كان منكم يؤمن بالله واليوم الآخر ، ذلكم أزكى لكم وأطهر ، والله يعلم وأنتم لا تعلمون** ﴾ وترى أن المخاطبين فى الآية جمع وقد جاء اسم الإشارة (ذلك) ثم جاء (ذلكم) والخطاب لم يتغير ، وقد أبعد بعضهم فقال : إن الخطاب الأول للنبى ﷺ ، وفى سورة المجادلة جاء قوله تعالى : ﴿ **يأيها الذين آمنوا إذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدى نجواكم صدقة ذلك خير لكم وأطهر فإن لم تجدوا فإن الله غفور رحيم** ﴾ فترى كيف أتى بـ (ذلك) والخطاب للذين آمنوا . وذلك أن الكاف قصد بها إلى أن تؤدى معنى الخطاب فقط ، ولا ينظر فيها إلى بيان حال المخاطبين . ويقول النحاة فى هذا الموضع : إن الكاف فيها ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن تتصرف فيلحق بها ما يبين عن حال المخاطبين .

واللغة الثانية : أن تكون المفتوحة للمذكر بأنواعه والمكسورة للمؤنث بأنواعه .

واللغة الثالثة : أن تكون المفتوحة للجميع مذكرا ومؤنثا . وعندى أن

هذا ليس لغات مختلفة ، وإنما هى أوجه فى اللغة الواحدة ، ولا يرجع إلى اختلاف القبائل واللغات . وذلك أن الشاعر الواحد قد يأتى فى كلامه الوجهان ففى شعر طرفة :

نحن فى المشتاة ندعو الجفلى لا ترى الآدب فينا ينتقر
حين قال الناس فى مجلسهم أقتار ذاك أم ريح قطر

ومن شعره أيضا :

أخبرت أن الحى فرق بينهم نوى غربة ضرارة لى كذلكِ

٢٢ ــ أقبية البرلمان . معرض الزهور . حديقة الأسماك أمجاد العروبة . حِيضان الحيوان

ترى هذه الجموع مستعملة لا يتحرج منها كاتب ، ولا يحسّ ضيقاً بها . وسأعرض لها فى شىء من البسط :

١ ــ فالأقبية جمع قَبْو ، وهو الطاق المعقود وبعبارة أخرى هو المعطوف من الأبنية . والقَبْو قريب فى لفظه ومعناه من القُبّة . والوجه فى جمعه الأقِبى والقِباء والقِبّى ــ بضم القاف وكسرها ــ كما يقال فى جمع الدَلو الأدلى والدِلاء والدِلىّ . وقالوا لَعْو ــ وهى السىء الخُلق ــ ولِعاء ، وقرو ــ وهو حوض طويل ترده الإبل ــ وأقْرٍ . والسبب فى تخطئة جمع القبو على الأقبية أن أفعِلة لا ينقاس جمعاً للثلاثىّ . وقد ورد أبوبة فى جمع باب فى قول الشاعر :

هَتاك أخبية ولاج أبوبة يخلط بالبر منه الجِد واللينا

فيرى اللغويون أن هذا للازدواج لمكان أخبية ، ولا يقال أبوبة فى غير ما ماثل هذا الموضع ، وزعم ابن الأعرابى أن هذا يأتى فى الاختيار ، وابن الأعرابى من الكوفيين الذين يتوسعون فى القياس ، فليس مذهبه فى هذا بدعا من قومه .

وجاء أندية فى جمع ندىً فى قول مرة بن محكان من شعراء الحماسة :

ياربة البيت قومى غير صاغرة ضمى إليك رحال القوم والقُربا

فى ليلة من جمادى ذاتِ أندية   لا يبصر الكلب من ظلمائها الطُنُبا

وقد جعل علماء العربية هذا من الشاذ ، وتكلف بعضهم أن يخرجه من أن يكون واحده ندى ، فيذهب إلى أن واحده ندىّ ، ويرى بعضهم أن أندية جمع نِداء ، ونداء جمع ندىّ ، وهذا كله من ركوب الشطط فى التأويل .

٢ ــ والزهور تستعمل جمعا للزهْر ــ ويقال فيه الزهَر بفتح الهاء ــ ونسمع عن قصر الزهور فى بغداد وقصر الزهور فى طهران قصبة إيران . ونرى هذا الجمع فى أشعار المولدين فيقول الدنيسرى أحمد العطار(١) :

كفى الروضَ حسنا أن بين زهوره   شقيقةَ نُعمان تروح وتغتدى
كجام عقيق وسطه قرص عنبر   وخد به خال ومقلة أرمد

ونرى من الكتب المؤلفة ما فيه كلمة الزهور ، فبأيدينا بدائع الزهور فى وقائع الدهور فى تاريخ مصر لابن إياس الحنفى المصرى تلميذ السيوطى .

وبعد هذا أذكر أن الزهور لم تذكر فى المعاجم جمعا للزهر أو الزَّهَر ، وإنما ترى فيها الأزهاروالأزاهير. ومن البين أن الأزاهير جمع الأزهار كالأناعيم جمع الأنعام جمع النَعَم . وربما جاء فى الشعر الأزاهر وأصله الأزاهير . ولابن المعتز فى الرد على من هجا الورد :

ياهاجىَ الورد لا حييت من رجل   غلطتَ ، والمرء قد يؤتى على غلطه
هل تنبت الأرض شيئا من أزاهرها   إذا تحلت بحلى الوشى من نمَطه
أحلى وأشهرَ من ورد له أرج   كأنما المسك مزرور على وسطه

ومن البين أيضاً أن الأزهار جمع الزَّهَر ، وقد استغنوا به عن جمع الزَّهر ــ بسكون الهاء ــ وإنما قياس جمــع هذه أزهُر . ومما يقرب من هذا أنا نقول النهْر ونقول فى جمعه أنهار ، وقياسه أنهر وقد جاء هذا الجمع فى اللغة ، وإنما أنهار فى القياس جمع نَهَر وهو لغة فى نَهْر ، وفى القرآن ﴿ **إن المتقين فى جنات ونَهَرْ** ﴾ . فأما الزهور فقد وردت فى اللغة مصدر زهر المصباح والوجه أى أضاء وأشرق ، ولم ترد جمعا .

---

(١) محاسن الشام ١٦٣ .

وقد يقول قائل : وما تنكر أن يكون زهور جمع زهْر أو زهَر ، وفعول ينقاس فى فعْل وفعَل ، كقلب وقلوب وأسد وأسود ؟ فأقول : إن العرب على كثرة مضطربهم فى القول وسعة متصرفهم وحاجتهم إلى جمع الزهور لم نرهم — فيما وصلنا — أتوا بالزهور وإنما أتوا بالأزهار ، فعلمنا أنهم اطرحوه عن عمد واختيار ، وكان علينا أن نتابعهم فى هذا الإهمال والاستغناء عن الزهور بالأزهار ؛ كما استغنوا بالأموال فى جمع المال عن الميلان ، وكان يسعهم أن يقولوه كما قالوا تاج وتيجان وقاع وقيعان ، ومن أمثلة هذا الأصل أنهم جمعوا رِجْلا على أرجل ، ولا يسوغ لنا أن نجمعه على غير ذلك حتى ما كان قياسيا ، فلا نقول : أرجال ، ولا رجول ، وإنما يقول رُجول : العامة ومن لا يتحرس فى منطقه . ومما ورد فيه جمع الزهر على الصواب ميدان الأزهار من ميادين القاهرة المحروسة .

٣ — والأسماك ترد جمعاً لسمك . ولا ننكر أنه جمع قياسى ، فهو كسبب وأسباب وجَمل وأجمال ، ولكن الذى ورد فى المعاجم فى جمعه سماك وسُموك ، ولم ينقل لنا هذا الجمع ، فهو مما استغنوا فيه بجمع الكثرة عن جمع القلة ، وهذا عكس ما صنعوا فى أزهار على ما سبق وورد السموك فى المسالك والممالك لابن حوقل ، والسماك مجنسا مع السماك فى السماء فى بيتين للشهاب الخفاجى فى الريحانة ٥٢ وإن من الخير أن يقتصر على السمك ، فهو نفسه جمعٌ واحده سمكة ، ونسمعهم يقولون : صيد السمك ، وحلقة السمك .

٤ — ويذكرون الأمجاد جمعاً للمجد ، ولم أر المجد مجموعا ، وقياس جمعه فى القلة أمجد كسهم وأسهم، وقد جاء جمع فعل على أفعال فى حروف شاذة يوقف عندها ؛ ومن ذلك فرخ وأفراخ وزند وأزناد ، وجد وأجداد ، وفرد — لمن لا نظير له — وأفراد ، ونجد وأنجاد . وإنما جاء أمجاد جمعا لما جد أو مجيد . وفى حديث على رضى الله عنه : أما بنو هاشم فأنجاد أمجاد . ولأبى هلال العسكرى(١) :

وقـــد نمتنـــى أمجاد جحاجحـــة ... من نجل ساسان تزهـــر نجل ساسان

(١) ديوان المعانى له ١ — ٨٩ .

٥ ــ وترد حيضان جمعاً لحوض . ولم أقف على هذا الجمع ، وإنما ورد فى المعاجم حياض وأحواض ، كسوط وسياط وأسواط . وهو مع أنه لم يسمع لا يجرى به قياس ، فإن فِعلانا ينقاس فى نحو باب وبيبان وتاجٍ وتيجان ، ولا أنكر أن هذا الجمع ورد منه ما واحده فعْل كثور وثيران ، وقَوز ــ وهو الكثيب المشرف والحوض ــ وقيزان ووَجذ ــ وهو النقرة فى الجبل تمسك الماء ، والحوض ــ ووِجذان . ولكن هذا من الندور بحيث لا يقوم به قياس .

٢٣ ــ أكرم العلماء ، وخاصة العاملين منهم وبخاصة العاملون منهم

ترد « خاصة » فى الاستعمال لإفادة تخصيص بعض المتحدث عنهم بحكم وتمييزه . ومثلها فى ذلك « خصوصا » . تقول : هذا لك خاصة ، وفى الأموال لأبى عبيد ص ٩ : « فقال : هذه لرسول الله ﷺ خاصة قرى عربية : فدك وكذا وكذا » وفى أخبار أبى وجزة فى الأغانى « كان أبو وجزة منقطعا إلى آل الزبير . وكان عبد الله بن عروة بن الزبير خاصة يفصل عليه ويقوم بأمره » . وفى الكتاب العزيز : ﴿ **واتقوا فتنة لا تصيبن الذين ظلموا منكم خاصة** ﴾ .

والظاهرة أن « خاصة » فى هذه الاستعمالات مصدر جاء على فاعلة ؛ كالعافية والفاتحة والباقية ، فى ألفاظ أخر . هذا أصلها ، وقد يراد بها الوصف . وإذا قيل : هذا لكم خاصة ، فخاصة هنا حال من ضمير الجمع ، ولم يغير لما أنها فى الأصل مصدر فالأمر فيها كما يقال : هم قوم عدل . وقال فى التاج : « الخصوصية والخصية والخاصة أسماء مصادر » .

وإذا قلت : أكرم العلماء وخاصة العاملين منهم فخاصة مفعول مطلق لفعل محذوف (والعاملين) مفعول به لذلك الفعل ، أى خص العاملين خاصة ، وأن لم يرد العامل مصرحا به فى هذا الأسلوب .

وتقول : أكرم العلماء وبخاصة العاملون ، فترفع « العاملون » . وذلك أن « بخاصة » خبر مقدم ، و (العاملون) مبتدأ مؤخر ، أى العاملون متلبسون بالخصوص أو الخص . وترى أن المخصوص يرتفع فى هذه الحالة أى

إذا دخل حرف الجر على « خاصة » . وجاء فى اللسان (خصص) : « وسمع ثعلب يقول : إذا ذكر الصالحون فبخاصة أبو بكر ، وإذا ذكر الأشراف فبخاصة على » . وقوله : « وسمع ثعلب يقول » كأن الأصل . وسمع ثعلب من يقول ، بقراءة « سمع » مبنيا للفاعل .

٢٤ ــ إليك حجتى وبرهانى

كثر استعمال هذا الأسلوب فى الدفع والإعطاء ؛ يقول كثير : إليك البيان لما أقول وإليك ما أدلى به ، وإليك مالك لاتمنن علىّ به . وهى فى هذا الاستعمال اسم فعل بمعنى خذ ، والعرب تستعمل فى هذا المقام دونك ولديك . فأما (إليك) فالمعروف فيها أن تستعمل فى الأمر بالتنحى والبعد ؛ فتقول : إليك عنى أى تنح ؛ ويقول الرضى فى توجيه هذا المعنى ، وسبب دلالته على ما يريد العرب منه : « أى ضم رحلك وثقلك إليك واذهب عنى » ويقول سيبويه[2] « وإليك إذا قلت تنح » ومن شواهدها قول الشاعر :

إليك عنى ؛ فما أمى براعية ترعى المخاض ولا رأيى بمغبون

وترى من هذا أن فى وضع (إليك) موضع (خذ) مجالا للقول ومرادا للتردد . ويذكر بعض اللغويين أنها تأتى فى هذا المعنى : معنى خذ . واعتماد هؤلاء على قول القطامى من شعراء الدولة الأموية يصف ناقة بقوة النفس ووثاقة الخلق ، بعد أن أحسن القيام عليها حتى قويت وسمنت وصارت تستعصى على القوى الجلد إذا أراد أن يركبها :

فلما أن جرى سمن عليها كما طينت بالفدن السياعا[3]
أمرت بها الرجال ليأخذوها ونحن نظن أن لن تستطاعا
إذا التياز ذو العضلات قلنا إليك إليك ضاق بها ذراعا[4]

(١) ص ٦٤ من طبعة الجوائب .

(٢) انظر الكتاب ١/١٢٦ .

(٣) الفدن : القصر ، والساع : الطين بالتبن يطين به وقوله : كما طينت بالفدن ، السياع ، كلام على سبيل القلب أى كما طينت الفدن بالسياع .

(٤) التياز : القوى الشديد العضل من الرجال مع كثرة لحم فيها .

فترى أن (إليك) فى البيت الأخير بمعنى خذ أى هذه الناقة . وترى أن الاستعمال الشائع الآن له سند ومعتضد من هذا الشعر العربى الوثيق . على أن الإمام اللغوى الضليع ابن برى فى حواشيه على الصحاح يعقّب على هذا الشعر فيقول [١] : « هكذا أنشده الجوهرىّ وغيره : إلىك إليك ، وفسر فى شعره أن (إليك) بمعني خذها لتركبها وتروضها وهذا فيه إشكال ؛ لأن سيبويه وجميع البصريين ذهبوا إلى أن (إليك) بمعنى تنح ، وأنها غير متعدية إلى مفعول . وعلى ما فسروه فى البيت يقضى أنها متعدية ؛ لأنهم جعلوها بمعنى خذها ، ورواه أبو عمرو الشيبانى : لديك لديك عوضا عن « إليك إليك » ، وهذا أشبه بكلام العرب وقول النحويين ؛ لأن لديك بمعنى عندك ، وعندك فى الإغراء تكون متعدية ؛ كقولك : عندك زيدا أى خذ زيدا عندك . وقد تكون أيضا غير متعدية بمعنى تأخَّر » . وأقول بعد هذا : إن الظن بصاحب الصحاح ومن وافقه فى الرواية أن يوثق بهم فيما رووه . وقد كان الجوهرى فى التحرى والضبط بالمكان الذى لا يجهل . فالشك بعيد عن أن يطرق روايته . ومن ثم فالظن أن القطامى قال : إليك إليك فى معنى خذ ، وهو كما أسلفت من شعراء العصر الأموى الذى يحتج به ؛ وإذن فليسعنا ما وسع القطامى ، وما وسع الجوهرىّ ومن على شاكلته ممن لا ينكر هذا الأسلوب وإذن فالعبارة (إليك) تكون بمعنى تنح ، وهى فى هذه الحالة غير متعدية إلى مفعول وتتعدى بحرف الجر : عن ؛ لما فيها من معنى التنحى والانصراف . وتكون فى بعض الحين متعدية إلى مفعول إذ يراد بها معنى خذ أو ضم مثلا . ونرى فى معلقة عمرو بن كلثوم التغلبىّ البيت الآتى :

إليكم يابنى بكر إليكم ألما تعلموا منا اليقينا !

فهذا يحتمل أن تكون (إليكم) جارية على الوجه الغالب عند العرب أى تنحوا واذهبوا عنا بعيدا ، ويحتمل أن يكون المعنى : إليكم حربنا وما أعتدنا لكم من قوة وسلاح .

---

(١) انظر اللسان فى تيز .

٢٥ ــ أما بعد ، وأما بعد ، وبعد

تورد (أما بعد) فى معرض الانتقال من موضوع إلى موضوع . قال الزجاج [١] : « إذا كان الرجل فى حديث فأراد أن يأتى بغيره قال : أما بعد » ويذكرها علماء [٢] البديع فى الكلام على الاقتضاب ، وهو الانتقال من حديث إلى حديث لا يلائمه . والاقتضاب مذهب الجاهليين ومن يليهم : لا يتأنقون فى الحديث ، ولا يتكلفون مراعاة التناسب فيه . ويذكر البديعيون : أن الاقتضاب فى (أما بعد) يدنو من مقام التخلص فى أنه يشوبه شىء من المناسبة .

واشتهر إيرادها فى الخطب بعد حمد الله والثناء عليه ، والصلاة والسلام على صاحب الرسالة ــ صلوات الله وسلامه عليه ــ ، وكذا فى صدور المصنفات والرسائل . قال ابن حجر : « ولا تختص (أما بعد) بالخطب ، بل تقال أيضا فى صدور الرسائل والمصنفات » .

وقد وردت (أما بعد) فى خطب الرسول ــ عليه الصلاة والسلام ــ ورسائله . وعقد البخارى فى أبواب الجمعة من صحيحه باباً أورد فيه ستة أحاديث فيها أما بعد . وفى فتح البارى : أن هذا اللفظ ورد فى أحاديث أخر ، وأن الحافظ عبد القادر الرهاوى تتبع طرق الأحاديث التى وقع فيها (أما بعد) . ومن هذه الأحاديث ما روى عن المسور بن مخرمة : كان النبى ــ ﷺ ــ إذا خطب خطبة قال : أما بعد . قال ابن حجر : « وظاهره المواظبة على ذلك » وقال ابن [٣] السبكى فى الطبقات : « ولو ذهبت أسند ما وقع من الأحاديث والآثار فى (أما بعد) لطال الفصل وخرج إلى الملال ، ودخل به السامع فى الكلال » .

وقد أخذ العلماء من هذا استحباب (أما بعد) فى الخطب والرسائل . قال الزين بن المنير : « ينبغى للخطباء أن يستعملوها تأسياً واتباعا » ، وقال

(١) انظر فتح البارى ، فى أبواب الجمعة .
(٢) انظر التلخيص وشروحه فى آخر البديع .
(٣) انظر طبقات الشافعية ج ١ ص ١٠٨ .

النووى فى شرح مسلم فى أبواب الجمعة فى الكتابة على حديث فيه هذا اللفظ : « فيه استحباب (أما بعد) فى خطب الوعظ والجمعة والعيد وغيرها ، وكذا فى خطب الكتب المصنفة . وقد عقد البخارى بابا فى استحبابه ، وذكر فيه جملة من الأحاديث » .

وإذا كان القارىء لا يخالجه شك بعد هذا الحديث فى رفع (أما بعد) إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، فقد يدور بخلده هذا السؤال : هل قيلت قبله ، وهل يحيط العلم بأول من قالها ؟

ولا يكاد الباحث يرى من يسند أوليتها إلى الرسول عليه الصلاة والسلام ، وكأن مِمَّا لا ريب فيه أنها قيلت قبله ، ولم أقف على نص وردت فيه قبل العهد الإسلامى .

وللعلماء جولات واسعة فى أول من قالها ، حتى ليسندها بعضهم [1] إلى يعقوب عليه الصلاة والسلام ، ففى بعض الحديث : لما جاء ملك الموت إلى يعقوب — عليه الصلاة والسلام — قال يعقوب فى جملة كلامه : أما بعد ، فإنا أهل بيت موكل بنا البلاء . وظاهر أن هذه الحكاية إن صحت ، حكاية لما قاله يعقوب وترجمة لمعناه بالأسلوب العربى ، ولا يلزم أن يكون فى لغته ما يقابل (أما بعد) . وقد قيل إن (أما بعد) هو فصل الخطاب الذى أوتيه داود عليه الصلاة والسلام ، وإنه أول من نطق بها . قال ذلك بعض المفسرين أو كثير منهم ، قال النووى : « وقال المحققون : فصل الخطاب : الفصل بين الحق والباطل » وابن الأثير فى المثل السائر لا يرى ما يراه النووى ، فهو يقول [2] : « والذى أجمع عليه المحققون من علماء البيان أنه — يريد فصل الخطاب — أما بعد ؛ لأن المتكلم يفتتح كلامه فى كل أمر ذى شأن بذكر الله وتحميده ، فإذا أراد أن يخرج إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى بقوله : (أما بعد) » وقد يكون ابن الأثير لا يعنى فصل الخطاب الذى أوتيه دواد عليه الصلاة والسلام .

ويرى بعضهم أن أول من قالها يعرب بن قحطان ، وبعضهم أنه قس

(١) العينى فى شرح البخارى فى أبواب الجمعة .
(٢) انظر النوع الثالث والعشرين .

بن ساعدة ، وبعضهم أنه سحبان وائل ويوردون له :

لقد علم الحى اليمانون أننى ... إذا قلت أما بعد أنى خطيبها

وسحبان هذا من وائل القبيلة القيسية ، وقد أورده ابن حجر فى الإصابة ، وابن عساكر فى تاريخ دمشق غير مذكور اسم أبيه . ونسبه صاحب بلوغ الأرب فقال : هو سحبان بن زفر بن إياس الوائلى وائل باهلة . وأيا ما كان الأمر فلم أر أحداً جعله أباه وائلا ، وإنما يضاف إلى وائل ، فيقال سحبان وائل لا سحبان بن وائل . ومن ذلك البيتان المشهوران :

أتانا ولم يعدله سحبان وائل ... بيانا وعلماً بالذى هو قائل
فما زال عنه اللقم حتى كأنه ... من العى لما أن تكلم باقل

وقد أردت بهذا أن يتنبه لخطأ توارد عليه الكتاب فى (أما بعد) ، فهم يقولون : سحبان بن وائل . ترى هذا فى طبقات الشافعية وفتح البارى وشرح العينى للبخارى وغيرها . وفى الإصابة أن المعروف من أمر سحبان أنه جاهلى ، ونقل عن ابن عساكر أنه عمِّر حتى وفد على معاوية رضى الله عنه ، على أن فى عزو هذا البيت إلى سحبان بعض الشيء ، فإن سحبان مضرى ، إذ ينتسب إلى قيس عيلان بن مضر ، فما باله يفخر بالخطبة فى الحى اليمانين ، والخطيب إنما يفخر فى العادة بالخطبة فى نادى قومه .

ووردت صيغة أخرى حيث تورد (أما بعد) هى : « وأما بعد » بزيادة الواو . ومن هذا قول [١] الشاعر :

وإن جئت الأمير فقل : سلام ... عليك ، ورحمة الله الرحيم
وأما بعد ذاك فلى غريم ... من الأعراب ، قبح من غريم!

وقول صاحب المفتاح : « وأما بعد فإن خلاصة الأصلين » .

واشتهرت بعد صيغة أخرى أضحت هى المتداولة فى الخطب والرسائل والقصص ، وهى (وبعد) . وقد صارت هذه الصيغة أجرى على الألسنة وألوط بالأفئدة .

---

(١) انظر البيان للجاحظ ٣ : ١٠٥ طبعة مطبعة الفتوح الأدبية .

وقد جرى فى شأن هذه الصيغة الأخيرة حديث بين الباحثين ، وأنكرها بعض الفضلاء .

وفى الحق أن هذه الضيغة لم ترد فى المأثور من الكلام القديم . وأقدم ما وقفت عليه فى ذلك قول [1] الجاحظ : « وبعد فهل قتل ذؤاب الأسدى عتيبة بن الحارث بن شهاب إلى وسط الليل الأعظم حين تبعوهم فلحقوهم » . ومما ينبغى أن يتنبه عليه فى هذا الموطن أن الجاحظ أتى بهذه الصيغة فى معرض الفذلكة للكلام السابق وإجمال ما أسلف من تفصيل. فقد كان يتحدث قبل عن قتال العرب بالليل ، ويرد فرية من زعم أن العرب لا تعرف هذا الضرب من القتال ، ثم أورد هذا الحديث . وكذلك ورد هذا اللفظ أيضا فى كلام ابن جنى . ففى [2] الخصائص : « وبعد فقد صح ووضح أن الشريعة إنما جاءت من عند الله تعالى» وفيها أيضا [3] : « وبعد فإذا عرف التوكيد لم وقع فى الكلام ، نحو نفسه وعينه وأجمع وكله وكلهم وكليهما وما أشبه ذلك عرفت سعة المجاز فى هذا الكلام » ويقول [4] أيضا فيها : « وبعد فهذا مذهب الشعراء : أن يظهروا فى هذا ونحوه شكا وتخالجا ليروا قوة الشبه واستحكام الشبهة » والقارىء لكلام ابن جنى يرى أنه استعملها أيضا فى الفذلكة كما استعملها الجاحظ . وقد يرى الباحث أن هذا ليس ببعيد من الغرض الأصلى للصيغة الأصلية (أما بعد) وهو الانتقال من موضوع إلى آخر ، ففى الفذلكة الانتقال من التفصيل إلى الإجمال ، وبينهما بعض التغاير والاختلاف ، فكأن المنتقل من أحدهما إلى الآخر منتقل من موضوع إلى موضوع ومن حديث إلى حديث .

ويبدو أن العلماء كانوا يرون فى هذه الصيغة الحادثة أنها صورة للأصل : « أما بعد » وهم لهذا كانوا لا ينكرونها . ويقول ابن حجر فى الكلام على (أما بعد) « وقد كثر استعمال المصنفين لها بلفظ (وبعد) » بل يرى بعضهم أن لها حكم (أما بعد) فى الاستحباب ؛ إذ كانت فرعا عنها ، ويثبت

(١) البيان ٣ : ٩ .

(٢) ١/١٥١ وهو الجزء المطبوع .

(٣) الجزء الثانى (لم يطبع بعد) فى « باب المجاز إذا كثر لحق بالحقيقة » .

(٤) الجزء الثانى « باب إقرار الألفاظ على أوضاعها الأول » .

للفرع حكم الأصل . وقد ألف الشيخ أحمد بن موسى العدوى المالكى[1] رسالة لطيفة سماها : « عائدة الورد ، فيما يتعلق بالكلام على (وبعد) » رتبها على سبع مقالات ، وجعل المقالة الخامسة فى حكم الإتيان بها ، ويقول فى هذا المبحث : « فيندب الإتيان بها ؛ قياسا على أصلها الذى كان يأتى به عليه الصلاة والسلام فى خطبه وكتبه وهو (أما بعد) ؛ كما هو الثابت فى صحيح الخبر عن الأئمة والأثر ؛ لأن ما ثبت للأصل ثبت لفرعه » .

وقد يناقش هذا القياس ؛ فالاستحباب إنما عماده التأسي بالرسول عليه الصلاة والسلام ، وذلك لا يتحقق إلا باتباعه فى اللفظ الذى جاء به الرسول عليه الصلاة والسلام بعينه ونصه ، فإذا جىء بلفظ آخر كان حرىً ألا يكون هذا اتباعا ، وإن كان بسبب مما جاء به ، وليس هناك ما يدعو إلى تجنب اللفظ الذى أتى به الرسول عليه الصلاة والسلام إلا الرغبة فى الاستخفاف .

والناظر فى الصيغة من جهة العربية يرى بعدها الفاء حيث لا موجب لها .

وهنا تشعبت آراء العلماء ، فيرى فريق أن هذا المقام لمَّا ألف فيه (أما بعد) أضحت (أمَّا) فيه عالقة بالنفس وإن سقطت فى الكلام ، فـ (أمَّا) وإن لم توجد حساً فهى موجودة وهما ، وعلى ذلك جاءت الفاء ، والوهم يترتب عليه آثار لسانية كثيرة ؛ ألا ترى إلى قول الشاعر :

بدالى أنى لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا إذا كان جائيا

حيث جر (سابق) على توهم الباء فى (مدرك) . ومن ذلك جمعهم مسيلا من السيل ــ على مُسلان ، توهموا مسيلا فعيلا ككثيب ورغيف ، فجمعوه على فعلان ، وإنما مسيل مفعِل . وقالوا : تمسكن وتمندل وتمدرع على توهم أصالة الميم ، وهى ــ لا محالة ــ زائدة ، ما كان لها أن تثبت فى بناء الفعل . على أن هذا الرأى فد لقى نقداً وإنكاراً ، ويقول ابن عابدين[2] : وأما توهم أمَّا فلم يعتبره أحد من النحويين » وكأن ذلك لأن التوهم المذهب فيه السماع ، ولا يتوسع فيه ، ويقتصر به على ما ورد عن العرب .

---

(١) هذه الرسالة فى مجموعة فى دار الكتب الأزهرية . انظرها فى فهرس النحو .
(٢) الرسائل ١ ــ ٦٩ .

ويرى بعضهم أن الكلام على تقدير أمَّا . ويشترط الرضى لتقدير أما فى الكلام بعد الواو أن يكون ما بعد الفاء أمراً أو نهياً ، وما قبلها منصوباً به أو بمفسر به ، كما فى قوله تعالى : ﴿ وربك فكبر ﴾ ويتكلف بعضهم تخريج ما هنا على مذهب الرضى فيقدر فى الكلام محذوفاً .

ويرى بعضهم أن الواو نائبة عن أما ، ومن ثم جاءت الفاء . وبهذا ألغز بعضهم فقال :

وما واو لها شرط يليه جواب قرنه بالفاء حتما ؟

فأجابه[1] بعضهم بقوله :

هى الواو التى قرنت ببعد وأما أصلها والأصل مهما

وأياما كان الأمر فقد يخرج القارىء من هذا البحث بصحة « وبعد » عربية ، وأنه ليس من الخطأ استعمالها . وللمصنفين سلف فى الجاحظ وابن جنى ، وهما من هما فى التحرى للعربية والعلم بها .

٢٦ ــ أنا شغوف بهذا الأمر

هذه الصيغة مما يتكرر على ألسنة الكتاب والمنشئين . والوجه أن يقال : مشغوف أو شغِف ، يقال شغفنى الشىء فأنا مشغوف ، وشغفت به فأنا شغِف . وقد كان خطر لى فى تخريج هذه الصيغة الشائعة أن يكون شغوف فى معنى مفعول ، كركوب وركوبة وحلوبة ، يقال : ماله ركوبة ولا حمولة ولا حلوبة ، أى ما يركبه ويحمل عليه ويحلبه ، ولكن ثنانى عن هذا أن ورود فعول بمعنى مفعول فى غاية الندرة ، فلا ينبغى المصير إليه ما وجد إلى غيره سبيل ، ورأيت خيرا من هذا الوجه أن يجعل شغوف مبالغة فى شغِف ، كغضوب فى غضِب . يقال رجل غضِب ، وغضوب وغُضُبّ وغُضُبَّة وغَضُبَّة وغضبان أى يغضب سريعا أو شديد الغضب . ومن غرائب هذا الباب وسَكر فى سَكِر ، وقد ورد فى شعر يعزى إلى عمرو بن حسان أو عمرو بن الأيهم

(١) انظر حاشية السجاعى على القطر فى الخطبة .

التغلبى ، وهو هذا :

ما بال قوم أعزبوا حلمهم أن قيل يوما إن عمرا سَكور

ورواية البيت فى اللسان هكذا ــ والبيت فيه منسوب إلى عمرو بن قميئة ــ :

ياربّ من أسفاه أحلامه أن قيل يوما إن عمرا سكور

وأسفاه أحلامه أى أطاشه حلمه وجرّأه . ويقال : أسفاه الأمر : حمله على الطيش والخفّة .

٢٧ ــ أنا مشغول طيلة هذا الشهر

يستعمل المعاصرون هذا الحرف كثيرا فى مكان طُول وطوَال بفتح الطاء والواو ، قال أبو الأسود :

يقول الأرذلون بنو قُشير طوَال الدهر لا تنسى عليا

وقد أنكر هذا الاستعمال بعض المعاصرين ، وقد يمكن تخريجه . فقد ورد فى اللغة الطيلة للعمُر ، يقال : أطال الله طيلته فى هذا المعنى . وروى بيت القطامى :

إنا محيوك فاسلم أيها الطلل وإن بليت وإن طالت بك الطيلُ

بروايتين : الطيلَ والطول . فالطيل جمع الطيلة ، والياء أصلها الواو ، وقد أعلت فى الجمع لاعتلالها فى الواحد كحيلة وحيل . والطيل واحدها طِوَلة كعنب وعِنَبة ، وكلاهما معناهما العمر . ومن السهل الميسور التوسع فى العمر وإطلاقه على المُدَّة فى معناها العام . ولا بعد فى استعمال العمر ظرفا ؛ فقد ورد فى قول الشاعر :

أقيموا على الوادى ولو عمر ساعة كلوث إزار أو كحلّ عِقال (١)

---

(١) يقال : لاث الإزار على جسده : أداره وعصبه .

٢٨ ــ الأنانيَّة

فشا بين الناس استعمال الأنانية فى الأثرة ، وحب المرء نفسه ، وتهالكه فى تقديم هواه ومنفعته على منفعة غيره ، وقد يراد بالأنانية ما ينبعث عن النفس الأمارة بالسوء من النزعات ، ونزاعها إلى ما يلائمها ، وإن خالف داعى الهدى والعقل والدين ، وترى فى مجلة الأزهر مقالا عنوانه : « شاعر منعته أنانيته من الإسلام »

والأنانية كلمة مولدة جاءت من النسب إلى (أنا) ضمير المتكلم ، وهذا كما قيل (الهوّية) . وهى كلمة مولدة أيضا جاءت من النسب إلى (هو) ضمير الغائب ، والهوية ما يميز شخص الفرد عما يشاركه فى نوعه . فهوية زيد خصائصه وأوصافه من اللون والمقدار كالطول والعرض وغير ذلك مما يعبرون عنه فى علم الحكمة بالمشخصات الخارجية ، والهوية تقابل الماهية ، وهى الخصائص التى بها يشارك الفرد قرنه فى نوعه ، ورسيله فى حقيقته ، فماهية زيد الإنسانية أى الأمور التى بها يكون إنسانا ، وهذا مبسوط فى فن المنطق .

وإذ علمت أن (الأنانية) صيغة نسب ، فلك أن تسأل : هل جاء النسب فيها على وجهه ، وعلى السنن المألوف فى نظائرها ؟ وللجواب عن هذا يساق الحديث ، ويقتضى الجواب تقديم نبذ من الكلام على المنسوب إليه : (أنا) .

إن (أنا) ينطق بها أكثر العرب فى حالة الوصل دون ألف ، فأما فى الوقف فإنهم يختمونها بالألف ، وقد يقفون عليها بهاء السكت فيقولون : أَنَهْ ، ومنه قول حاتم الطائى فى مثل له : « هكذا [١] فزدى أنه » . وبنو تميم يثبتون الألف فيها وصلا ووقفا . وقرأ نافع وأبو جعفر قوله تعالى فى سورة الكهف :

---

(١) الفزدلغةفى الفصد ، وهو شق العضو فى الحيوان . وكان من عادة العرب فى الجدب إذا نزل ضيف أن تفصد الإبل ويجعل دمها فى معى ويشوى قرى للضيف فقدم لحاتم ناقة ليفصدها ليضف له فنحرها ، فقيل له : هلا فصدتها ، فقال هذه المقالة .

﴿ **فقال لصاحبه وهو يحاوره أنا أكثر منك مال وأعز نفرا** ﴾ ، وكذا قوله تعالى فى هذه السورة : ﴿ **إن ترن أنا أقل منك مالا وولدا** ﴾ بالمد وإثبات الألف فى الوصل ، وهذا يوافق لغة بنى تميم .

وقد كان من أثر الاختلاف فى نطق (أنا) أن اختلف النحويون فى أمرها وفى طبيعتها . فذهب البصريون إلى أنها ثنائية مؤلفة من الهمزة والنون فحسب ، والألف إنما تجتلب لبيان الحركة فى الوقف ، كهاء السكت سواء ، وليست من سنخ الكلمة ، فأما ثبوتها وصلا فى لغة تميم فقد نشأ هذا من إشباع الفتحة ، والقصد إلى الإبانة عنها . ويذهب الكوفيون إلى أن الكلمة ثلاثية ، وسقوط الألف فى الوصل عند أكثر العرب إنما هو للاستخفاف ، كما تحذف ياء المنقوص لهذا الغرض .

ويختلف النظر فى النسب إلى (أنا) باختلاف المذهبين السالفين .

فإذا نسب إليها على إنها ثنائية كان ذلك كالنسب إلى نحو هل وكم ، والمعروف أن يقال فى النسب إلى كم : الكمىّ والكميَّة . ويجيز بعضهم أن يقال الكمية بتخفيف الميم ، وبالقياس على هذا يقال فى النسب إلى (أنا) الأنية أو الأنية ، بتخفيف النون وتشديدها .

فأما على القول بأن الكلمة ثلاثية فعلى لغة أكثر العرب ـــ وهى حذفها وصلا ـــ تكون مثل يد وغد مما حذفت لامه اعتباطاً لغير علة ، وترى الثالث المحذوف لا يرد فى التثنية ولا جمعى التصحيح . ومثل هذا فى قياس النحو يجوز فيه الرد وعدمه ، فتقول على هذا : أنى وأنوى ، كما يقال فى النسب إلى غد : غدى وغدوى .

وعلى ذلك فالوجه أن يقال : الأنوية أوالانِية أوالأنّية ، فهذه الصيغ الثلاث هى الجارية على المنهاج النحوى ، فأما الأنانية فهى مجافية لهذا المنهاج ، ولم ترد هذه الصيغة فيما شذ من صيغ النسب فتقبل .

وهذا الخطأ قديم ، وأذكر أن ابن كمال باشا نبه عليه فى رسالة له فى أغلاط الناس فى اللسان ، وليست تحت يدى الآن .

وقد يبدو لبعض الباحثين أن هذه النسبة صحيحة ، على منهاج الكلمات

التى ورد النسب فيها بالألف والنون ، ومن ذلك رقبانى لعظيم الرقبة ، ولحيانىّ لعظيم اللحية ، وجمانى لطويل الجمة — وهى مجتمع شعر الرأس — وروحانى فى النسب إلى الروح ، وفى كتاب سيبويه ٢ / ٧٠ : « وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول فى الإضافة إلى الملائكة والجن جميعاً : روحانى ، وللجميع : رأيت روحانيين . وزعم أبو الخطاب أن العرب تقوله لكل شىء فيه الروح من الناس والدواب والجن » ويرد على هذا الخاطر أن هذه الزيادة سبيلها السماع ، وإنما يقبل ما ورد منها عن العرب . وقد أسلفت أن « الأنانية » لم تؤثر عن العرب . ومما جاء على منهج الأنانية المنانية فى النسب — كما فى مفاتيح العلوم ٢٥ — إلى مانى ، والحرنانية إلى حران .

٢٩ — انتظرنى بين الظهر إلى العصر

يجرى هذا الأسلوب كثيراً . وهو يخالف ما يذكره علماء النحو : أن لفظ بين لابد أن يضاف إلى متعدد أو ما فى معنى المتعدد . تقول : جلست بين زيد وعمرو ، أو بين الرجلين ، أو بين القوم ، وفى شرح درة [١] الغواص الممزوج بها : « (بين تقتضى الاشتراك ، فلا تدخل إلا على مثنى أو مجموع) كقولك : المال بين الأخوين ، والدار بين الإخوة (أو ما يؤدى مؤدى ذلك ؛ كأحد الذى همزته أصلية) ويختص بالنفى وشبهه ، كما فى قوله تعالى : ﴿ **لا نفرق بين أحد من رسله** ﴾ (وكذلك المشار بها إلى متعدد) كما فى قوله تعالى : ﴿ **مذبذبين بين ذلك لا إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء** ﴾ ، وقوله تعالى : ﴿ **لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك** ﴾ ... » فقوله مذبذين بين ذلك ، أى بين الكفر والإيمان ، وأشار إليهما بالمفرد لتأولهما بالمذكور ؛ وقوله : لا فارض ولا بكر عوان بين ذلك ، أى بين الفارض والبكر ، وقد لوحظ تأولهما بالمذكور كذلك . ويرى [٢] أبو حيان فى الآية الأخيرة أن الكلام من باب الاكتفاء ، أى عوان بين ذلك وهذا ، وذلك : إشارة إلى فارض ، وهذا : إشارة إلى بكر ، ولكن فى هذا الرأى مجالا للتعقيب ؛ فإن المشار إليهما مؤنثان فكان واجبا — لو صح هذا — أن يؤتى بإشارة المؤنث ،

(١) انظر شرح الدرة للألوسى ص ١٣٦ .

(٢) انظر البحر المحيط ص ٢٥٢ ج ١ .

ولا مناص من التأويل . وخير من هذا ما يراه بعضهم أن ذا الإشارية يشار بها إلى المتعدد كما قال لبيد :

ولقد سئمت من الحياة وطولها وسؤال هذا الناس كيف لبيد

وقال شيخ الإسلام [1] زكريا فى آية البقرة : « إن قلت : بين تقتضى شيئين فأكثر ، فكيف دخلت على (ذلك) وهو مفرد ؟ قلت (ذلك) يشار به إلى المفرد والمثنى والمجموع . ومنه قوله تعالى ﴿ **قل** [3] **بفضل الله وبرحمته فبذلك فليفرحوا** ﴾ ﴿ **وإن تصبروا** [4] **وتتقوا** ﴾ الآية ﴿ **زين للناس** [5] **حب الشهوات** ﴾ الآية فالمعنى عوان بين الفارض والبكر » وظاهر هذا أنه لا حاجة إلى التأويل وإن قال [6] الرضى إنه يشار بذا إلى المثنى والمجموع بتأويله بالمذكور .

وقد كان من أثر التزام إضافة بين إلى المتعدد أنْ أوَّل النحاة قول امرىء القيس :

قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فحومل

فقالوا : إن المعنى : بين أجزاء الدخول .

وأعود بعد هذا إلى المثال الذى صدرت به البحث فأقول : إنه فى بادى الرأى لا وجه له ، ولامسوغ يجيزه . وإنى أرى بعد التأمل أن هذا الأسلوب صحيح وأن الغاية والانتهاء فيه مقام العطف ، فبذلك يكون التعدد الذى تقتضيه بين . فإذا قلت : سرت بين الظهر إلى العصر ، فكأنك قلت : سرت بين الظهر والعصر ، وقد أفادت (إلى) معنى لا يستفاد لو أتينا بالأسلوب على وجهه ، وهو استمرار السير إلى العصر ، فأما إذا قلت : سرت بين الظهر والعصر فلا يفى الكلام بهذا الغرض . وقد جاء عن العرب قولهم : مُطرنا

---

(١) انظر كتابه « فتح الرحمن بكشف ما يلتبس فى القرآن » المطبوع على هامش تفسير الخطيب ص ٥٣ ج ١ .

(٢) الآية ٥٨ من سورة يونس .

(٣) الآية ١٨٦ من آل عمران .

(٤) الآية ١٤ من آل عمران .

(٥) شرح الرضى على الكافية ص ٣٤ ج ٢ .

ما بين زُبالة [١]فالثعلبيَّة ، فلما رأى النحاة [٢] هذا على غير ما قننوا وأصّلوا قالوا : إن المراد : مطرنا ما بين زُبالة إلى الثعلبية ، وهذا قاض منهم بأن الأسلوب الأخير غير منكر وغير متنافر مع قواعدهم . ومرّد هذا إلى المعنى وما يتم به من التعدد ؛ وإذا قيل ما سبق : أى مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية أو ما بين زبالة إلى الثعلبية أفاد ذلك اتصال المطر بين هذين الموطنين ، ولا تحصل هذه الفائدة لو قيل : بين زبالة والثعلبية . وقال النابغة [٣] الجعدىّ :

أيا دار سلمى بالحَرورية اسلمى   إلى جانب الصَّمان فالمتثلم
أقامت به البرْ دين ثم تذكَّرت   منازلها بين الدَّخول فجُرْثُم
ومسكَنها بين الفُرَات إلى اللوى   إلى شُعَب ترعى بهن فعيْهم

ـــ أراد بالبردين طرفى الشتاء ـــ فتراه قال : بين الفرات إلى اللِوى ، ولم ير فى ذلك حرجا ، لما كان ذلك يؤدى مؤدى ما بين الفرات واللِوى ، ويزيد الفائدة التى ذكرناها وهى ترددها فى السكنى بين هذه المواطن التى هى بين الفرات واللِوى .

وجاء فى الحديث [٤] : « كان النبى ﷺ يصلى الصبح وأحدنا يعرف جليسه ، ويقرأ فيها ما بين الستين إلى المائة » فقال الكرمانى [٥] : « فإن قلت : لفظ بين يقتضى دخوله على متعدّد ، فكان القياس أن يقال : والمائة بدون حرف الانتهاء ؛ قلت : تقديره : ما بين الستين وفوقها إلى المائة » وهذا تكلف لا داعى إليه ، والرأى أن التعدد حاصل فى المعنى والحكم ، وهذا مُحْتَسَبٌ فى هذا الأمر ، وجاء أيضاً فى الحديث أن رسول الله ﷺ قال [٦] : « إنما بقاؤكم فيما سلف قبلكم من الأمم كما بين صلاة العصر إلى غروب الشمس » ويتكلف شراح الحديث فى هذا أيضا فيقولون : إن المعنى : كما بين

(١) زبالة والثعلبية منزلان فى الطريق من الكوفة إلى مكة .
(٢) انظر شرح الرضى على الكافية ص ٣٦٦ ج ٢ .
(٣) انظر الخزانة ص ٤٦ ج ٤ .
(٤) انظر صحيح البخارى فى مواقيت الصلاة .
(٥) انظر شرح العينى على البخارى ص ٣٢ ج ٢ .
(٦) انظر صحيح البخارى فى مواقيت الصلاة .

أجزاء صلاة العصر إلى غروب الشمس ، وهذا بعيد عن سياق الكلام : فإن المراد حصر الزمن بين العصر والغروب . وجاء أيضا فى الحديث [1] : « وكانوا يصلون العشاء فيما بين أن يغيب الشفق إلى ثلث الليل » وهذا جار على ما رأيت دون حاجة إلى تأويل . ويقول ابن القوطية فى أفعاله : « أمسينا : صرنا فى المَساء ، وهو ما بين الظهر إلى المغرب » .

والقارىء بعد هذا — فيما أرى — يخرج باستساغة المثال الذى هو موضوع البحث .

٣٠ — أنجب . أغدق . أثمر . ابتكر

يستعمل الناس هذه الأفعال على غير وجهها فى العربية . وسأتناولها على ترتيب ذكرها .

١ — فالفعل الأول : « أنجب » يجىء فى استعمالهم متعديا ، يقولون : أنجبت مصر رجالا أوفياء . وأنجب فى العربية فعل لازم ، يقال : أنجب الرجل أى أتى بولد نجيب ، ويعدى إلى الولد بالباء ، يقال : أنجب بولد صالح ، ويقول الأعشى فى مدح سلامة ذى فائش :

أنجب أيام والداه به إذ نجلاه ، فنعم ما نجلا

وفى البيت تقديم وتأخير أى أنجب والداه به أيام إذ نجلاه . ونجلاه أى ولداه ، ومنه النجل للولد ، وهو من التسمية بالمصدر .

والانحراف فى استعمال هذا الفعل قديم . ولابن هانىء الأندلسى قصيدة فى مدح المعز العبيدى عرض فيها لجوهر الصقلى القائد فمدحه بقوله :

لقد أنجبت منه الكتائب مدرها سريع الخطا للصالحات ميسرا

فتراه عدى الفعل فنصب به « مدرها » وهو المدافع عن القوم . وقد تنبه على هذا شارح ديوان ابن هانىء الدكتور زاهد على ، ثم قال : « وعندى أن قوله هذا محرف عن : « قد انتجبت منه الكتائب مدرها » أى استخلصته

(١) صحيح البخارى ، باب النوم قبل العشاء .

لأنفسها ، واصطفته اختياراً له على غيره » والذى يحمله على هذا تنزيه ابن هانىء عن الخطأ فى اللغة ، وابن هانىء جاء فى عصر متأخر قد يتسرب إلى الشعراء والأدباء فيها الأخطاء الشائعة فيه ، ولو كان شارح الديوان اعتمد فى القول بالتحريف على سند آخر كوقوفه على أصل صحيح للديوان لكان وجهه مقبولا ، ورأيه مستساغا . على أن خيرا من هذا فى التنزيه للشاعر أن يحمل كلامه على التضمين ، أى أعطت الكتائب منه مدرها ، أو نحو ذلك . والتضمين جائز ، إذا روعى فيه غرض ينتحيه البليغ .

٢ ـــ والفعل « أغدق » يستعمل أيضا متعديا . يقولون : أغدق الله الخير على مصر ، وأغدق الله عليه شآبيب الرحمة والرضوان . وأغدق فى العربية فعل لازم . وفى القاموس : « أغدق المطر واغدودق : كثر قطره » ، وفى اللسان : « غدِقت الأرض غدقا ، وأغدقت : أخصبت » وفى الأساس . « ومكان غدق ومغدق : كثير الماء مخصب » .

٣ ـــ والفعل « أثمر « يستعمل أيضا متعديا وهو لازم فى العربية . يقولون : حسن الخلق يثمر المحبة بين الناس . وإنما يقال فى العربية : أثمر الشجر أى ظهر ثمره . وقد جاء فى الكتاب العزيز بهذا المعنى قوله تعالى فى الآية ٩٩ من سورة الأنعام : ﴿ **انظروا إلى ثمره إذا أثمر وينعه** ﴾ وقوله تعالى فى الآية ١٤١ من هذه السورة ﴿ **كلوا من ثمره إذا أثمر وآتوا حقه يوم حصاده** ﴾ .

والانحراف فى هذا الفعل أيضا قديم . ففى شعر عبد الله بن المعتز :

ومليح الدل ذى غنج لابس للحسن جلبابا
أثمرت أغصان راحته لجنان الحسن عنّابا

قال الشهاب الخفاجى فى الريحانة ٤٣٠ عقب إنشاده البيتين : « قلت : عدّى (أثمرت) وقد أنكره صاحب الدمية » . وأورد الشهاب فى شفاء الغليل لابن المعتز أيضا :

وغرس من الأحباب غيبت فى الثرى
فأسقته أجفانى بسيح وقاطر

وأثمر همًّا لا يبيد وحسرة
لقلبي يجنيها بأيدي الخواطر

ومن أئمة اللغة والنحو محمد بن أحمد بن أشرس من تلاميذ أبي بكر الخوارزمي . وقد أورد له ياقوت عن الدمية فى معجم الأدباء (طبعة الحلبى) ١٧ / ٢١٠ البيتين الآتيين :

كأنما الأغصان لما علا فروعها قطر الندى نثرا
ولاحت الشمس عليها ضحا زبرجد قد أثمر الدرا

فنقده الحاكم أبو سعد بن دوست فقال : « قوله : أثمر الدرا لا يستقيم فى النحو ؛ لأنه لا يقال : أثمرت النخلة الثمر ، وإنما يقال : أثمرت ثمرا ، بغير الألف واللام » . وكأن الوجه فى تفرقة الحاكم بين الاستعمالين أنه إذا قيل : أثمرت النخلة الثمر كان الثمر فى معناه الاسمى أى الثمرة لا محالة ، فكان الفعل عليه متعديا للمفعول به . فأما إذا قيل : أثمرت النخلة ثمراً جاز أن يراد بثمر إثمار فيكون « ثمراً » مفعولا مطلقاً لا مفعولا به ، وهذا كالعطاء يكون فى معناه الأسمى فيقع مفعولا به ، كما فى قولك اعرف عطاء الله واشكره ، ويكون مفعولا مطلقاً إذا أريد به الحدث ؛ كقولك . أعطيتك عطاء .

ويذكر الشهاب فى شفاء الغليل أن الشيخ عبد القاهر الجرجانى والسكاكى وقعا فى تعدية (أثمر) وأن شراح المفتاح تنبهوا على هذا الخطأ ، وذكر أن بعض الشراح أبدى فيه فكرة التضمين للفعل المتعدى كأفاد مثلا ، وأن بعضهم له رأى آخر ، وهو أن يكون الفعل (أثمر) متعديا بنفسه ، غير أنه فيما ورد لنا عن العرب جاء فى مواقع يعلم فيها المفعول فحذف ، كما فى الآيتين السابقتين ، وكما إذا قلت : أثمرت النخلة ، فالعلم عند السامع يحيط بأن المفعول بلح . فأما إذا لم يعلم المفعول فلا شيء فى ذكره على الأصل .

وهذا تخريج حسن . وأحب هنا لذكر محمد بن أحمد بن أشرس أن أذكر أنه وقع فى شفاء الغليل : محمد بن شرف ، وفى تاج العروس فى (ثمر) نقلا عن الشفاء محمد بن أشرف . والصواب ما أوردته عن معجم الأدباء .

٤ ـــ والفعل (ابتكر) يأتى متعديا فى استعمال الناس فى معنى ابتدأ

الشيء واخترعه وابتدعه . يقولون : ابتكر الأستاذ المربى طريقة فى التربية تسرع الوصول إلى الغرض من التربية . وقد أنكر هذا الاستعمال بعض الباحثين اعتماداً على أن الوارد فى المعاجم غير هذا . فيقال : ابتكر الخطبة أى سمع أولها ، وابتكر أى بكر ؛ وقد وجدت فى المعاجم : ابتكر الشيء أى أخذ أوله ، وابتكر الجارية أى افتضها ، وابتكر الفاكهة أى أكل باكورتها . ويمكن بالاتساع استعمال الابتكار فى الابتداع للشيء من الابتكار للشيء بمعنى أخذ أوله ، أو ابتكار الجارية بمعنى افتضاضها ، ففى هذين المعنيين السبق إلى الشيء والبدء به ، وهذا يناسب المعنى الشائع أى مناسبة .

ويقول الحريرى فى خطبة مقاماته : « إلى ما وشحتها به من الآيات ، ومحاسن الكنايات ، ورصعته فيها من الأمثال العربية ، واللطائف الأدبية ، والأحاجى النحوية ، والفتاوى اللغوية ، والرسائل المبتكرة ، والخطب المحبرة » ويقول الشريشى فى الشرح : « المبتكرة : التى لم يسبق إليها » . فهذا يؤنس بالمعنى الشائع .

٣١ — إنى مقدر لك جهدك وإخلاصك للعلم

يكثر هذا الأسلوب فى معرض عرفان الفضل وتعظيم صاحبه وتبجيله . وفى كلمة وزير المعارف عند افتتاح المجمع اللغوى يخاطب أعضاء المجمع [١] : تشرفت بحضور هذا الاجتماع . وإنى أنتهز هذه الفرصة لأحييكم وأرحب بكم ، وأهنئكم بثقة حضرة صاحب الجلالة الملك وبتقدير الحكومة المصرية لفضلكم ومكانتكم » .

وقد فرط من قوم الإنكار على هذا الأسلوب ، وأوجبوا الأخذ من الثلاثى (قدر) فيقال : إنى قادر لك جهدك وفضل سعيك . وذلك ليكون وفق قوله تعالى [٢] ﴿ **وما قدروا الله حق قدره** ﴾ ، ولأن الثلاثى فى هذا المعنى هو الوارد فى المعاجم التى بين أيدينا .

فقد جاء فى القاموس فى سرد معانى القدر « التعظيم » وزاد التاج : « وبه

(١) انظر مجلة المجتمع ، صدر الجزء الاول .
(٢) آية ٩١ سورة الأنعام ، ٦٧ سورة الزمر .

فسر قوله تعالى : ﴿ **وما قدروا الله حق قدره** ﴾ » والقدر مصدر الثلاثى ، كما هو معروف . وفى اللسان : « وقوله تعالى : ﴿ **وما قدروا الله حق قدره** ﴾ أى ما عظموه حق تعظيمه . وقال الليث : ما وصفوه حق صفته » . وجاء فى اللسان فى موطن آخر ما يوهم ورود قدر — بالتشديد — فى معنى التعظيم . وذاك حيث يقول : « وقوله : ﴿ **وما قدروا الله حق قدره خفيف ولو ثقل كان صوابا** ﴾ فقد يسبق إلى الوهم أنه يريد التخفيف والتثقيل فى الفعل ، وإذن فقد ورد قدَّر ، وهذا بعيد عن مراد صاحب اللسان ، وإنما يريد التخفيف والتثقيل فى المصدر فى قوله : ﴿ **حق قدره** ﴾ ويعنى بالتخفيف تسكين الدال ، وبالتثقيل فتحها . وذلك لأن الحركة — أيا كان نوعها — أثقل من السكون . ويدل لذلك قوله عقب هذا : « وقوله [(١)] : ﴿ **إنا كل شىء خلقناه بقدر مثقل** ﴾ » ولا معدل عن أن يراد بالتثقيل هنا التثقيل فى القدر .

على أن البحث قد هدى إلى أن التقدير فى معنى التعظيم عربى صحيح لا مجال لإنكاره . ولبيان ذلك يحسن الرجوع إلى المعنى الأصلى لمادة (ق د ر) الذى تفرع عنه التعظيم . ذلك لأن هذه المادة لا تفيد فى أصلها هذا المعنى ؛ كما هو ظاهر ، فأصل هذا أن يقال : قدر [(٢)] الشىء إذا حزره ليعرف مبلغه ؛ ويقول أبو حيان : « أصل [(٣)] القدر معرفة الكمية . يقال : قدر الشىء إذا حزره وسبره وأراد أن يعلم مقداره » وظاهر هذا أن يأتى فيما يقع تحت الحس ويناله الحزر والسبر . وهو يأتى فيما لا يقع تحت الحس من المعقول بالقياس على المحس . تقول : قدرت فلاناً وفضلهِ ، أى عرفت مبلغ أمره ومقداره فى فضله أو علمه . ويستوى فى هذا بحسب أصله أن يعلم منه الكمال فى ذلك أو النقص والتقصير ، ولكنه تعورِف فى معرفة الكمال وكثر إيراده فى مقام المدح والتعظيم ، وصار هذا كما يقال : عرفت قدر فلان ، فى معرض التنويه به والإعلاء من شأنه .

---

(١) آية ٤٩ سورة القمر .

(٢) انظر أفعال ابن القوطية ٢٣١ ، ومستدرك التاج فى المادة نقلا عن تهذيب الأفعال لابن القطاع .

(٣) انظر البحر ٧ ، ٤٣٩ .

وفى كتابة الشهاب على تفسير البيضاوى فى آية الأنعام ، وقد فسر البيضاوى الآية فى الأنعام بمعنى : ما عرفوا الله حق معرفته ، والآية فى سورة الزمر بمعنى : ما عظموا الله حق تعظيمه : « فسره هنا بما عرفوه حق معرفته ، وفى الزمر بما قدروا عظمته فى أنفسهم حق تعظيمه لأنه فى الأصل معرفة المقدار بالسبر ، ثم استعمل فى معرفة الشىء على أتم الوجوه حتى صار حقيقة فيه ، كما قالوا : رحم الله من عرف قدره ـــ أى نفسه وحقيقته ـــ ومعرفة الله لما لم تكن إلا بصفاته فسر فى كل محل بما يليق به » .

ويرى بعضهم أنه مأخوذ من القدر ، وهو شرف الإنسان ومكانته ، ألا تراهم يقولون : لفلان قدر ، وفلان لا قدر له بين قومه . فمعنى قدرت فلاناً : عرفت قدره وفضله .

وأعود بعد هذا إلى صيغة « التقدير » فهل جاءت فى معنى حزر الشىء وسبره وتعرف مبلغه ؟ إنها إذا جاءت لذلك ساغ أن تجىء للتعظيم بالاتساع والاستجازة ، كما جاء ذلك فى « القدر » .

والجواب على هذا السؤال بالإثبات والإيجاب ، كما يقولون . فقد قال أبو جعفر النحاس : « معنى [1] قدرت الشىء ، وقدَّرته : عرفت مقدراه » وأيضا فقد جاء فى معانى التقدير ـــ على ما فى اللسان ـــ التفكير فى تسوية أمر . وسبر الشىء يرجع إلى هذا ، ومنه قوله تعالى فى سورة المدثر ﴿ **إنه فكر وقدر فقتل كيف قدر** ﴾ أى قدر فى نفسه قوله وعرف مبلغه .

فأن أراد القارىء استظهاراً على ما ذكرت من تسويغ التقدير فى معنى التعظيم فذلك له ، وحكمه مسمط ، ذلك أنه قرىء فى الآية : « وما قدروا الله حق قدره ، بتشديد الدال فى الفعل ، قرأ ذلك عيسى بن عمر الثقفى والحسن البصرى ، وهما من هما فى تحرِّى الفصيح ؛ والمعنى فى الآية التعظيم .

ويقول أبو حيان فى البحر فى تفسير آية الزمر : « وما قدروا الله حق قدره أى ما عرفوا الله حق معرفته ، وما قدروه فى أنفسهم حق تقديره ، إذ أشركوا معه غيره ، وساووا بينه وبين الحجر والخشب فى العبادة ، وقرأ

---

(١) انظر تفسير القرطبى ٧ : ٣٧

الأعمش : حق قدره ، بفتح الدال . وقرأ الحسن وعيسى وأبو نوفل وأبو حيوة : وما قدروا ــ بتشديد الدال ــ الله حق قدره ــ بفتح الدال ــ أى ما عظموه حقيقة تعظيمه » ، وفى الكشاف : « وقرىء بالتشديد على معنى : ما عظموه كنه تعظيمه » ، وفى البيضاوى : « ما قدروا عظمته فى أنفسهم حق تعظيمه ، حيث جعلوا له شركاء ووصفوه بما لا يليق به ، وقرىء بالتشديد » .

٣٢ ــ (أ) إنى وإن كنت قليل المال ، لكنى لا أضيع كرامتى ، ولا أهين نفسى .
(ب) محمد وإن كان مملقا فهو غنىّ النفس .
(ج) العلم وإن كان يهذب الخلق ، إلا أن بعض العلماء ينزعون إلى المرذول من الأخلاق .

يرى القارىء فيما أوردته أساليب تكثر على ألسنة الكتاب وعلى أسلات أقلام المؤلفين ، ولا أرانى فى حاجة إلى سوق الشواهد والأمثلة على ذلك ، فهى تمكن من شاكلتها فى وفرة وسعة .

والذى يعنى الباحث تخريج هذه الأساليب من الوجهة النحوية وتعرف حالها فى موافقتها للعربية .

يرى الناظر فيها مبتدأ أو ناسخا يحتاج إلى خبر ، ويتطلب الخبر فيعييه الخبر ؛ إذ يلقى جملة مصدرة بلكن أو إلا ــ وهى فى هذا المقام بمعنى لكن ــ و (لكن) تفيد الاستدراك ، وهو إنما يأتى بعد تمام الكلام ، فهو فى مقام الفضلة فى الجملة ، فلا يكون محطّ الفائدة كما فى الخبر . وقد قال السيوطى فى الهمع [١] : « قال شيخنا العلامة الكافيجى [٢] رحمه الله : ولا يسوغ الإخبار بجملة ندائية ؛ نحو زيد ياأخاه ، ولا مصدرة بلكن أو بل أو حتى ، بالاجماع فى كل ذلك » .

---

(١) ص ٩٦ ج ١ .

(٢) هو محمد بن سليمان . نسب إلى كافية ابن الحاجب لكثرة اشتغاله بها ، وقد استعمل علامة النسب التركية ، وهى جى ، فألحقت بالكافية . وكانت وفاته سنة ٨٧٩ وانظر البغية ص ٤٨ .

وفى الأسلوب الثانى يجد جملة مقرونة بالفاء بدون أن يكون فى المبتدأ معنى المجازاة ، فليس من بابة قوله تعالى : ﴿ **قل إن الموت الذى تفرون منه فإنه ملاقيكم** ﴾ إذ كانت المجازاة إنما تكون حيث يكون المبتدأ موصولا أو موصوفا بجملة فعلية أو مافى معناها .

والآن من حق القارىء أن يسأل : هل وردت هذه الأساليب فى المأثور عن العرب ؟ وفى الجواب على ذلك أقول : إن الأسلوب الثانى ورد فى فصيح الكلام فقد قال [1] عامر بن الطفيل — وكان سيد بنى عامر فى الجاهلية ، ومات فى زمن الرسول عليه الصلاة والسلام كافرا :

إنى وإن كنت ابن سيد عامر وفى السر منها والصريح المهذب
فما سودتنى عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم ولا أب

ويبدو فى تخريج هذا الحكمُ بزيادة الفاء ؛ إذ كان جلّ كلامهم على سقوط الفاء فى مثله ؛ كما قال عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبى طالب [2] :

لسنا وإن كرمت أوائلنا يوما على الأحساب نتكل

وقال طخيم [3] بن أبى الطخماء الأسدى يمدح قوما من أهل الحيرة نصارى ، كان يتردد إليهم ويظل عندهم :

وإنى وإن كانوا نصارى أحبهم ويرتاح قلبى نحوهم ويتوق

ومما ورد بالفاء فى هذا الأسلوب ما رواه القالى فى أماليه [4] عن سعيد ابن مسعدة الأخفش قال : « اعتذر رجل من العرب إلى بعض ملوكهم ، فقال : إنّ زلتى وإن كانت قد أحاطت بحرمتى ، فإن فضلك يحيط بها ، وكرمك يوفى عليها » .

---

(١) انظر كامل المبرد بشرح المرصفى ج ٣ ص ١٧٦ . وقوله ، فى السر منها ، قال المرصفى : من سر الوادى وهو أكرم موضع فيه .
(٢) المرجع السابق ص ١٧٥ .
(٣) الكامل ج ١ ص ١٥٢ .
(٤) ج ١ ص ٢٧١ طبعة ١٣٢٤ .

وقد سوّغ هذه الفاء توهم وقوعها فى جواب الشرط .

وأما الأسلوبان الآخران فلم أقف عليهما فى كلام عربى . ويبدو من كلام الشهاب الخفاجى أنه وقف على ذلك ؛ فقد قال : « واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا فى نحو زيد وإن كثر ماله لكنه بخيل ، مع وقوعه فى كلامهم [1] » .

وفى كلام ابن خلدون فى مقدمته فى كلامه على أن أهل البدو أقرب إلى الخير من أهل الحضر : « وأهل البدو وإن كانوا مقبلين على الدنيا مثلهم إلا أنه فى المقدار الضرورى ، لا فى الترف ولا فى شيء من أسباب الشهوات واللذات ودواعيها » . وكأن النحاة اعترفوا بهذين الأسلوبين نظراً لشياعهما ، وتكلفوا تخريجهما ، وذكروا فى ذلك وجهين :

١ ــ الأول أن جملة الاستدراك هى الخبر ، وصح الاستدارك نظراً إلى أن المبتدأ مراعى تقييده بالغاية التى تستفاد من الشرط بعده . ففى نحو زيد وإن كثر ماله بخيل ، كأنه قال زيد الكثير المال بخيل مع هذا .

٢ ــ والثانى أن يقدر الخبر محذوفا مناسباً للمقام ، يصح الاستدراك عليه ، فيقدر فى المثال السابق : زيد واسع الحال وإن كثر ماله لكنه بخيل ، أو يقدر من لفظ الغاية أى زيد كثير المال ، وتكون الغاية دلت عليه عوضا عنه ، فحذف الخبر هنا واجب لسد الغاية مسده ، فلا يتلفظ بهما مجتمعين .

وبعد ، فالأسلوب الصحيح البراء من التكلف ألا يقرن الخبر بأداة مما ذكر ، وأن يطّرح ما اطّرحته العرب ، ونعود إلى العربية الصافية .

٣٣ ــ أيضاً

تجرى هذه الكلمة فى الحديث والكلام فى معرض الإبانة عن تكرير الفعل . تقول : زرتك أمس ، وسأزورك غدا أيضا ، ولا يكاد المتكلم يلحظ صلة هذه الكلمة بفعل . وكأنما هى لفظة مرتجلة لهذا المعنى الذى تستعمل هى

(١) حاشية الصبان على الأشمونى فى مبحث تعريف خبر المبتدأ . وتجد هذا النص أيضا فى حاشية الخضرى على ابن عقيل .

فيه . غير أن اللغويين يردونها إلى فعل هو آض يئيض فى معنى عاد ورجع . تقول : آض فلان إلى أهله . وجاء فى حديث الكسوف : إن الشمس اسودت حتى آضت كأنها تَنُّومة (١) . وقال كعب يذكر أرضاً قطعها :

قطعت إذا ما الآل (٢) آض كأنه سيوف تنحى مرة ثم تلتقى

وقال فرعان بن الأعرف التميمى فى ابنه منازل (٣) :

لربيته حتى إذا ما تركته أخا القوم واستغنى عن المسح شاربُهْ
وبالمحض حتى آض جَعْدا عنطنطا (٤) إذا قام ساوى غارب الفحل غاربه

ورجْع المعنى الذى تستعمل فيه أيضاً إلى معنى الرجوع والعود غير عسير ولا متأب على من يريد . ففى المثال السابق حين تقول : زرتك أمس ، أخبرت بزيارته أمس ، فإذا قلت : وسأزورك غدا فقد رجعت إلى الإخبار بالزيارة ، ولكن هذه الزيارة قدرتها فى الغد . ولأنها تفيد معنى العود والتكرار لا تقول : زرتك أمس وحج محمد أيضاً، كما أنها لا تستعمل فى الأمر الواحد . وقد أدرك العلماء من مواقعها فى الكلام حد استعمالها ، ومنهج استخدامها ؛ فيقول أبو البقاء فى كلياته (٥) : « أيضا مصدر آض ؛ ولا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء كل منهما عن الآخر ، فخرج نحو جاءنى زيد أيضاً ، وجاء فلان ومات أيضاً ، واختصم زيد وعمرو أيضاً ، فلا يقال شىء من ذلك » . ووجه فساد المثال الأخير أن اختصام زيد وعمرو خبر واحد إذ الاختصام لا يكون من واحد ، فكان ملتحقا بالمثال الأول . وقال الأمير فى كتابته على المغنى فى ديباجة الكتاب : « وأيضاً : مصدر آض إذا رجع ، حذف عامله وجوبا سماعا ، كما ذكره بعضهم ؛ والمعنى : أرجع رجوعا إلى الإخبار ... وإنما تستعمل بين شيئين متناسبين ، لا فى شىء واحد ، ولا نحو مات زيد وتزوج عمرو أيضاً . وكل منهما مستقل عن الآخر ، فلا يقال :

(١) هى نوع من نبات الأرض ، فيها وفى ثمرها سواد قليل .

(٢) الآل : السراب .

(٣) ضبط فى اللسان بالقلم بضم الميم . وفى التاج : هو بفتح الميم ، كما يقتضيه الميم ، كما يقتضيه إطلاقه ، ومنهم من ضبطه بضمها .

(٤) العنطنط : الطويل . والجعد : المجتمع بعضه إلى بعض .

(٥) ص ٩١ .

اختصم زيد وعمرو أيضاً » . ويقول العطار فى كتابته على الأزهرية فى أواخرها عند الكلام على الجمل التى لها محل من الإعراب : « قال الشمنى فى شرح ديباجة المغنى : وكلمة أيضا لا تستعمل إلا مع شيئين بينهما توافق ، ويمكن استغناء أحدهما عن الآخر » . ولابن هشام بحث منفرد فيها ذكره السيوطى فى الأشباه والنظائر ٣ / ١٩٩ .

واستعمال أيضا فى المعنى المألوف لها لم أقف عليه فى المأثور من قديم الكلام . وفى فهرست ابن النديم فى مقالة الفلاسفة [١] (الجزء السابع) أن أبا صالح بن عبد الرحمن كلفه الحجاج أن ينقل الديوان ـــ يراد به حساب الخراج ـــ من الفارسية إلى العربية ، فقال له مرادنشاه بن زاذان فروخ : فكيف تصنع بدهويه وششويه ؟ قال : أكتب عشرا ونصف عشر . قال : فكيف تصنع بويد ؟ قال : أكتب : أيضاً . قال : والويد : النيف والزيادة تزاد . هكذا يقول محمد بن إسحق صاحب الفهرست فى تبيان هذه الكلمة الفارسية . على أنى رجعت إلى من يحسن النظر فى معجم الفارسية فأخبرنى بأن معنى « ويد » : قليل . وكأن المراد بويد القليل ينضاف إلى العقد من العدد ، وهو لهذا زيادة ونيف . ورجوع هذا إلى معنى المادة « آض » أنك إذا أضفت شيئاً على ما قدمت فقد عدت إليه ورجعت ؛ وكأن الليث ينظر إلى هذا المعنى الذى ابتدعه أبو صالح إذ يقول ـــ على ما رواه صاحب اللسان ـــ : « وتفسير أيضاً زيادة » وترى أن هذا المعنى ليس هو ما يستعمل فيه أيضاً فى مألوف أمرها .

على أن هذه الكلمة وردت فى استعمالها المعروف فى شعر رقيق هو هذا :

رب ورقاء [٢] هتوف فى الضحى ... ذات شجو صدحت فى فَنن
ذكرت إلفا ودهراً صالحا [٣] ... وبكت حزنا فهاجت حزنى
فبكائى ربما أرّقها ... وبكاها ربما أرّقنى
ولقد تشكو فما أفهمها ... ولقد أشكو فما تفهمنى

---

(١) ص ٣٣٨ .

(٢) يريد حمامة لونها الورقة وهو لون الرماد .

(٣) فى رواية اللوعة : ماضيا .

غير أنى باجوى أعرفها   وهى أيضاً باجوى تعرفنى
أتراها بالبكـا مولعـة   أم سقاها البين ما جرعنى [1]

وترى هذه الأبيات فى كتاب الإحياء لحجة الإسلام الغزالى فى كتاب السماع والوجد ، وهو الكتاب الثامن من ربُع العادات ؛ يقول حجة الإسلام : روى أن أبا الحسين النورى كان مع جماعة فى دعوة ، فجرى بينهم مسألة فى العلم ، وأبو الحسين ساكت ، فرفع رأسه ، وأنشدهم : رب ورقاء ، وساق الأبيات السابقة ما عدا البيت الأخير ، ثم قال الغزالى : فما بقى أحد من القوم إلا قام وتواجد ، ولم يحصل لهم الوجد من العلم الذى خاضوا فيه ، وإن كان العلم جداً وحقا . وظاهر أن أبا الحسين النورى تمثل بهذا الشعر وليس هو صاحبه . ونرى فى « مواسم الأدب » ص ٧٢ من الجزء الثانى نسبة هذا الشعر إلى الشبلى . والشبلى هو الصوفى المشهور أبو بكر دُلف بن جحدر المتوفى سنة ٣٣٤ . وأغلب الظن أن الشبلى كان له منه حظ التمثل والإنشاء . ونجدها فى « لوعة الشاكى ، ودمعة الباكى » لخليل بن إيبك الصفدىّ المتوفى سنة ٧٦٤ . وهى رسالة صغيرة مطبوعة . ونقلها الدميرى صاحب حياة الحيوان فى ترجمة « ورقاء » . وفى كتاب « البلاغة الواضحة » للأستاذ على الجارم عليه رحمة الله : وقديما كره العلماء كلمة « أيضاً » وعدوها من ألفاظ العلماء ، فلم تجربها أقلامهم فى شعر أو نثر ، حتى ظهر بينهم من قال : رب ورقاء ... وساق الأبيات ، ثم قال : فوضع « أيضاً » فى مكان لا يتطلب سواها ولا يقبل غيرها ، وكان لها من الروعة والحسن فى نفس الأديب مايعجز عنه البيان . وقد رأيت هذه الأبيات منسوبة إلى أبى فراس فى اليتيمة ..

٣٤ ــ بدل فاقد

ترد هذه العبارة فى اصطلاح أهل الديوان . فيقول رجال البريد إذا فقدت السفتجة [2] أو صكّ الحوالة البريدية لصاحب الحق : استخرج بدل

(١) هذا البيت انفردت به اللوعة للصلاح الصفدى .

(٢) السفتجة بضم السين وسكون الفاء وفتح التاء والجيم . وفى بعض عبارات اللغويين فتح السين والتاء . وقد فسرها صاحب القاموس بما يوافق حوالة البريد فى هذه الأيام . ويذكرها الفقهاء فى مبحث=

فاقد . وفى محافظة القاهرة معرض الأشياء الفاقدة . وترى فى صحيفة المصور الصادرة فى يوم ١١ ــ ٥ ــ ٩٤٥ « حرص القانون على أن يشجع من يعثر [٢] بالأشياء الفاقدة ، على تقديمها إلى الجهات المختصة . فجعل لهم جائزة معلومة ، تقدر بعشر قيمة الشيء الضائع » . وترى أن (فاقدا) فى الاستعمال السابق وضع موضع مفقود . فالجارى على الجادة أن يقال : بدل مفقود والأشياء المفقودة . وقد جاءت ألفاظ على فاعل فى معنى مفعول ؛ كدافق فى قوله تعالى ﴿ **خلق من ماء دافق** ﴾ أى مدفوق ، وكما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **فهو فى عيشة راضية** ﴾ أى مرضية [٣] . وقد جاء من ذلك أسماء أصلها أوصاف ؛ كالساحل لشاطىء البحر ، فهو مسحول أى مقشور لأن الماء قشره ، من السحل وهو القشر . وقالوا للجبل الذى لا نبت فيه : حالق ، وإنما هو محلوق من النبات .

ويخرج المهرة من النحويين مثل هذا على النسب . فدافق : ذو دفق لوقوع الدفق عليه ، وساحل : ذو سحل لوقوعه عليه . وهكذا . ويأبون على الأوصاف هذا الاختلاط الذى يعسّر الفهم ، ويجافى سجاحة اللغة . وقد جعلوا من ذلك قوله تعالى : ﴿ **لو كان عرضا قريبا وسفرا قاصدا** ﴾ : ذا قصد أى توسط بين القرب والبعد .

وأيا ما كان الأمر فمثل هذا الضرب مما يوقف فيه عند السماع ، وليس مركبا ممهدا لمن شاء . فصحة « فاقد » متوقفة على أن يرد هذا عن العرب .

وقد وقفت على بيت لبشر بن أبى خازم الأسدى . وهو شاعر جاهلى له

القرض ؛ لما أن هذا الضرب من المعاملة هو من القرض الذى جر منفعة ، وهو غير جائز . وإذا كان هذا أمرا عاما اليوم لا يتحرج منه تقىٌ ولا ورع فمن الخير أن يقتل هذا الأمر عالم به ، ويشفى من جهل حكمه . وإنى أسوق إليك نصين للفقهاء . فى تفسيرها . قال ابن بطال فى شرح غريب المهذب ج ١ / ٣٠٢ : « سفتجة : كلمة فارسية . وهى رقعة يكتبها المقرض إلى من يقبض عنه عوض القرض فى المكان الذى اشترطه . » ...

وقال النووى فى شرح ألفاظ التنبيه : « السفتجة بفتح السين والتاء . وفائدته السلامة من خطر الطريق ومئونة الحمل » من التنبيه ص ٦٢ .

(١) من عثر به أى وجده واطلع عليه . والمعروف فى هذا أن يقال : عثر عليه .

(٢) وجاء من هذا سر كاتم أى مكتوم ، أورده الميدانى فى أمثاله فى « ما فى الدار صافر » ومنه أمر عارف ، كما فى الفاخر ١٩ ، ومنه مركب شاحن أى مشحون .

ترجمة فى خزانة الأدب ٢ ــ ٢٦٢ . والبيت هو هذا :

ذكرت بها سلمى فبت كأنما ذكرت حبيبا فاقدا تحت مرمس

المرمس : القبر . فترى أن فاقدا فى البيت بمعنى مفقود أو ذى فقد .

وقد أورد هذا البيت صاحب المخصص ١٥ ــ ٧٠ فى « باب فاعل بمعنى مفعول »

وترى بعد هذا البيان أن العبارة « بدل فاقد » عبارة صحيحة لا بأس باحتذائها .

٣٥ ــ البُذورة ، الطلْيان ، عامٌ بَرْخ

١ ــ يطلق أهل الحجاز فى هذا العصر البذورة على صغار الأولاد . وقد سمعت هذا من حجازى فى القاهرة ، وحكى لى بعض الحاج أنه سمعه من أهل مكة حين حج . وقد أثار فضولى هذا الحرف ومنزلته من اللغة العربية .

ويلوح للباحث فى بادىء الأمر أن البذورة جمع البذر ، وهو أول ما يخرج من الزرع والبقل والنبات . فشبه صغار الذرية بهذا الذى ينجم من الزرع وينمو حتى يستوى ويؤتى أكله ؛ إذ كان الأولاد ينمون ويتنقلون من طور إلى طور حتى يستووا رجالا . والجمع الوارد للبذر : بذور وبذار . وإلحاق التاء لصيغة الجمع كثير ؛ كالعمومة والخئولة والفحولة فى جمع العم والخال والفحل ؛ وقالوا : الحجارة والبكارة والفحالة والعظامة والجمالة فى جمع الحجر والبكر والفحل والعظم والجمل . وهذا لتأنيث الجمع كما يؤنث المفرد ؛ نحو القصعة والحجرة والغرفة . وهذا التخريج فيه مقنع ورضى لمن شاء .

وقد سنح لى تخريج آخر حين وقفت على النص الآتى فى ذيل (١) الأمالى للقالى : « يدعى عليهم ، فيقال : قطع الله بذارتهم . والبذارة من البذر كأنه أراد النسل » وفى اللسان (بذر) : « والبذارة : النسل » . وذلك أن يكون البذورة أصلها البذارة فحولت إلى البذورة . وتحويل الفعالة إلى الفعولة يجرى

(١) ص ٦٠ من طبعة دار الكتب .

فى لسان العامة ؛ يقولون فى العمالة ـــ وهى أجرة العامل ـــ : العمولة : يقول أحدهم : إذا قمت لى بكذا فلك عمولة كذا .

٢ ـــ وذكرنى هذا الحديث بحديث أفضى به إلى بعض أصدقائى الذين أدوا فريضة الحج ، قال : مررت مع غلام حجازى على مجزرة ، فقلت له : ما هذا ؟ فقال : هنا تذبح الطليان . والطليان جمع الطلى ، وهو الصغير من أولاد الغنم .

وهذا المثال والذى قبله يحفزاننا إلى دراسة اللغة الحالية للجزيرة العربية ، وتعرف ما بقى فيها من الفصحى ، فقد يكون فى ذلك غناء كبير لدارسى اللغة . فعسى أن ينشط لهذا بعض الجماعات ، فينفقوا على من يقوم بهذا الأمر ويضطلع به من العلماء .

٣ ـــ ويحضرنى فى هذا المقام قصة نبأنى بها صديقى الأستاذ الدكتور محمد يوسف موسى . فقد كان فى تونس ـــ حماها الله ودفع عنها كيد الأعداء ـــ فى رحلة علمية ، وضمه مجلس فيها وكان قد لقن كلمة سمعها هناك وهى « برشه » يقولونها فى الشىء الكثير الموفور . يقولون : السكر برشه عندنا ، فذكر هذه الكلمة ، وتجارى فيها مع الحاضرين الحديث . ورأى بعضهم أنها تمتّ بسبب إلى العبرية . وذكر الأستاذ أنه فى موطنه الأصلى ومسقط رأسه « منية أبو على » من أعمال الزقازيق يقال : هذه سنة برخة ، للسنة يكون فيها الرخاء والخصب .

وقد شعرت حين أورد لى الصديق الكريم هذه القصة أن للكلمة « برخة » صلة بمادة البركة فى العربية ، وعمادها كثرة الخير ووفرة ما يشتهى .

وقد وجدت فى اللغة مؤيدا للاستعمال السابق لكلمة « برخة » وكلمة « برشة » ففى اللسان : « يقال : كيف أسعارهم ؟ فيقال : برخ أى رخيص . والتبريخ التبريك وفى القاموس : « البرخ : النماء والزيادة ، والرخيص من الأسعار (عمانية) وقيل هى بالعبرانية أو السريانية » . فبرخة تأنيث برخ . وبرشة محولة عنها بالإبدال الكثير فى مثل هذا .

وقد آثرت فى صدر البحث أن أورد العبارة : « عامٌ برخ » فأعدل عن

« سنة برخة » لما أن السنة توهم الجدب والأزمة ، وانظر قوله تعالى ﴿ **ثم يأتى من بعد ذلك عام فيه يغاث الناس وفيه يعصرون** ﴾ . وانظر الروض الأنف ١ ــ ١٩٤ .

٣٦ ــ بقى حوالَىْ مائة درهم

ترى هذا الأسلوب كثيرا فى كتابات المحدثين . وفى صحيفة « المصرى » فى يوم ١ / ١١ / ١٩٤٧ : « فما بالك إذا أُقحم عليهم حوالى مليون صهيونى ! » . والكلمة « حَوَالَىْ » لا مكان لها فى هذا المقام . ويجب أن يستبدل بها زُهاء أو نحو ، أو غير ذلك مما يجرى فى هذا المعنى . تقول : عندى زُهاء مائة من الدراهم ، ونحو مائتين من الرجال . وذلك أن (حوالى) إنما يقع ظرفا مكانيا . تقول : قعدوا حوالى محمد وحواله ، وحوليه . وحوله ، وأحواله ، ولا يراد فى هذا حقيقة التثنية والجمع . وإنى أسوق إليك بعض النصوص فى هذا ؛ لتقتنع بما أقول ، وتعطى يدك بما أذكر . جاء فى المصباح : « وقعدنا حوله ، بنصب اللام على الظرف ، أى فى الجهات المحيطة به ، وحواليه بمعناه » . وفى اللسان : « قال الأزهرى : رأيت الناس حواله ، وحواليه ، وحوله ، وحوليه » . وقال الصبان فى حاشيته على الأشمونى : « ومن غير المتصرف حوال ، وحوالى ، وحولى ، وأحوال » وهو يريد بغير المتصرف مالا يخرج من النصب على الظرفية إلا إلى الجر بمن ، وفيه معنى الظرف فى جميع أحواله . ومن شواهد استعمال حوالى فى وجهها الصحيح ما جاء فى دعاء الاستسقاء : اللهم حوالينا ولا علينا . أى اللهمّ أنزل الغيث حوالينا : فى مواضع النبات ، لا فى مواضع الأبنية ؛ وذلك من قولهم : رأيت الناس حواليه ، أى مطيفين به ، محدقين . ومن شواهد ذلك قول الفرزدق :

لعلكِ يوما أن ترينى ، كأنما بنىّ حوالىَّ الأسود الحوارد [1]

٣٧ ــ البُنْدَار : تاجر الجملة

تاجر الجملة فى هذا العصر يراد به التاجر الكبير الذى يأخذ منه السلع

(١) الحوارد : الغضاب ، واحدها حارد .

تجار دونه ، فيبيعون . وهو يجمع مقادير كثيرة من السلع ، ويكون كثير المال الذى يقلبه فى التجارة . وقد وقفت على كلمة تؤدى هذا المعنى ، وهو البندار . والبندار كلمة فارسية . ومن معانيها فى الفارسية الثرىّ والمحتكر ، وقد دخلت هذه الكلمة العربية وتصرفت العرب فيها ، فأدخلوا عليها أل ، وجمعوها على البنادرة . وفى اللسان : « البنادرة دخيل . وهم التجار الذين يلزمون المعادن . وفى النوادر : رجل بندارىّ ومبندر ، ومتبندر ، وهو الكثير المال » .

وترى فى التاج النصْ الآتى : « وفى كتاب ابن الصلاح فى معرفة الحديث . البندار من يكون مكثرا من شىء يشتريه منه من هو دونه ثم يبيعه » . وهذا يثبت ما رأيت : من أن البندار تاجر الجملة ؛ كما يثبت وجود هذا الضرب من التجار فى المدينة الإسلامية ، فى عصورها الغابرة .

٣٨ ــ تجنبوا الفوضى والاضطراب ــ أمر القوم شتى

يرى القارىء استعمال (الفوضى) فى الكتابة والحديث كما فى الاستعمال المدوَّن . والفوضى فيه بمعنى الحدث . ويعنى بها مخالفة النظام وتجنب المنهج السوىّ .

وهذا الاستعمال لا يقف عليه الناظر فى الكلام العربى . وإنما ترد (الفوضى) . مورد الوصف ، ويعيى الباحث أن يجد ما يساوق الاستعمال العصرى .

ويذكر اللغويون للفوضى الموارد الآتية :

ــ فيقال : قوم فوضى أى متساوون لا رئيس لهم . ومن هذا قول الأفوه الأودى من قدماء شعراء الجاهلية وحكمائهم فى قصيدته [١] الحكمية الاجتماعية :

لا يصلح الناس فوضى لا سراة لهم ولا سراة إذا جهالهم سادوا

---

(١) توجد كاملة مع غيرها مما عثر عليه من شعره فى الفوائد الأدبية من طبوعات لجنة التأليف والترجمة والنشر

ومن هذا قول الزمخشرى فى المفصل فى مبحث الحرف حين ذكر حروف الإضافة أى حروف الجر : « سميت بذلك لأن وضعها على أن تفضى بمعانى الأفعال إلى الأسماء . وهى فوضى فى ذلك ، وإن اختلفت بها وجوه الإفضاء » ويقول ابن يعيش فى شرحه (١) له : « وهى متساوية فى إيصال الأفعال إلى ما بعدها وعمل الخفض ، وإن اختلفت معانيها فى أنفسها . ولذلك قال : هى فوضى فى ذلك أى متساوية ؛ يقال : قوم فوضى أى سادة لا رئيس لهم » . وأكبر الظن أن الذى بعث الزمخشرى على إيثار (الفوضى) فى هذا الموطن الرغبة فى التجنيس مع « تفضى » و « الإفصاء » .

٢ ـــ ويقال : قوم فوضى : مختلطون . ونعام فوضى : مختلط بعضه ببعض . ويقال : جاء القوم فوضى أى مختلطين ، والمال فوضى بين القوم أى مختلط : من أراد منهم شيئاً أخذه . ومن هذا ما جاء : كانت خيبر فوضى أى مشتركة بين الصحابة غير مقسومة ؛ كما فى المصباح .

٣ ـــ ويقال : الوحش فوضى فى الفلاة ، أى متفرق يتردد ويجول فيها ، وهذا قريب من المعنى السابق . ومنه قول أبى العلاء المعرى من قصيدة (٢) له فى سقط الزند :

دع الطير فوضى إنما هى كلها طوالب رزق لا تجيء بمفظع

يقول هذا فى النهى عن زجر الطير وترقب حركاتها ليتعرف منها ـــ كما كانوا يزعمون ـــ عاقبة أمرهم . فهو يقول : دع الطير يتردد فى مجاله ، ولا تتعرض له للاستنباء من حركاته عما سيكون ، فإنما يتردد لطلب الرزق ، ولا صلة لحركاته بما يخشى من الأمور .

وترى أن أكثر موارد (الفوضى) أن تقع من وصف الجمع ، وقد تقع من وصف المفرد كما رأيت فى قولهم : المال فوضى بين القوم ، وفى المخصص ١٣ / ١٨٥ : « ويقال : متاعهم فوضى بينهم إذا كانوا فيه شركاء » . وترى أن استعمالها فى معنى الحدث كما تستعمل فى هذه الأيام لم يأت فى مواردها اللغوية .

---

(١) ص ٧ ـــ جـ ٨

(٢) انظر شروح سقط الزند ص ١٥٣٠ .

وقد بدا وجه من تصحيح الاستعمال المشهور : أن يقدر موصوف محذوف . فإذا قيل : وقع الناس فى الفوضى فالتقدير : فى الأمور الفوضى أى الأمور والشئون المختلفة المتفرقة ، وكذلك إذا قيل : وقعت الفوضى فمعناه : الشئون الفوضى . ويضعف من هذا الوجه أن التقدير لا يخطر ببال المتكلمين بهذا الأسلوب ، ومن الخير أن يعدل الكتّاب عنه إلى السنن القديم والنهج الواضح .

ويبقى بعد هذا فضل بحث فى (الفوضى) من جهة بنائها ، ومن أى ضرب هى من ضروب الأسماء ؛ فهل هى مفرد أو جمع ؟ وإلى أىّ مادة لغوية يرجع كيانها ؟

وأقدم ما نلفيه فى الكلام عليها نجده فى كتاب [1] سيبويه إذ يقول : « فأما فَعْلَى فعلى الأصل فى الواو والياء . وذلك قولهم : فَوْضى وعيثى » يريد أن ما جاء على وزن فعلى ــ بفتح الفاء ــ وكانت عينه واوا أو ياء فإنهما يصحان ولا يعلان . وعيثى مؤنث عيثان من العيث أى الإفساد . فعيثان : مُفسد ، وعيثى : مفسدة . وهذا كما يقال سكران وسكرى .

وترى أن سيبويه لم يبن عن أمرها : أمفرد هى أم جمع ؟

ويجيب عن هذا الأزهرى فى التهذيب إذ يقول : « صار الناس فوضى أى متفرقين . وهو جماعة الفائض . ولا يفرد كما يفرد الواحد من المتفرقين » فالفوضى عنده واحدها الفائض . و (الفائض) هذا من فاض يفوض لا من فاض يفيض ، حتى يتسق مع الفوضى التى عينها واو . ويذكر الأزهرى أن هذا الوصف المفرد لم يستعمل ، إذ لم يستعمل فعله ، فلم يرد فاض يفوض ، وإنما ورد من الأفعال المزيد ، يقال : « فوضت أمرى إلى الله » . وإذاً فالوارد من هذه الصيغة الجمع فقط .

والقارىء بعد هذا له أن يعقب على كلام الأزهرى وغيره بهذين السؤالين !

١ ــ إذا كان (الفوضى) جمعا فما باله جاء للمفرد على ما تقدم ؟

---

(١) ص ٣٧١ ج ٢ .

٢ — وما بال الفعل (فاض يفوض) لم يستعمل هو ولا وصفه المفرد (فائض) ؟ وإنى أعرض تخريجا لى فى هذا المقام على بساط البحث والنظر .

فالأصل مادة الفض . وهو يكون للكسر والدق . ومن ذلك قوله ﷺ للعباس لا يفضض الله فاك أى لا يكسر أسنانك ، والفم هنا الأسنان ؛ كما يقال : سقط فوه أى أسنانه وكذلك دعاء الرسول ﷺ بهذا الدعاء للنابغة الجعدى حين أنشده قصيدة استحسنها عليه الصلاة والسلام . ويقال من هذا : فض الجماعة : فرقها ، لما كان الكسر ينشأ عنه التفريق . وقد تفرع عن هذا الفيض فى قولهم : فاض النهر إذا جاوز الماء مجراه ، فإن ذلك فيه تفرق وعدم التئام .

ومن الفضّ : يقال الفضيض أى المفرق ، وهو فعيل فى معنى مفعول وهذا إذا أشعر بنقص أو عيب يجمع على فعلى ، كجريح وجرحى وأسير وأسرى . فكان القياس فى جمع الفضيض أن يقال : الفَضى ، ويظهر أنهم استثقلوا هذا لما فيه من التضعيف الذى قد يتجنبه العرب ، فقالوا فيها : الفوضى بإبدال أول المثلين حرف لين .

وصار الأصل فى معنى « الفوضى » المتفرقين . ولما كان المتساوون الذين لا رئيس لهم يجمع شملهم ويوحد كلمتهم فى معنى المتفرقين أطلق الفوضى على هؤلاء . ودخل الكلمة معنى التساوى من هذا الباب ، فقيل : المتاع فوضى بين القوم أى هم شركاء فيه متساوون ويدخل هذا فى باب التدريج اللغوى .

وقد يسأل سائل : هلا أبدلوا من التضعيف ياء فقالوا : فَيْضَى ؟ والجواب أن العرب تستحسن فى حشو الكلمة الواو وتستكثر منها . وترى الصرفيين يحكمون للألف التى هى عين الكلمة إذا جهل أصلها أنها مقلوبة عن الواو . كما قالوا فى الصاب ، يصغرونه على صويب لا صييب . وعلى أنه ورد (الفيضى) كما فى التاج .

ويبقى بعد هذا السؤال الآتى : إذا كان الفوضى جمعا فكيف جاء للمفرد على ما تقدم ؟

والجواب أنه من باب التوسع فى العربية . ويدخل هذا فى فروع كثيرة

حتى عقد له ابن جنى فى الخصائص بابا سماه « شجاعة العربية » وذكر فيه ما هو أبعد من هذا .

ومبنى هذا استعمال وصف الجمع فى المفرد [1] . ويذكر من هذا قولهم : « ذهب به الدينار الحمر والدرهم البيض » وقول مزاحم العقيلى :

ولـــو بذلت أنسا لأعصم عاقـــل برأس الشرى قد طردتـــه المخاوف
لظل رهينـا خاشع الطـــرف حطــه تخلب جدوى والكـــلام الطرائـــف

فتراه وصف (الكلام) بالطرائف .

وقد وجدت للفوضى فى هذا نظيرا فى وزنها ومعناها ، وهو (شتى) فشتى جمع شتيت . ويقول أبو حيان فى البحر المحيط ٦ / ٢٤٤ : « شت الأمر شتا وشتاتا : تفرق وأمر شت متفرق . وشتى : فعلى من الشت ، وألفه للتأنيث ، جمع شتيت كمريض ومرضى ، ومعناه : متفرقة » ويقول السعد فى شرحه للتلخيص عند قول الخطيب : « وله ملابسات شتى » : « أى مختلفة : جمع شتيت كمريض ومرضى » .

ومع هذا ورد (شتى) وصفاً للمفرد . وفى اللسان : « وقعوا فى أمر شت وشتى » . وجاء فى الآية ٥٣ من سورة طه : ﴿ **وأنزل من السماء ماء فأخرجنا به أزواجاً من نبات شتى** ﴾ ويقول أبو حيان : « والأجود أن يكون (شتى) فى موضع نصب نعتاً لقوله : (أزواجاً) لأنها المحدَّث عنها . وقال الزمخشرى : يجوز أن يكون صفة للنبات ، والنبات مصدر سمى به النابت كما سمى بالنبت ، فاستوى فيه الواحد والجمع » . وما رأينا المصدر المفرد إذا سمى به الجنس أو إذا لم يسم به يطرد وصفه بوصف الجمع ، فليس من المستساغ أن يقال : النبت القويات أو الكثيرات ، ولكن هذا توسع أجرته العرب فى (شتى) .

وجاء من هذا أيضاً قوله تعالى فى الآية ٤ من سورة الليل : ﴿ **إن سعيكم لشتى** ﴾ وترى أبا حيان يقول : « أى مساعيكم » وهذا ليسوغ وصف المفرد بالجمع . ولكن لو قيل : إن سعيكم تحاسبون عليها أوعليهن أفكان ذلك يسوغ

(١) انظر الخصائص طبعة دار الكتب ١/٢٥ .

فى الكلام ؟ وعندى أن هذا توسع ترتكبه العرب فى بعض كلامها ، ولا يكون منهجاً مطرداً .

وجاء (شتى) وصفا للاثنين . وإنى أسوق إليك فى هذا الموطن القصة [1] الآتية :

روى أبو الفتوح ثابت بن محمد الجرجانى الذى قدم الأندلس من المشرق سنة ٤٠٦ أن ابن الأعرابى الإمام اللغوى الكوفى المتوفى سنة ٢٣٠ رأى فى مجلسه رجلين يتحادثان . فقال لأحدهما : من أين أنت ؟ فقال : من اسْبيجاب [2] . وقال للآخر : من أين أنت ؟ فقال : من الأندلس . فتعجب ابن الأعرابى ، وأنشد :

نزلت على قيسية يمينة لها نسب فى الصالحين هجانِ
فقالت ــ وأرخت جانب الستر دوننا ــ لأية أرض أم من الرجلان ؟
فقلت لها : أما رفيقى فقومه تميم وأما أسرتى فيمان
رفيقان شتى ألف الدهر بيننا وقد يلتقى الشتى فيأتلفان

فترى قوله : « رفيقان شتى » كيف جاء (شتى) وصفا للاثنين . وعندى أن الفوضى سرت فى هذا السبيل . والله الهادى إلى سواء السبيل .

٣٩ ــ التربية النسَوية ، الثقافة النسَوية

ينطق الناس فى هذه الأيام النسوية بفتح السين ، وهو نسبة إلى النسوة ، فكان حق النسب أن يقال فيه النسوية بسكون السين كما فى المنسوب إليه . وتراهم يقولون التعليم المهنى ، والظن أنهم ينطقون بسكون الهاء على الأصل .

---

(١) انظر جذور المقتبس ١٧٣ ، ومعجم الأدباء (طبعة الحلبى) ١٤٧/٧ .

(٢) اسم بلدة كبيرة من بلاد ما وراء النهر فى حدود تركستان . ووردت فى معجم البلدان : اسفيجاب .

وقد جرى حديث فى نطق العامة النسوية بفتح السين . وبحث فى التماس وجه لتصحيح هذا الاستعمال وتسويغه . وحدث حديث أيضا فيما جاء فى فقه المالكية « من البلد العنوى » أى الذى فتح عنوة ، فقد ذكر بعض الفضلاء أن الألسنة جرت على أن يقال العنوى بفتح النون على حين أنها ساكنة فى المنسوب إليه . ومما جاء من ذلك ما فى متن الشرح الكبير فى فصل عقد الجزية : للعنوى أربعة دنانير أو أربعون درهما ، قال فى الحاشية : قوله للعنوى أى على العنوى وهو نسبة إلى العنوة وهى القهر والغلبة . وجاء فى الحاشية « والجزية العنوية ما لزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت الإسلام وصونه » .

وقد وجدت لذلك مساغا فى مذهب يونس بن حبيب المتوفى سنة ١٨٣ ، وهو شيخ سيبويه . فهو يجيز هذا التغيير فى النسب ويقول فى النسبة إلى عُرْوة عُرَوى ، وإلى غزوة غزوى ، وإلى قدوة ــ بالكسر فى إحدى لغاتها ــ قدَوى . وهكذا يفعل يونس فى الثلاثى المعتل المختوم بتاء التأنيث ، سواء أكان من بنات الياء أم من بنات الواو ، فيقول فى النسبة إلى الفتية : الفتوى ، وإلى الدمية الدموى ، وإلى الظبية الظبوى . ويعتمد فى هذا على ما سمع من العرب ؛ فقد قالوا فى القرية : قروى ، وفى النسب إلى بنى زنية حى من العرب ــ : زنوى ، وفى النسب إلى البطية [1] : بطوى ويوافق بعض الصرفيين يونس فى بنات الياء لا الواو ، ويحتج لهذا بأن السماع إنما ورد فى بنات الياء كما سبق لك فى هذا المقال ، وبأن الفتح يفضى إلى قلب الياء واوا فيقال فى ظبية : ظبوى ، وهذا أخف من ظبيى لما فيه من توالى الأمثال وهذا تستكرهه العرب ، فأما فى بنات الواو فلا يفضى الفتح إلى هذه الثمرة ، لوجود الواو فى المنسوب إليه . وأول من سلك هذا المسلك الخليل بن أحمد فى تعليقه على رأى يونس ؛ فقد كان يعذره فى بنات الياء خاصة ويجيز قوله ، ويذكر سيبويه عنه احتجاجا لهذا القول على أثر اقتناعه بما سمع عن العرب ، فهو يقول إن العرب لو صاغت فعلة بكسر العين من الغزو لقالوا : غزية ، ولو سكنت العين تخفيفا لقيل غزية أيضا ولم ترجع الواو . فكانت فعلة ــ بسكون العين ــ سواء هى وفعلة فى هذا ، فيحمل أحدهما على الآخر فى الأحكام

(١) يقول الرضى فى شرحه الشافية « البطية لقبيلة من العرب ، ويذكر صاحب اللسان عن ابن سيده : أنه لم يقف لها على معنى ، واستظهر أن يكون هيئة من أبطيت لغة فى أبطأت .

اللسانية ، وإذا نسبت إلى غزية قلت : غزوى ، فكذلك إذا نسبت إلى غزية قلت : غزوىّ وتراه ينزع فى هذا الرأى إلى قياس دقيق فى العربية لا يهتدى إليه إلا مثل الخليل ، وهل للخليل مثيل . فهذا ما يوافق فيه الخليل يونس ، وهى بنات الياء . فأما بنات الواو فلا يجيز الخليل فيها الفتح ، وهو يقول — كما فى الكتاب : « لا أقول فى غَزوة إلا غَزْوىّ .. ولا تقول فى غُدوة إلا غُدْوىّ .. ولا تقول فى عُروة إلا عُروىّ » .

هذا وسيبويه لا يجيز هذا فى كلا النوعين ، ويوجب تسكين العين ، ويقضى بالشذوذ على ما جاء بالتحريك ، كالقَرَوى والزِنوَىِ والبِطوى ؛ وتراه يقول فى الكتاب [1] « وحدثنا يونس أن أبا عمرو كان يقول فى ظَبية : ظَبيى ، ولا ينبغى أن يكون القياس إلا هذا » فتراه لا يذهب إلى ما ذهب إليه الخليل من تسويغ رأى يونس فى ذى الياء ، وإن كان يشدد النكير عليه فى ذى الواو ، ويذكر أنه مخالف لما سمع عن العرب ، فقد قالوا فى جِروة — وهم حى من العرب — جِرْوى بسكون العين ، ولم يقولوا : جِرَوى .

ولنا أن نعتمد رأى يونس فى هذا المقام ، فقد كان يونس نحوياً جليلا يشهد حلقته فصحاء الأعراب وفهماء العلماء . فأما التحريك فى بنات الياء فقد سمعت حجته من القياس والسماع على ما سلفت لك . وأما التحريك فى ذى الواو — وهو ما يعنينا فى هذا المبحث — فبالحمل على النوع السابق ، ولأن فى التحريك من إطلاق اللسان ما ليس فى التسكين . فإن قال قائل : ولكن العرب لم تجر على التحريك فى هذا الضرب كما جرت فى ذى الياء بل جرت على خلافه إذ قالوا فى جِرْوة جِرْوى ، قلت : إن أبا عُبيد [2] حكى عن العرب غَزَوى فى النسب إلى غَزْوة ؛ وقال : هو من نادر المعدول .

ويجرى فى هذا السبيل العلوم الحكمية ، فقد تنطق بفتح الكاف . وانظر شفاء الغليل فى حرف الحاء .

وبعد هذا لنا أن نطمئن إلى صحة ما جرى عليه الناس من قولهم النسوية بفتح السين ، والعَنَوى فى النسبة إلى العَنْوة .

---

(١) ج ٢ ص ٧٤ .

(٢) انظر المخصص ج ١٣ ص ٩١ .

٤٠ ــ تزعم فلان الوفد

يكثر العصريون من استعمال التزعم فى معنى الترؤس . فيقولون : فلان يتزعم قومه . والذى فى اللغة من معانى التزعم الكذب ، ففى اللسان : « التزعم التكذب » . والتكذب : تكلف الكذب ، والتزعم بهذا المعنى من الزعم بمعنى الكذب . وقد قيل فى قوله تعالى فى سورة الأنعام : ﴿ **فقالوا هذا لله بزعمهم** ﴾ أى بقولهم الكذب . فالتزعم تكلف الزعم . وقد جاء : أيها الزاعم ما تزعما ، أى أيها الكاذب ما تعاطاه .

والوارد فى معنى الرياسة الزعامة ، يقال منه : زعم ، وهو زعيم ؛ قال الشاعر :

حتى إذا رُفع اللواء رأيته تحت اللواء على الخميس زعيما

٤١ ــ التسوُّل

تكثر هذه الصيغة فى هذه الأيام ، فيقال : فلان يتسول أى يسأل الناس ويشحذ طالبا الإحسان والصدقة ؛ ومن قوانين الدولة المصرية قانون حظر التسول . والمعروف فى هذا المعنى السؤال وما تصرف منه ؛ فيقال : فلان يسأل ؛ وفى الكتاب العزيز : ﴿ **والذين فى أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم** ﴾ . وقال عبيد بن الأبرص :

من يسأل الناس يحرموه وسائل الله لا يخيب

وقد مر بى فى مطالعاتى أن الشعراء الوافدين على الأمراء ابتغاء جدواهم كانوا يسمون السؤّال ، فغير بعض أمراء البرامكة هذا اللقب ، ورفعهم عن هونه وذل السؤال ، فقال : سموهم الزوار . فكان ذلك من أياديه عليهم ، فوق ما كان يحبوهم به من جوائز وألطاف . ويقال فى معنى السؤال : فلان يتكفف الناس أى يمد إليهم كفه .

وقد بدا لى أن أردّ صيغة التسول إلى أصل فى اللغة ؛ ذلك أنه يقال : سال

يسال ــ بالألف اللينة ــ فى معنى سأل ، يسأل : قال حسان رضى الله عنه :

سالت هذيل رسول الله فاحشة ضلت هذيل بما سالت، ولم تصب!
سالوا رسولهم ماليس معطيهم حتى الممات ، وكانوا سُبَّة العرب

قال السهيلى (١) : « وقوله : سالت ليس على تسهيل الهمزة فى سألت ، ولكنها لغه:» وقرأ نافع (٢) وابن عامر : سال سائل بعذاب واقع ، بالألف .

وسال يسال من باب خاف ، يخاف ، فعينه واو ، بدليل أنه يقال : الرجلان (٣) يتساولان . وظاهر هذا أنه يقال عند إسناد سال إلى ضمير الرفع : سلت ، بكسر السين ، كما يقال : خفت ، وكذلك ورد مضبوطا بالقلم فى كتاب سيبويه (٤) ؛ فقد قال : « وبلغنا أن سلت تسال لغة » . وقد جاء فى القاموس ما يستوجب الإنكار ؛ ففيه فى سول : « وسَلت أسال بفتحهما ، سؤالا بالضم والكسر ، لغة فى سألت » ، فإن المعروف فى إسناد الفعل الأجوف إلى الضمير أن تضم الواو أو تكسر .

وقد ذهب بعض اللغويين إلى أن العين فى سال ياء ، وأنه يقال : تسايل الرجلان قال السهيلى : « وإذا كانت سال لغة فى سأل فيلزم أن يكون المضارع يسيل ، ولكن قد حكى يونس : سلت ، تسال ، مثل خفت تخاف ، وهو عنده من ذوات الواو : وقال الزجاج : الرجلان يتسايلان . وقال النحاس والمبرد : يستاولان ، وهو مثل ما حكى يونس » وينكر أبو حيان يتسايلان بالياء ، ولا يرى فيها إلا الواو ؛ فقد عقّب على كلام الزمخشرى إذ حكى هذه الصيغة بالياء ، فقال : « ثم جاء فى كلام الزمخشرى : وهما يتسايلان بالياء ، وأظنه من الناسخ ، وإنما هو يتساولان . فإن توافقت النسخ بالياء فيكون التحريف من الزمخشرى » . وقد علمت من سياقة كلام السهيلى أن لا تحريف فى كلام الزمخشرى ، فإنه يتبع الزجاج .

وأيًّا ما كان الأمر فالمرجَّح أن الصيغة من ذوات الواو ، فالتسول تفعل

---

(١) انظر الروض الأنف ج ٢ ص ١٧٤ .
(٢) انظر البحر المحيط لأبى حيان ج ٨ ص ٣٣٣ .
(٣) انظر القاموس واللسان فى سأل .
(٤) ج ٢ ص ١٧٠ .

منها . وقد صيغ للتكفف هذا البناء ، ليكون على وزانه ومثاله . وليس من همى أن أزعم أن هذا صحيح فى العربية ؛ فإن هذه الصيغة لم أرها فى اللغة ، والصيغ التى تنشأ بالزيادة مرجعها إلى السماع ، وإنما الذى يعنينى أن لها أصلا فى اللغة ؛ وهذا هو الذى حاولت إثباته فى هذا المقال .

٤٢ ـ التصميم : الخِطَّة

أرى أن توضع الخطة ـ بكسر الخاء ـ لما يعرف فى هذا العصر بالتصميم أو المشروع . وهو الرسم الذى يقدره المرء لبناء أو عمل آخر . وفى كتابة المدابغى على الخطيب فى مبحث الجمعة : « خطة هى بكسر الخاء أرض خُط عليها أعلام للبناء فيها » .

٤٣ ـ تضخم النقد

تستعمل كلمة التضخم فى كتابة أهل العصر . والوارد فى اللغة الضخم والضخامة ، وفعلهما الثلاثى ضخم . فالوجه أن يقال : ضخم النقد أو ضخامته . ومما يجرى فيه هذا الاستعمال أن الأطباء يقولون : تضخم الطحال : وقد رأيت الجاحظ فى رسالة « الشارب والمشروب (١) » يقول : « ويمنع الطحال من العظم » ؛ وما يتصل بهذا أن المعاجم اللغوية فيها : طحل الرجل ـ من باب تعب ـ عظم طحاله . فيحسن فى داء الطحال أن يقال : عظم الطحال أو الطحل ؛ إيثاراً للاتباع وائتساء بسلفنا الرشيد .

على أنى مع هذا أجيز التضخم على أنه لم يرد فيما نعلم . وذلك أن التضخم يصلح لأن يكون مطاوعا للتضخيم ، فيقال : ضخّمته فتضخم كما يقال : علمته فتعلم ، وقطعته فتقطع ولست أزعم أن فى اللغة ضخّمته ، فلم أعثر على هذه الصيغة ، ولكن أثبتها بطريق القياس ، وأقول مع كثير من النحاة باطراد التعدية بالتضعيف . وإذا اطرد التضخيم اطرد مطاوعه وهو التضخم ، وهذا مع أن الخير فى ترك هذه الصيغة المستحدثة ، والوقوف عند ما ورد عن العرب .

(١) ص ٢٢٧ من طبعة السندوبى .

٤٤ ــ تفضلتم سعادتكم بمنحي كذا ، تفضلوا سعادتكم بقبول التحية

يجرى هذا الأسلوب فى مقامات الخطاب إظهارا لمرتبة المخاطب وتكريمه ، ودرجته فى الشرف والمجد فى هذا العصر .

فيقال لمن كان من ذوى المكانة الدينية : أمرتم فضيلتكم ، ولصاحب المقام الرفيع : أمرتم رفعتكم ، ولمن كان من الوزراء : أمرتم معاليكم ، ويقال : أمرتم عزتكم أو سعادتكم لمن يتمتع برتب خاصة فى سلم الرقى والسمو فى الحياة الاجتماعية . وقد مضت السنة فى العربية أن يخاطب العظيم بالحديث عنه كأنه غائب ولا يواجه بالخطاب . فكان يقال : يأمر أمير المؤمنين لى بكذا ، أو يبذل لى الأمير كذا ، كأنما العظيم أرفع أن يناله المتحدث بخطابه ، فهو فى منزلة سامية لا يسمو إليها أحد ، فإنما قصره أن يتحدث عنه كأنه غائب . ويعد البلاغيون هذا المقام من مواطن إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر . ولو جرى الأمر على هذه السنة العتيدة لقيل : تفضلَتْ سعادتكم أو أمرت فضيلتكم أو رأت معاليكم ، أو تتفضل عزتكم بقبول التحية وهكذا . وإسناد الأحداث إلى السعادة والحضرة والمعالى مجاز عقلى معروف أمره . وقد احتذى هذا الأستاذ أحمد السكندرى عليه رحمه الله ورضوانه .

فهو يقول فى الاحتفال بافتتاح الدور الثانى للمجمع اللغوى (١) : « تعرف حضراتكم أنه لا يتسنى لأية جماعة أن تعمل عملا متوالياً بدون طريقة توحد عمل أفرادها » وهذه الطريقة يمكن التخريج عليها مع الفعل المضارع إذا كان الفاعل جمعا نحو تتفضلون حضراتكم ، بإجراء الكلام على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار فحضراتكم فاعل والواو علامة الجمع . وكذا الفعل الماضى نحو تفضلوا سعاداتكم .

وقد استحكم الأسلوب الذى صدرت به المقال فى أقلام الكتاب ، ويكاد يكون من العسير ثنيهم عما اعتادوا ، وصرفهم عما درجوا عليه ، فلا مناص

(١) مجلة المجتمع ص ٥ ج ٢ .

من تخريجه وبحثه من ناحية العربية .

وهنا يعرض للباحث مسائل فى هذا المثال ـ تفضلوا سعادتكم ـ فهل (سعادتكم) مرفوع أو منصوب ؟ وإذا كان مرفوعا فما رافعه ، وإذا كان منصوبا فما ناصبه ؟

ويبدو أنه يجوز الوجهان : الرفع والنصب .

فالرفع على أن « سعادتكم » بدل اشتمال من الضمير . ومن المقرر فى النحو أن إبدال الظاهر من ضميرى الحاضر ـ ضميرى المتكلم والمخاطب ـ يجوز فى بدل الاشتمال ، كقول الشاعر [1] :

ذرينى إن أمرك لن يطاعا وما ألفيتنى حلمى مضاعا

فقوله حلمى بدل اشتمال من الياء فى ألفيتنى وهى ضمير المتكلم . ومن هذا قول النابغة الجعدى :

بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنرجو فوق ذلك مظهرا

فقوله : مجدنا بدل اشتمال من الضمير « نا » وهو ضمير المتكلم . ومن أمثلة ابن مالك فى الألفية : إنك ابتهاجك استمالا ، ولا يعترض على هذا التخريج بأن الفعل فى تفضلوا أمر وهو لا يرفع الظاهر ؛ لأنه يغتفر فى الثوانى مالا يغتفر فى الأوائل ، أو أن العامل محذوف مدلول عليه بما قبله أى ليتفضل كما قيل فى قوله تعالى ﴿ **اسكن أنت وزوجك الجنة** ﴾ والوجه الأول أجدر بالاتباع ، فرب شىء يصح تبعاً ولا يصح استقلالا .

ولا يصح أن يخرج (سعادتكم) على أنه عطف بيان . وذلك أن عطف البيان لا يكون ضميرا ولا تابعاً للضمير ، لأن عطف البيان فى الجوامد نظير النعت فى المشتقات ، فكما لا ينعت الضمير لا يعطف عليه عطف بيان . فهذا توجيه الرفع .

وأما النصب فإنه يكون على الاختصاص . فسعادتكم نصب بفعل

---

(١) نسبه سيبويه فى الكتاب إلى رجل من بجيلة أو خثعم ، وتبعه ابن السراج ، وعزاه الفراء والزجاج إلى عدى بن زيد . قال صاحب الخزانة : وهو الصحيح . وانظر الكتاب ص ٧٨ ج ٢ والخزانة ٢/٣٦٨ .

محذوف وجوبا تقديره أخص . والمخصوص هنا مضاف على حد قوله ﷺ « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقه » .

٤٥ ــ التقاوى

تطلق كلمة « التقاوى » فى لسان عامة المصريين على البذور تبذر للزرع ، ولا تراهم ينطقون لها بواحد ، فما سمعنا لها منهم مفردا . وقد حرصت منذ دهر على أن أقف على حقيقة هذه الكلمة ومأتاها اللغوى ، فلم يرد لى فيما وقفت عليه من المعاجم شيء يشفى الغلة وينقع الصدى . ففى المعاجم أن التقاوى مصدر تقاوى الشريكان إذا تزايدا فى الشرك بينهما ، وذلك أن يكون بين الرجلين دار مثلا فيقوماها ، ليشترى أحدهما نصيب الآخر . ومناسبة هذا لما عرف فى هذه الأيام لا تكاد تبين .

وقد جرى عرضا فى بعض حديث إستاذنا الحجة الثقة الشيخ إبراهيم حمروش ذكر التقاوى ، فذكر ــ حفظه الله وحرس مهجته ــ أن هذا الاستعمال يرجع إلى عهد رأس الأسرة العلوية التى كانت تحكم مصر ، وهو محمد على الكبير . ذلك أنه كان يعطى الفلاحون من أهراء السلطان ومخازن الولاية ما يعينهم على الزرع من البذور . وكان ذلك يخرج من الديوان ، ويكتب فى كتب الأعطية : يعطى فلان كذا كيلة أو إردبا تقوية له . فلما كثر قرن عطاء البذر بالتقوية وكان بينهما هذا التحالف غلبت التقوية على البذر وعرفت فيه . فكان إذا قيل : أخذت التقوية فإنما يعنى أخذ البذر . وجمع التقوية على التقاوى ، وغلب هذا اللفظ « التقاوى » على البذور ما قل منها وما كثر .

على أنى رأيت فى خطط المقريزى التقاوى بهذا المعنى . ففيه فى الكلام على رباط الآثار : « حتى احتاج إلى إحضار تقاوى النواحى المرصدة بها للتحضير » .

٤٦ ــ تلميذ كسول

يستعمل الكتّاب كسولا فى وصف المذكّر . فيقال : خاب الكسول ويخطىء المعلمون هذا الاستعمال ، ويستبدلون الكسِل أو الكَسْلان . وينبهون على أن هذا الوصف لا يوصف به إلا المؤنث . فيقال : فتاة كسول . ويستوى معها فى هذا المكسال . وهم يستندون فى هذا إلى ما جاء فى المعاجم .

ففى القاموس : « كسل كفرح فهو كسل وكسلان . وهى كسلة وكسلانة وكسول ومكسال » . وفى اللسان : « كسل عنه بالكسر كسلا فهو كسل وكسلان . والأنثى كسلة وكسلى وكسلانة وكسول ومكسال » . وفى الأساس : « كسل وتكاسل ، وهو كسلان وكسل ، وامرأة كسلى وهى مكسال وكسول : رزان » .

وقد كنت واقفا عند هذا أرى أنه لا يقال فتى كسول حتى وقفت فى اللسان فى ترجمة زمل على بيت نسبه إلى أحيحة بن الجلاح ، وهو شاعر جاهلى من سكان يثرب وذوى المكانة فى قومه ، والبيت هو :

فلا وأبيك ما يغنى غَنائِى   من الفتيان زُمّيل كسول

ــ الزميل الضعيف الجبان ــ فأعدت النظر فى هذه الصيغة ، وقلت : هذا السماع يعاضد القياس فى تسويغ أن يكون هذا الوصف للمذكر كما يكون للمؤنث ؛ فإن صيغة فعول فى معنى فاعل سواء فى النوعين كصبور وغفور وفخور ، وأحببت أن أقف على القصيدة التى منها هذا البيت لأستوثق من الرواية ، فألفيتها فى جمهرة أشعار العرب للقرشى ، وأول القصيدة :

صحوت عن الصبا والدهر غول   ونفس المرء آونة قتول

ووجدت البيت السابق فيها هكذا :

لعمر أبيك ما يغنى مقامى   من الفتيان أنجية حفول

وفُسر فيها الأنجية بأنهم المتناجون فى الحديث . فهل ترى هذا موهنا من

رواية اللسان وثانياً لنا عن الأخذ بها فيما نحن بسبيله ؟ لم أر هذا وبقيت عند الاحتجاج بهذه الرواية ، وقوى تهمتى. فى هذا السبيل ما رأيته فى الجمهرة مما يلى هذا البيت وهو :

بَرُوم لا يقلص مشمعلا عن العوراء ، مضجعه ثقيل
تبوع للحليلة حيث كانت كما يعتاد لقحته الفصيل

مشمعلا : مرتفعا ، والعوراء : الكلمة القبيحة ، يريد أنه مقيم على العوراء لا يقلص عنها ولا يرتفع ويسمو عن طلابها ، فقوله بروم وتبوع من وصف الزميل الذى يربأ بنفسه أن يكون كمثله ، وترى الأسلوب متسقا ، فأما على رواية الجمهرة فترى ما فيه من نبو وجفاء ؛ إذ كان الأنجية جمع نجى ، فحق الوصف له أن يكون فى مسلاخ الجمع .

ورجعت بعد هذا إلى النظر فى أمر اللسان ؛ فقد رأيت أنه فى ترجمة كسل جعل كسولا من وصف الأنثى ، وفى ترجمة زمل ند من قبضة قلمه بيت أحيحة الذى فيه قرن هذا الوصف بالمذكر ، ولم يتنبه لما فى هذا من تدافع واختلاف ، وفى ظنى أن المحقق ابن برىّ لم يصل فى كتابته على الصحاح إلى هذا الموضع ، ولو قد فعل لم يفته مثل هذا ، ولأوسعه نظرا وتدقيقا ، ولكن ذلك تحت بصرنا فى اللسان.. وفكرت بعد هذا : من أين استمد صاحب اللسان هذا الشاهد ، وكتابه كما نعلم جمع من بضعة كتب عدها وبينها فى صدر كتابه . ووجدت هذا الشاهد فى الصحاح ، فقلت : أيقع الجوهرى فيما وقع فيه صاحب اللسان ؟ ورجعت إلى ترجمة كسل فى الصحاح فوجدت الجوهرى أبعد أن يزل هذه الزلة ، وإذا به لا يعرض لكسول ، فهى باقية على أصلها فى القياس ، وهو أنها سواء فى المذكر والمؤنث فلا يتوجه عليه لوم أو تثريب . وعنانى أن أعرف عمن نقل صاحب اللسان ما سطره فى ترجمة كسل . ووجدت فى المخصص لابن سيده ج ١٢ ص ٨٩ هذا النص : « الكسل التثاقل عن الشيء . وقد كسل كسلا فهو كسل وكسلان . والجمع كسالى ، وكسال وكسلى . والأنثى كسلى وكسلانة وكسيلة (كذا والصواب كسلة) وكسول ومكسال » فانقدح فى ذهنى أن ما فى اللسان عن المحكم لابن سيده ، وهو أحد مصادر اللسان . فإن قال قائل : ولم لا تأخذ

بقول ابن سيده وهو ما هو فى اللغة والإحاطة بها ؟ قلت : إن ابن سيده لو وقف على مثل الشاهد السابق لما أنكره . على أن ابن سيده قد نقل فى موطن من المخصص ما ينقض ما نقلته عنه فى مكسال ولم ينبه عليه ؛ فقد قال فى ج ١٦ ص ١٣٥ : « مكسال من الكسل فى وصف المؤنث ، وكذلك الذكر ، وأنشد :

وغضيض الطرف مكسال الضحى أحور المقلة كالرئم الأغن

وسبق فى ص ٢٠ فى شعر الكلحبة وصف المذكر بالمكسال . والمكسال أخو الكسول .

٤٧ ـــ التلميذ المجد لا يخفق إلا فى الندرة

تستعمل الندرة فى ألسنة الناس بضم النون . ولا يكاد يخطر ببال قارىء أو متكلم فيها غير ذلك . ولشد ما يعروه العجب إذا رأى ضم النون موضع بحث ومجال أخذ ورد ، وأن الجادة فيه هو فتح النون : الندرة .

ففى القاموس : « ولقيته ندرة ، وفى الندرة مفتوحتين » وهو يريد فتح الحرف الأول مع سكون الثانى ؛ كما هو اصطلاحه . ونرى مثل هذا فى اللسان بفتح نون الندرة بضبط القلم . وفيه زيادة على ما فى القاموس : « ويقال : إنما يكون ذلك فى الندرة بعد الندرة إذا كان فى الأحايين مرة » .

وكأن الندرة فى الأصل : المرة من ندر الشيء إذا زال من مكانه وخرج عن مستقره ، فمن هذا كان مفتوحا على حد اسم المرة . وفى الجمهرة لابن دريد ٢ / ٢٥٨ : « كل شيء زال عن مكانه فقد ندر ، يندر ، ندْرا ، فهو نادر ، فيقال : ضربه على رأسه فندرت عينه أى خرجت من موضعها . وسمى نوادر الكلام ، لأنه كلام ندر فظهر من بين الكلام » .

ويبدو أن جريان الألسنة بضم نون الندرة وتنكب جادة الفتح فى ذلك قديم أتى عليه السنون والأحوال حتى أضحى لا يعرف سواه . وبلغ من هذا أن صار ضبط الندرة فيما يعنى بضبطه بضم النون تحفظا على الصواب ، وتحرزا من الخطأ المردى . فهذا التاج السبكى يعرض فى كتابه الخالد « جمع

الجوامع » حرف « الندرة » فيضبطها بالضم ، فقد جاء فى أوائل كتاب السنة : « وفعله ﷺ غير محرَّم ، للعصمة ، وغير مكروه للندرة » فيقول شارحه الجلال المحلى فى حديثه عن الندرة : « بضم النون بضبط المصنف » يريد أن التاج السبكى ضبطها كذلك بضبط القلم . وقد وثق المحلى بالتاج أن كا ضليعا فى العلم بحرا ، أخذ العربية عن أبى حيان وغيره من أعلام عصره . وكانت وفاة التاج سنة ٧٧١ هـ ، ووفاة الجلال المحلى سنة ٨٦٤ هـ ، وكان [١] علامة فهما ، ويؤثر عنه أنه كان يقول : فهمى لا يقبل الخطأ .

ونرى لغوياً معاصراً للسبكى يذكر الفتح فى الندرة ، ويضم إليه الضم على أنه لغة ، ذلك هو الفيومى صاحب المصباح ، فهو يقول : « وندر العظم من موضعه : زال . ويتعدى بالهمزة . والاسم الندرة بالفتح ، والضم لغه » . ويتبعه صاحب المعيار إذ يقول : « ندر الشيء ، ندوراً ، كقعد قعوداً : سقط وخرج من غيره ، ومن بين أشياء فظهر . ومنه النوادر والاسم الندرة كضربة ، وكغرفة ، لغة » ولا أدرى علام اعتمد صاحب المصباح فى إثبات ضم النون لغة . وقد يكون سرى له هذا من نطق الناس بضم النون فخاله لغة ، وضمه إلى ما وجده فى دواوين اللغة . وهو فى ذلك أحق بالعذر من ابن السبكى الذى اعتمد على سمعه وما لقنه من الشيوخ ، فضبط (الندرة) بالضم .

وبعد فإن النفس بعد هذا لا تركن إلى الضم فى هذا الحرف . وأرى أن تعوَّد الألسنة الفتح والله المستعان .

٤٨ ـــ التموين

يجرى التموين ومشتقاته فى ألسنة المعاصرين . فيقال : وزارة التموين . ويقال : الدولة تموِّن البلاد أى تقوم بمئونتهم وكفايتهم . ولم أقف على هذا البناء فى اللغة . وإنما فيها المون ومشتقاته . فيقال : مان الرجل أهله . ويقال : هذا الولد ممون : يمونه أبوه أو وليه . ويقال أيضاً : مأنه بالهمزة . والمئونة يحتمل أن تكون من مأن ومن مان ، ولكن أبدلت الواو فيها همزة ؛ كما يقال : غارت

(١) انظر فى هذا : حسن المحاضرة ١ / ٢١٠ .

العين غئورا ، وكما يقال : أدؤر ، وأسؤق فى جمعى دار وساق ، وهو إبدال جائز ؛ كما هو معلوم فى الصرف .

وقد ورد التمون بمعنى كثرة النفقة على العيال ، وهو لا يصلح أن يكون مطاوعا لموّن ، حتى يكون منبئاً بمكانه . وعلى ذلك فالوجه أن يقال : وزارة المون . وفى اصطلاح السوريين — فيما أذكر — يقال : وزارة الميرة .

وعلى ذكر المئونة أذكر أن الفقهاء يستعملون كلمة المؤن فى مبحث النفقات . فيقولون : يجب على الزوج مؤن زوجته : من نفقه وكسوة وغيرهما . وفى المنهاج فى البحث السابق : « ويجب للرجعية المؤن إلا مؤنة تنظف » . وكنت أسمع المفرد عن الشيوخ « مؤنة » بضم ففتح ، فيكون من باب تهمة وتهم ، وتخمة وتخم . ولم أقف فى اللسان والقاموس على نص صريح يثبت هذا المفرد وجمعه . بلى وجدت فى كتاب معيار اللغة — وهو معجم لغوى فارسى ، جارى فيه صاحبه القاموس ، وقد يزيد عليه — من لغات المؤنة مونة ومؤنة ، والأخيرة ساكنة الهمزة ، وجمعها مؤن ، كغرفة وغرف ، وقد اعتمد فى هذا على المصباح .

٤٩ — الثُريَّا ، الثُرَيَّات ، الثُرَيَّات

الثريا عند العرب فى وضعها الأصلى اسم لعدة نجوم مجتمعة تبدو نجما واحدا . ويذكر كثير من العلماء أن الثريا كوكب يجمع عدة نجوم ، ولا يرضى هذا الشهاب الخفاجى فى كتابته [1] على الشفا للقاضى عياض ، وإنما هى عنده منزل من منازل القمر تكون عنده النجوم ، وهو يقول : « وهى منزل من منازل القمر ، به نجوم مجتمعة ، جعلت علامة . فقول بعض الشراح : إنها كوكب وهم منه » . ويبدو أن إنكار الشهاب للقول بأنها كوكب لأن الكواكب محصورة معينة فى السبعة المنظومة فى قوله :

زحل شرى مريخه من شمسه فتزاهرت لعطارد الأقمار

وفى الواقع أن العرب تسميها النجم اسما غالبا عليها ، وقد فسر بها بعضهم

(١) ج ١ ص ٧٠د من طبعة استامبول .

النجم فى قوله تعالى : ﴿ **والنجم إذ هوى** ﴾ .

والثريا — فيما يقال — سبعة أنجم ، ستة ظاهرة ، وواحد خفى يمتحن الناس به أبصارهم . وفى الشفا أن النبى ﷺ كان يرى فى الثريا أحد عشر نجما ، ولكن قال [1] السيوطى فى مناهل الصفا : هذا لم يوجد فى شيء من كتب الحديث .

وقد كانت كثرة نجوم الثريا سببا فى تسميتها بهذا الاسم ؛ إذ أخذ من الثروة وهى الكثرة . والثريا — فى الأصل — تصغير الثَّروى ، وكأن التصغير للتعظيم ، والثروى مؤنث الثَّروان ، وبه سمى الرجل .

ولا نرى فى المعاجم ولا فيما وقفنا عليه من كلام العرب جمعا للثريا ولا تثنية لها . والسبب فى هذا واضح جلى . فإنهم إنما يعرفون منها النجم المؤلف من عدة نجوم ، فالثريا علم له . وليس عندهم من داع لطلب تثنيته وجمعه .

ولقد سمى العرب بالثريا من النساء . وهذا على التشبيه بالنجم . وكان عمر بن أبى ربيعة ينسب بالثريا ، ومن قوله فيها :

من رسولى إلى الثريا فإنى ضقت ذرعا بهجرها والكتاب

وهذا مما يدعو إلى تثنيتها وجمعها .

والثريا تطلق أيضا على شيء شبيه بالنجم ، وهو أداة تجمع عدة مصابيح وسُرُج إذا أضيئت معا كان لها لألاء وضياء شديد . وجاء التنويه بهذا المعنى فى اللسان ففيه : « والثريا من السرج على التشبيه بالثريا من النجوم » .

وتسمى الثريا — فى معناها الأخير — عند العامة بالنجفة . ولا أدرى مأتى هذا الاسم ومجازه .

وكانت الثريا — بهذا المعنى — معروفة متداولة فى المغرب والأندلس ، وكانت تتخذ فى المساجد الجامعة الكبيرة . وكان يرادفها عند المشارقة التنور ، وهو فى الأصل الموقد الذى يختبز فيه أو الفرن ، وكأنما سمى بذلك الثريا لكثرة

(١) انظر شرح الشهاب للشفا .

ما يوقد فيها من السرج ، فكأنما تنقلب تنورا .

وهاك بعض النصوص فى ذلك .

ففى كتاب « الأنيس المطرب بروضة القرطاس فى أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس » المطبوع فى أوربة فى الكلام على جامع القرويين إذ يتحدث عن سيدة محسنة أنفقت عليه[1] : « وجعلت محرابه فى موضع الثريا الكبرى الآن » وفيه أيضاً[2] : « وفيها علقت الثريا بالجامع الجديد من فاس ، ووزنها سبعة قناطير وخمسة عشر رطلا » .

وفى الكامل لابن الأثير فى حوادث سنة ٤٩٢ حيث يتكلم على ملك الفرنج لبيت المقدس : وأخذوا من عند الصخرة نيفا وأربعين قنديلا من الفضة ، وزن كل قنديل ثلاثة آلاف وستمائة درهم . وأخذوا تنورا من فضة ، وزنه أربعون رطلا بالشامى . وأخذوا من القناديل الصغار مائة وخمسين قنديلا نقرة ، ومن الذهب نيفا وعشرين قنديلا » وفى نفح الطيب فى الكلام على جامع قرطبة : « وقال صاحب نشق الأزهار : إن فى جامع قرطبة تنورا من نحاس أصفر ، يحمل ألف مصباح وفيه أشياء غريبة من الصنائع العجيبة » وصاحب نشق الأزهار هو ابن إياس المصرى ، فهو مشرق كابن الأثير .

وأعود إلى الثريا فأقول : إن الثريا فى معنى العلم للمرأة أو فى معنى جماع المصابيح يحتاج الأمر إلى تثنيتها وجمعها ، فكيف تجمع وتثنى ؟

إن الجمع الجارى على ألسنة الناس قديماً وحديثاً هو الثريات ، وتثنيتها قياساً على ذلك الثريان .

وترى فى صحيفة المصرى الصادرة فى يوم ١٩٥٢/١/٢ بصدد عرض تجارى (إعلان) لصنف من الثريا — فى معنى المصابيح — : « ثريات رائعة الجمال ، من إيطاليا وتشيكوسلوفاكيا ، تتلألأ كأحجار الماس فى صالات بيتك وغرفه » .

---

(١) ص ٣٠ .

(٢) ص ٣٢٧ وانظر نفح الطيب ٣٤١/١ من طبعة أوربة .

وفى نفخ الطيب فى الكلام على جامع قرطبة[1] : « وثريات المقصورة فضة محضة » وفيه أيضاً : « وعدد ثريات الجامع ما بين كبيرة وصغيرة ٢٨٠ ثريا » . وفيه أيضاً : « وذكر أن عدد ثريات الجامع التى تسرج فيها المصابيح بداخل البلاطات خاصة سوى ما منها على الأبواب ٢٤٤ ثريا » .

وقد جرى بحث طويل الذيل فى هذا الجمع المتعارف : « الثريات » فأنكره بعض الباحثين ، ووسموه بالخطأ واللحن ، ومجافاة المعروف من قواعد العربية .

ذلك أن الواجب أن يقال : الثريّيات ، كما يقال الحُبليات والكبريات والصغريات والدرجات العلييات . وهذا على ما هو المقرر فى أمثاله أن تبدل ألف التأنيث المقصورة ياء .

وهذا كلام صحيح لا غبار عليه . لولا أن (الثريات) قد ذاعت وشاعت ، وأصبح من العسير صرف الناس عنها وتجنيبهم إياها .

إنما وقد وجدت لها تخريجا من مذهب الكوفيين : فهم يجيزون حذف الألف إذا كانت خامسة فصاعدا ، فى التثنية والجمع ، ويجعلون ذلك مقيساً مطردا . ويقول الرضى فى شرح الكافية[2] : « وقد يحذف الألف الزائدة خامسة فصاعدا فى التثنية والجمع بالألف والتاء ؛ كما فى زبعرى وقبعثرى . ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين » ، وفى اللسان (قهقر) : « ابن الأنبارى : إذا ثنيت القهقرى والخوزلى ثنيته بإسقاط الياء ، فقلت : القهقران ، والخوزلان ؛ استثقالا للياء مع ألف التثنية وياء التثنية » .

وقد بدا خاطر فى تخريج (الثريات) ، وهو قياسها على التصغير . ذلك أنك لو صغرت عَلِيَّة قلت : علية بحذف إحدى الياءات الثلاث نسيا ، وأصلها عُلَيِّية ، وكذلك لو صغرت عطاء قلت عطى : وأصله عطيى ، بثلاث ياءات . فكذلك الثرييات تحذف إحدى ياءاتها الثلاث فتحور إلى الثريات ، وهو ما ينطق به الناس .

---

(١) ١/٣٦٠ ومابعدها .

(٢) ٢/١٧٤ .

ولكن هذا الخاطر لا يستمر لصاحبه ، وهو لا يلبث أن يرتدع وينقطع . ذلك أن صيغة التصغير لازمة للمصغر ، مستقلة ، لها أحكامها الخاصة ، واشتهر عنهم أن التصغير يهدم صيغة المكبر . فأما التثنية وجمع التصحيح فهما مبنيان على صيغة المفرد ، ومن شأنهما ألا يتغيرا عن بناء الواحد ، فإن حدث فيهما تغيير كما فى قلب الألف واوا أو ياء فهذا أمر تدعو إليه الضرورة . والعبرة فى هذا أن الثقل فى (الثريّيات) الناشىء من اجتماع الياءات الثلاث أمر غير لازم ، فلا يستوجب الحذف لتخفيف هذا الثقل .

وهنا يخطر بالبال سؤال . فقد يقول قائل : هلا جرى الحذف فى المحيِّى والمحيِّية واجتماع الأمثال هنا لازم لا مفر منه ؟

والجواب[1] عن هذا أن المحيي والمحيية جاريان على الفعل إذ هما اسما فاعل لحيا ، والفعل لا يجرى فيه الحذف لاجتماع الأمثال . تقول : هو يحيّى وأريد أن أحيِّيك ، ولا تحذف لأن الحذف يغير صيغة الفعل ، وهى مما يجب المحافظة عليه لئلا تلتبس صيغة بصيغة ، وحكم الفعل فى هذا يسرى إلى الجارى عليه من الأوصاف .

هذا وقد رأيت فى كتاب الأنيس المطرب الذى سبق التنويه به كتابة الثريا فى صورة (الثرية) . وقد ذكر هذه الصورة فى كتابة الثريا دوزى فى معجمه ، وهذا كما ينطق به العامة اليوم . وهو جار على أصل سرى فى لسانهم . فقد يستبدلون بألف التأنيث تاء التأنيث ، يقولون فى الحبلى : الحبلة ، وفى الحمراء بعد قصرها الحمرة .

وهنا يخطر بالذهن أن (الثريا) جمع للثرية . وهذا صحيح إذا كان هذا الجمع لم يستعمل إلا بعد أن استعملت هذه الصيغة الملحونة .

ويحاول بعض الباحثين أن يجعل الثرية تصغير ترخيم للثروى . وعلى هذا فالثريات جمع صحيح .

وبعد فهذه آراء عرضتها فى هذا الموطن ، وعلى القارىء أن يختار ما يحلى فى عينيه ، والله الموفق للصواب .

---

(١) راجع فى هذا شرح الرضى للشافية ٢ ــ ١٨٦ وما بعدها .

٥٠ ــ جاء فَوراً

يفشو هذا الاستعمال ، فيقال : حضر فورا ؛ والمعروف أن يقال : جاء من فوره . وفى الكتاب العزيز فى سورة آل عمران : ﴿ **ويأتوكم من فورهم هذا** ﴾ قال الزمخشرى : « من قولك : قفل من غزوته ، ورجع من فوره إلى غزوة أخرى ، وجاء فلان ورجع من فوره ... وهو مصدر فارت القِدْر إذا غَلَت . فاستعير للسرعة ، ثم سميت به الحالة التى لا رَيْث فيها ولا تعريج على شىء من صاحبها ؛ فقيل : خرج من فوره ؛ كما تقول : من ساعته ، لم يلبث » . وفى حديث محلِّم : « نعطيكم خمسين من الإبل فى فورنا هذا » .

وقد يبدو تخريج هذا الاستعمال بأن يكون الكلام على تقدير محذوف . فقولهم : احضر فورا أى حضور فَوْر . وقد عرفت أن ما أُثر من كلام العرب ومن على سَنَنهم على غير هذا الوجه .

٥١ ــ جئت فى نفس الوقت ، قرأت نفس الكتاب

يتردد هذا الأسلوب كثيراً ، ولا يجيزه النحاة ؛ إذ إن النفس هنا سبيلها التوكيد ، ووجه التوكيد أن يتأخر المؤكَّد ، ولا يلى العامل . فالصواب أن يقال : جئت فى الوقت نفسه ، وقرأت الكتاب نفسه . قال الأشمونى : « لا يلى العامل شىء من ألفاظ التوكيد وهو على حاله فى التوكيد ، إلا جميعا وعامة مطلقا ، فتقول : قام القوم جميعهم وعامَّتهم ، ورأيت جميعهم وعامتهم ، ومررت بجميعهم وعامَّتهم ، وإلاّ كِلا وكِلتا مع الابتداء بكثرة ، ومع غيره بقلة » . وقال الصبان : « قوله : وهو على حاله فى التوكيد ، أى من إفادة التقوية ورفع الاحتمال . واحترز بذلك عن نحو طابت نفس زيد ، وفقأت عين عُمر ، فإن المراد بالنفس الروح ، وبالعين الباصرة ، فليسا على حالهما فى التوكيد » .

وقد يسبق إلى الوهم أن من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **يوم تأتى كل نفس تجادل عن نفسها** ﴾ ؛ وقوله عز وجل : ﴿ **كتب ربكم على نفسه الرحمة** ﴾

وليس منه ؛ إذ ليس المراد التوكيد ، وإنما أتى بالنفس فرارا من اتحاد الفاعل والمفعول ، وهو ما تجنبته العرب فى غير أفعال القلوب وما ألحق بها ؛ فلا يقال أهنتُنى ، وإنما يقال : أهنت نفسى ، ومنه « وما أبرىء نفسى » وهو كثير . وقالت أعرابية[1] : خير قليل وفضحت نفسى . فترى أن ما ذكر جاءت النفس فيها بعيدة عن باب التوكيد . وكأن هذا ذهب عن العلامة الصبان فقال بعد الكلام السابق : « ويرد عليه نحو جاءنى نفس زيد وعين عمرو أى ذاتهما ؛ وفى التنزيل : كتب ربكم على نفسه الرحمة » وليت شعرى من أجاز هذين المثالين اللذين افترضهما حتى يردا على ما بتّ الأشمونى والنحاة الحكم به ؟ وقد علمت أن ما فى الآية لا يشهد له .

على أن هذا الأسلوب قد ورد فى كلام من يعتد بهم من العلماء فيقول سيبويه فى الكتاب ٢/٨٤ : « وإذا أضفت إلى شاة قلت : شاهى . تردّ ما هو من نفس الحرف وهو الهاء » ويقول ابن جنى فى الخصائص ١/٢٩٥ : « وهى متعلقة بنفس تباٍ » يريد : بتبّا نفسها .

وحكى سيبويه ـــ على ما فى اللسان ـــ عن العرب نزلت بنفس الجبل ، ونفس الجبل مقابلى . وحسبك هذا فى تصحح الأسلوب .

٥٢ ـــ الجرْس

يطلق الناس الجرس على ضرب من الثياب الصوفية ، يكون دثاراً لأعلى الجسم ، يلبس فى الشتاء . وقد دخل فى لسان العامة من اللغات الأوربية ويكتب فى الفرنسية : jersey وينطق جرزى بالجيم اللينة .

وقد ذكرت هذا وبعثنى على هذا البحث حين وقفت على النصّ الآتى فى لسان العرب : « الجرز : لباس النساء من الوبر وجلود الشتاء . ويقال : هو الفَرْو الغليظ . والجمع جرُوز » . وقريب من هذا فى القاموس .

وقد قدَّرت فى أول الأمر أن اللفظ الأوربِّى أخذ عن العربىّ ـــ وهذا الاحتمال أرجح من عكسه لقدم العربىّ فيما يظن ـــ حتى وقفت فى معجم

(١) هى فاقرة امرأة مرة الأسدى . وانظر أمثال الميدانى فى حرف الخاء .

لاروس الفرنسى على أن هذه الكلمةالأوربية مأخوذة من اسم جزيرة فى غرب فرنسة تسمىً جرزى بكتابة ونطق الاسم الذى هو موضوع البحث . وخطر لى أن هذا الاسم دخل اللغة العربية فى عهد الأندلس السعيد لمجاورتهم لأهل فرنسة حينا من الدهر ، ثم شاع فى اللسان العربى .

غير أنه يبدو — كما قدمت — قِدَم هذا اللفظ . وبذلك يكون هذا من توافق اللغات . وأعاجيب هذا الباب كثيرة ، يدريها من له إلمام باللغات .

٥٣ — حتى أنت يا بروتوس !

رأيت هذه العبارة فيما سلف من دهرى ترجمة لمقالة يوليوس قيصر المتغلب على رومية ، حين دخل عليه شرذمة ائتمروا به وأزمعوا الفتك وتوثبوا عليه ، وهو فى دار الندوة يوم أريد تنصيبه ملكا ، ووضع التاج فوق رأسه . فلما رآهم قيصر وعرف ما هموا به بصر ببروتوس بينهم ، وكان قيصر قد تبناه وأولاه من العطف فوق ما يحبو الأب ابنه ، واصطفاه قيصر وجعله أثيرا لديه . فلما رآه مشتركا مع المنقضين عليه قال المقالة السابقة . وكان مصرعه فى السنة الرابعة والأربعين قبل مولد المسيح عليه السلام ، وقد نال من المجد وخلود الذكر وطيب الحديث ما يتمتع به القليل من العظماء . وفى الشهور الغربية شهر يوليو ، وهو من اسمه الخالد .. وله كلمات مأثورة ذهبت مذهب الأمثال . فمنها قوله فى حب الرياسة : لأن أكون بَدءا فى قرية أحب إلى أن أكون ثُنيانا فى رُومة . والبدء : السيد ، والثنيان : الذى يلى السيد ؛ كالوزير للملك ، ويقال له الردف . وأرداف الملوك فى الجاهلية : الذين كانوا يخلفونهم . ويشبه قول قيصر هذا قول العرب : يا حبذا الإمارة ، ولو على الحجارة .

وأعود إلى مقالة قيصر . فقد رأيت فى معجم لاروس الفرنسى أن ما أُثِر عن قيصر ترجمته : « وأنت أيضا يابُنىَّ ! » .

وبعد فقد شككت حينا من الدهر فى صحة المقالة السابقة فى العربية . فقوله : حتى أنت يحتاج إلى كلام سابق تكون (حتى) غاية له . وتنعطف عليه هذه الجملة . وهل يُغنى فى هذا أن يقدر المعطوف عليه ! ووقفت بأخَرَة

على بيت للفرزدق يشهد بصحة هذا الاستعمال . وهو :

فوا عجباً ، حتى كليب تسبّني   كأن أباها نهشل أو مجاشع

قال فى المغنى[1] عقب إيراده هذا البيت : « ولابدّ من تقدير محذوف قبل حتى فى هذا البيت يكون ما بعد حتى غاية له ، أى فواعجبا يسبنى الناس ، حتى كليب تسبنى » ونهشل ومجاشع من آباء الفرزدق ، وكليب قبيلة جرير . وقوله : فواعجبا ! قال التدمرى فى شرح أبيات الجُمَل : روى بتنوين عجبا ، وطرحه . وقد أبان ابن مالك فى كتابه[2] « شواهد التوضيح ، لمشكلات الجامع الصحيح » ــ وقد طبع فى الهند ــ هذين الوجهين . فذكر أنه على تنوين عجبا يكون (وا) اسم فعل بمعنى أعجب ، و (عجبا) مفعول مطلق مؤكد له ، كأنه قال : أعجب عجبا . وعلى طرح التنوين يكون (وا) للنداء ، و (عجبا) منادى ، وألفه منقلبة عن ياء المتكلم ، وأصله : واعجبى وليست (وا) مقصورة على استعمالها فى المندوب .

٥٤ ــ حسناوات

يجرى هذا الجمع لحسناء فى الصحف كثيراً . ففى مجلة « الاثنين » الصادرة فى يوم ١٩٤٨/٢/٢٣ : « هذا الكهل عاش مائة عام وعشرة ، لترسُّمه هؤلاء الحسناوات » . وقد جرى بحث فيه من الوجهة العربيّة : فالمعروف أن ما كان من الصفات على فعلاء لا يجمع بالألف والتاء ، فلا يقال فى حمراء : حمراوات ، ولا فى سوداء سوداوات . وذلك أن الجمع بالألف والتاء يتبع الجمع بالواو والنون ، فما جمع بالواو والنون جمع مؤنثه بالألف والتاء ، وما لم يجمع بالواو والنون لا يجمع مؤنثه بالألف والتاء ، فلما لم يقل أحمرون ، لا يقال : حمراوات .

وقد عدّ الحريرى فى درة الغواص من أوهام الخاصة وأغلاطهم قولهم ، بيضاوات فى جمع بيضاء وسوداوات فى جمع سوداء ؛ قال[3] : لأن العرب

---

(١) انظر مبحث حتى .

(٢) ص ١٣٩ .

(٣) انظر كشف الطرة للألوسى ص ١٥٣ .

لم تجمع فعلاء التى هى مؤنث أفعل بالألف والتاء ، وإنما جمعته على فُعْل » .

وقد رأيت أن أتوسّع فى بحث هذه المسألة ، لأن الحاجة لجمع فعلاء قد تعرض للكتّاب والناطقين . ويذكر أهل اللغة ضربين لفعْلاء الصفة ، وقد أعرضت هنا عن فعلاء الاسم ، كصحراء ، لأنه لا خلاف فى جمعه بالألف والتاء ، وكذا لو سميت امرأة بسوداء ، لا ينازعك أحد أن تقول فى جمعها : سوداوات . ففعلاء الصفة ضربان :

١ ـــ فعلاء مذكرها أفعل ، وهذا هو الطريق الملحوب والمهيع فى فعلاء ، كحمراء وخضراء وما إلى ذلك . وهذه يرى أكثر النحاة ألا تجمع بالألف والتاء ، كما يرى أن مذكرها أفعل لا يجمع بالواو والنون ، وإنما يجمعان على فُعْل ؛ فأحمر وحمراء جمعهما حُمْر ، وهكذا ما ماثلها ؛ وهؤلاء يحكمون بالشذوذ فى قول الشاعر [١] :

وما وجدت بنات بنى نزار حلائل أسودين وأحمرينا

ومن النحويين فريق يجيز ما حظره الآخرون ، فلا بأس عندهم فى جمع حمراء على حمراوات . وقد نسب الرضى [٢] فى شرح الكافية هذا الرأى إلى ابن كَسْيْسان ، وهو ممن خلط بين مذهبى البصريين والكوفيين ، وكان صاحب اختيارات . ونسبه المرادى فى شرح التسهيل إلى الفرّاء وجعله قياس قول الكوفيين عامة ، إذ يجيزون فى مذكره الجمع بالواو والنون ؛ قال : « فلا يقال حمراوات كما لا يجمع مذكرها بالواو والنون . وأجاز الفرّاء سوداوات ، وهو قياس قول الكوفيين فى جمع أسود بالواو والنون » وقد استند هؤلاء المجيزون إلى قول الشاعر السابق ، حلائل أسودين وأحمرينا ، ولم يروا شذوذه كما رآه السابقون ، وهم جمهور البصريين ، وواضح أنا إذا أخذنا برأى هؤلاء المجيزين فقد وجدنا مخرجا واسعاً فى تصحيح حسناوات .

٢ ـــ والضرب الثانى : فعلاء صفة لا مذكر لها . وقد عقد ابن سيده فى المخصص [٣] لهذا الضرب عدة فصول . ومن هذا الضرب حسناء التى أتحدث

(١) نسبه صاحب الخزانة إلى الأعور الكلبى يرد به على الكميت الأسدى فى زرايته على القحطانيين وانتصاره لمضر ؛ انظر الخزانة ص ٨٦ ج ١ طبعة بولاق .

(٢) انظر شرح الكافية ص ١٨٧ ج ٢ .

(٣) ص ٥٣ وما بعدها ج ١٦ .

عنها ؛ إذ لا يقال فى مذكرها أحسن ، إنما أحسن صيغة تفضيل ، ومؤنثة الحسنى ، وجمعه الأحاسن ؛ قال صاحب اللسان : « قالوا امرأة حسناء ، ولم يقولوا رجل أحسن . قال ثعلب : وكان ينبغى أن يقال ؛ لأن القياس يوجب ذلك . وهو اسم أنث من غير تذكير ؛ كما قالوا غلام أمرد ، ولم يقولوا جارية مرداء » . ومن هذا القبيل حلة شوكاء للجديدة ، لا يقال ثوب أشوك ، وكذا امرأة عجزاء ، ورتقاء ، وعذراء ، وهذه لا مذكر لها من قِبل الخلقة والطبع . وإن أردت استقصاء ذلك فارجع إلى المخصص .

وأقول فى هذا الضرب . إن المجيز للجمع بالألف والتاء فى الضرب الأول يجيز هذا لا محالة ، وأما المانعون فى الضرب الأول فهم فى هذا الضرب فريقان :

(أ) ففريق يرى المنع ، وهم الكثرة ، ويستندون فى ذلك إلى الحمل على الأكثر وهو فعلاء التى مذكرها أفعل ، ومن سنن العرب حمل الأقل على الأكثر فى الظواهر اللغوية ، ومن ذلك أن أكمر وآدر يمنعان الصرف وإن لم يرد لهما مؤنث حتى يدرى أهو مختوم بالتاء أم لا حملا على الأكثر فى ذلك وهو غير المختوم بالتاء . فلا يقال عند هؤلاء : حسناوات ، ولا عجزاوات ، ولا عذراوات .

(ب) وفريق يرى أن منع الجمع بالألف والتاء لمنع جمع المذكر بالواو والنون ، وهذا الضرب لما لم يكن له مذكر ، لا يتحقق هذا المانع ، فيجوز الجمع بالألف والتاء وإمام هؤلاء ابن مالك .

وقد أيد ابن مالك قياسه هذا بالسماع ؛ فقد قال العرب فى خيفاء : خيفاوات ، وفى دكاء : دكاوات . يقال ناقة خيفاء أى واسعة جلد الضرع ، ونوق خيفاوات وخيف ؛ قال صاحب اللسان : الأولى نادرة ، لأن فعلاوات إنما هى للاسم أو الصفة الغالبة غلبة الاسم ، كقوله ﷺ : « ليس فى الخضراوات صدقة » . وترى فى الحكم بندور هذه الصيغة مغمزاً فى استدلال ابن مالك : على أن له أن يقول . إن النادر إذا كان له وجه من القياس صح القياس عليه ، كما قاس سيبويه على شنئى ، ولم يرد من بابه غيره . والدكاء يقع وصفا للأكمه المنبسطة ، ويذكر صاحب اللسان أيضا أن هذا نادر ، وهذا

لا يحجر على ابن مالك فى قياسه لما أسلفت .

وإنى أسوق إليك كلام ابن مالك فى شرح التسهيل ؛ قال بعد أن ذكر ما يجمع بالألف والتاء : « واستثنيت فعلى وفعلاء المقابلين لفعلان وأفعل ، فإنهما لا يجمعان بالألف والتاء كما لم يجمع مذكرهما بالواو والنون . ولا يلزم هذا المنع فيما كان من الصفات على فعلاء ولا مذكر لها على أفعل ؛ نحو قولهم : امرأة عجزاء ، وديمة هطلاء ، وحُلَّة شوكاء ؛ لأن منع الألف والتاء من نحو حمراء تابع لمنع الواو والنون من نحو أحمر ، وذلك مفقود فى عجزاء وأخواتها ؛ فلا منع من جمعها بالألف والتاء . على أن الجمع بالألف والتاء مسموع فى خيفاء ؛ وهى الناقة التى خَيِفت أى اتسع جلْد ضَرعْها ، وكذا سمع فى دَكّاء ، وهى الأكمة المنبسِطة » وكلاهما نظير ما ذكرت فى عجزء وهطلاء وشوكاء ، فى أنهن صفات لا مقابل لها على أفعل ومن قبيل خيفاوات عمياوات ذكرها صاحب اللسان .

على أن هذه المسألة لا يزال فيها بقيّة من البحث وفضل من النظر . فإن حسناء كلمة شائعة عند العرب . ولم يرد عنهم فى جمعها حُسْن ولا حسناوات ، وإنما يقولون : نساء حسان . قال فى اللسان : « وجمع الحسناء من النساء حِسَان ، ولا نظير لها إلا عجفاء وعجاف » وفى الحق أن هذا ليس بجمع قياسىّ لفعلاء ، وإنما هو من باب الاستغناء فى الباب بشىء من باب آخر . فقد جعلوا للحسناء جمع مرادفها : حسَنة ، فقالوا : حسان ؛ كما جعلوا للعجفاء جمع مرادفها : عجف ، فقالوا : عجاف . وقد دعاهم إلى ذلك أن يجعلوا عجافا مقابل سمان نظيرها فى الوزن ، وهم ممّا يحملون الشىء على ضدّه ؛ كما قالوا : رضى عليه ، حملا على سخط عليه . فكذلك قالوا : حسَان فى جمع حسناء ، كما قالوا قِباح . وفى قوله تعالى : ﴿ **فيهنّ خيرات حسان** ﴾ الظاهر أن حسانا جمع حسناء لا حَسنة . ومن المقرر عند أصحاب هذا الشأن أن ما استغنى العرب عنه بغيره اطّرح ووجب اتباعهم فيه . فهذا يقودنا إلى حظر حسناوات والتزام حسان وهذا هو الوجه فى هذه الكلمة ، وإن كان لنا مما سلف من الآراء مخرج نتجوّز به ونتوسع فى استعمال حسناوات .

٥٥ ـــ حميدة . حميدون : غُيُر . فُخُر . عدوَّة

من المقرر فى العربية أن ما كان على زنة فعيل فى معنى مفعول يستوى فيه المذكر والمؤنث ، فلا يلحق مؤنثه التاء . فيقال امرأة جريح لا جريحة ، وشاة ذبيح لا ذبيحة . فإذا قلت : اشتريت ذبيحة فهذا ليس وصفاً بل هو اسم ، وهو ما يعد للذبح ، وقع عليه الذبح أو لم يقع ، والتاء فيه للنقل من الوصفية للاسمية وليست للتأنيث ، ومن هذا النطيحة والأكيلة .

ومن ثم كان مما أشكل علىّ قولهم فى الوصف : رجل حميد وامرأة حميدة ، وفى القاموس : « حمِده ـــ كسمعه ـــ حمدا ، ومحمدا ومحمِدا ومحمَدة ومحمِدة ، فهو محمود وحميد ، وهى حميدة » .

وأشكل علىّ أيضا فى هذا الباب جمع حميد على حميدين ، وقد تقرر أن الوصف إذا استوى فى المذكر والمؤنث لا يجمع جمع التصحيح ، وقد ورد هذا الجمع « حميدون » فى قول غُوَيَّة بن سلمى يرثى رجالا من قومه فى قطعة فى الحماسة :

أصابتهم حميدين المنايا فدى عمى لمصبحهم وخالى

ولشد ما استرحت وزاح عنى ثقل من القلق حين وقفت على أن العرب خرجت بهذه الكلمة عن الوجه فى نظائرها ؛ وحملتها على ما يسوغ فيه هذا التصرف . ذلك أنها حملتها على سعيد أو رشيد مما هو فى معنى فاعل ، ونظرت إلى التقارب فى المعنى ، فألحقت بحميد التاء لذلك ، وقد تنبه علماء العربية لهذا . ففى اللسان : « والأنثى حميدة أدخلوا فيها الهاء وإن كان فى المعنى مفعولا تشبيهاً لها برشيدة . شبهوا ما هو فى معنى مفعول بمعنى فاعل لتقارب المعنيين » ، واصل هذا فى كلام سيبويه إذ يقول فى الكتاب[1] : « وقالوا رجل حميد وامرأة حميدة . يشبه بسعيد وسعيدة ، ورشيد ورشيدة ؛ حيث كان نحوهما فى المعنى واتفق فى البناء » .

---

(١) ج ٢ ص ٢١٣ .

وبهذا زال الإشكال عن جمعهم حميداً على حميدين ــ كما فى قول غُوَية السابق ــ إذ صار حميد مما يفرق فيه بين المذكر والمؤنث بالتاء فزال ما كان يحول دون هذا الجمع .

وترى هذا مما يدخل فى باب تدريج اللغة . فقد أدخل العرب التاء فى حميد ، وتدرَّجوا من هذا إلى أن جمعوه على حميدين . وهذا الباب أوسع القول فيه ابن جنى فى كتبه . وانظر الخصائص طبعة دار الكتب ١ / ٣٤٧ .

ويفضى بنا الكلام إلى عدو وعدوة . فهذا أيضا مما يسترعى النظر . ذلك أن فعولا إذا كان فى معنى فاعل يستوى فيه المذكر والمؤنث كصبور وغفور . فما بال عدوة خالفت هذا القياس ؟ . والجواب أن عدوا وعدوة حملا على صَديق وصديقة ، فدخلت التاء كما دخلت فى صديق وصديقة . وفى اللسان (عدا) : « قال الفراء : وإنما أدخلوا فيها (أى فى عدوة) الهاء تشبيهاً بصديقة ؛ لأن الشيء قد يبنى على ضده .

ويتصل بما سلف أن الأقلام جرت فى هذا العصر على جمع الغيور على الغيورين والفخور على الفخورين فيقال : نحن غيورون على كل ما يتصل بالعرب ، وفخورون بالذود عن حياضنا ، وهذا ينبغى تجنبه وأن يقال : الغُيُرُ والفخُر .

وقد قال طرفه :

ثم زادوا أنهم فى قومهم غفر ذنبهم غير فخر

على أن الكوفيين يجيزون مثل هذا .

٥٦ ــ الحمد لله الذى نجح محمود

يجرى هذا الأسلوب على ألسنة الناس كثيراً . وهو فى ظاهره مجاف للأساليب العربية . وإنما يقال : الحمد لله أن نجح محمود أو إذ نجح أو الذى بفضله أو به أو عنه نجح محمود . وذلك ليتحقق لاسم الموصول إذا جىء به عائده .

وكنت أظن أن هذا الأسلوب نشأ فى العصور المتأخرة التى فشا فيها اللحن ، حتى وقفت على أن ابن السكيت المتوفى سنة ٢٤٤ هـ نبه عليه إذ يقول[١] : « تقول : الحمد لله إذ كان كذا وكذا . ولا تقل : الحمد لله الذى كان كذا وكذا حتى تقول : به أو منه أوعنه » .

وقد تابعه الحريرى فى درة الغواص إذ يقول : « ويقولون : الحمد لله الذى كان كذا وكذا ، فيحذفون الضمير العائد إلى اسم الله الذى به يتم الكلام » يريد عائد الموصول وهو به أوله ؛ كما تقدم فى كلام ابن السكيت .

وقد مهّد هذا للشهاب الخفاجى شارح الدرة أن يحكم بصواب الأسلوب وارتكاب حذف العائد للعلم به فقال : « وكأنه لم يسمع قول الناس فى المتون : إن العائد يحذف باطراد كثيرا » وفى الحق أن هذا الموضع ليس من المواطن التى يحذف فيها العائد باطراد . فذلك نحو شربت مما شربت منه ، فلك أن تحذف « منه » غير أن ظهور المراد يسوِّغ هذا الحذف مع كثرة الاستعمال .

وقد كان جُلّ همّى فى إيراد هذا الموضوع أن أبين عن قدم هذا الأسلوب .

٥٧ ــ حىّ على الصلاة

هكذا ينطق المؤذنون حىّ بكسر الياء كأنه أمر من حيا وليس الأمر فى ذلك مقصورا على عامتهم ، بل سمعته من الخاصة هكذا ، وذلك من آثار التقليد والمحاكاة ، والصواب فتح الياء : حىَّ ، وهو ليس فعل أمر بل اسم فعل بمعنى أقبل أو أقبلوا ، يستوى فيه الواحد وغيره على قاعدة أسماء الأفعال ؛ فيقال مثلا : نزالِ ياعلى ونزال ياقوم ، وفى الكتاب : هلم شهداءكم ، فهو خطاب للجمع ، وتقول هلم يا محمد ، واستعمال هلم هكذا هو لغة الحجازيين ؛ وأما التميميون فيستعملونها استعمال أفعال الأمر فتسند إلى الضمائر فيقال هلموا يا قوم . وإن كان ما نحن فيه فى حاجة إلى الاستشهاد فهاك عبارة اللسان : « وقولهم : حىَّ على الصلاة معناه هلم وأقبل . وفتحت

(١) اللسان (جيأ) .

الياء لسكونها وسكون ما قبلها كما قيل ليت ولعلّ » ومن العجب أن هذا اللحن قديم ولم أر من الفقهاء من عنى بالتنبيه عليه وتذكير الناس بالصواب فيه . فقد قال الجاحظ فى البيان والتبيين ج ٢ ص ١٤٤ فى باب اللحن : « قالوا وأول لحن سمع بالبادية هذه عصاتى . وأول لحن سمع بالعراق حيّ على الفلاح » وقد يحسن بقسم الوعظ بالجامع الأزهر أن يجعل من همه إصلاح هذا اللحن ، وهو وإن كان لا يضر جوهر المعنى ولا ينال من المقصد الأصلى — وهو الدعاء إلى الصلاة — له صفة الذكر الشرعى الذى ينبغى المحافظة على وجهه الصحيح كما جاء فى الشريعة واللغة .

٥٨ — الخصائص

اشتهر هذا الجمع ، ولابن جنى كتاب فى فلسفة العربية يسمًّى الخصائص ، وهو أشهر من أن يذكر . وورد فى رسالة التربيع والتدوير للجاحظ : « وإن هذه الأمور هى خصائصك التى بها تكلف ، ومعانيك التى بها تلهج » ، وفيها فى موضع آخر : « وهل بدّ للحقيقة من خصائص أسباب وأعيان علل » .

وهذا الجمع مع شهرته فى الاستعمال لم يرد فى معاجم اللغة .

وقد وقع السؤال عن مفرده ، وتلمست هذا فى المعاجم التى بين أيدينا فلم أقف على شىء ، كما أهمل الجمع نفسه .

وكل ما وقفت عليه فى هذا أن الزمخشرى فى مفصله فى مبحث الفعل قال : « ومن خصائصه دخول قد » فقال ابن يعيش فى شرحه له : « وأما خصائصه فجمع خصيصة ، وهى لوازمه المختصة به دون غيره » . ويبدو أن خصيصة فى الأصل خصيص فى معنى مخصوص ، ثم ألحقت بها التاء علامة على النقل من الوصفية إلى الاسمية ، كالنطيحة والذبيحة والأكيلة وصوغ فعيل فى معنى مفعول يراه بعض النحويين قياسيا إذا لم يصغ من الفعل فعيل فى معنى فاعل . وهذا الشرط متحقق فى مسألتنا ، ولا يرى بعض النحويين قياسه البتة .

ومما يذكر فى هذا المقام أن الذى يستعمل كثيرا فى معنى واحد الخصائص الخاصة أو الخاصيَّة . وفى رسالة التربيع والتدوير : « وما هذه الخاصية التى منعت من هذا المعنى » وجمع الخاصة الخواص ؛ كما لا يخفى . وورد فى النشر ١ ــ ٦ : « وهذه أشرف خصيصة من الله تعالى لهذه الأمة » .

٥٩ ــ الخضراوات : الخضروات

يستعمل الكتاب اليوم هذه الكلمة ، ويرسمونها بالصورة الثانية بدون ألف بعد الراء . ففى الرسالة العدد (٦٣٢ ص ٨٧٠) : « ٦٠٠ رطل من الخضروات » . والصواب فى الرسم الصورة الأولى . إذ الخضراوات جمع الخضراء فمثلهما مثل صحراء وصحراوات . وقد سوّغ جمع الخضراء جمع تصحيح مع كونه وصفا على فعلاء التى مؤنثها أفعل ، أنه فى معنى الأسماء ، ولولا هذا لم يستقم لها هذا الجمع ، بل جمعها خُضْر .

قال فى المصباح : « قولهم : ليس فى الخضراوات صدقة هى جمع خضراء ، مثل حمراء وصفراء . وقياسها أن يقال : الخضْر كما يقال الحمر والصفر ، لكنه غلب فيها جانب الإسمية ، فجمعت جمع الاسم ؛ نحو صحراء وصحراوات ، وحلكاء وحلكاوات وعلى هذا فجمعه قياسى ؛ لأن فعلاء هنا ليست مؤنثة أفعل فى الصفات حتى تجمع على فعْل نحو حمراء وصفراء ، وإذا فقدت الوصفية تعينت الاسمية » وقد التحقت كلمة الخضراء بالأسماء من قبل أنها لا يراد بها ذات اللون أيا كان نوعها حتى تشمل القبة الخضراء مثلا ، وإنما يراد بها هذا الصنف المخصوص الذى يؤكل فى العادة أخضر ، وفى الحديث : تجنبوا من الخضراء ماله رائحة ، يعنى الثُوم والبصل والكراث .

ويقال للخضراوات الخُضَر ، وهو فى الأصل جمع الخُضْرة ، أطلقت الخضرة وهى الأصل مصدر اللون على هذه الأصناف . ومن شواهد هذا الاستعمال قول الراجز :

إذا شكونا سنة حسوسا تأكل بعد الخضرة اليبسا

يقال سنة حسوس : تأكل كل شىء ، وأراد تأكل بعد الأخضر

اليابس ، فوضع الخضرة موضع الأخضر . وفى القاهرة « سوق الجملة للخُضَر والفاكهة » والخضر جمع الخُضْرة من هذا . ويقال فى هذا المعنى أيضا الخُضَارة . وفى القاموس : « وخُضر البقول كالخضارة » وقول العامة الخضار إما أن يكون من إشباع الخضر وإما أن يكون اختصارا من الخضارة .

٦٠ ـ دأب المصريين الدفاع عن الوطن ، ضد كل اعتداء

يكثر استعمال « ضدّ » هكذا . وكأن المستعمليه يخالونه ظرفاً : فهم يلزمونه النصب ، ولا يدعونه يتغير عن هذه الصيغة ، كما يفعل بالظروف والأدوات : وترى فى الرسالة (العدد ٦٣٣) : « هذه النقَدات الجارحات » ، التى أرسلها لورنس من طريق قصصه ، أثارت ثائرة النقاد عليه ، وأحفظتهم ضِدُّه » . والمعروف فى اللغة أن الضِدّ من الأوصاف : تقول : هو ضِدُّ فلان ، وهما ضدان ، وهم أضداد . وفى مزدوِجة أبى العتاهية :

لكــل إنسان طبيعتــان خير ، وشر : وهما ضِدّان

وتقول : أتيت بضدّ ما تفعل ؛ ولهم فى هذا فعل : يقولون : أضَدّ الرجل : وفى أفعال ابن القوطيّة « أضْدَدْت : أتيت بالضد ، وهو خلاف الشىء » . ويبدو لى أن المحدَثين أتُوا فى استعمالهم الضد على غير وجهه من قبل الترجمةِللأساليب الفرنجية . فقد جعلوا كلمة ضد ترجمة لكلمة كُنْتر contre الفرنسية . وهذه الكلمة فى الفرنسية ليست من الأوصاف ، بل هى من أدوات الوصل والربط ؛ ولذا فهى عندهم من الكلمات التى لا يدخلها التصريف والتغيير ؛ وهم يقولون : يتكلمون خلاف ما يفكرون .

Ils parlentcontne ce qu'ils pensenr

فتبعهم كتابنا فقالوا : يتكلمون ضد ما يفكرون . وقد علمت أن هذه الترجمة ليست دقيقة وفق الصواب فليس من الدقة أن تضع الوصف موضع الأداة ، وتعطى أحدهما حكم الآخر ، فذلك جمع بين الضب والنون . وقد يخطر للباحث فى هذا الأسلوب أن يخرّجه على أن « ضد » حال ؛ فإذا قلت : تَشُنُّ الدولة الحرب ضد الأعداء الثلاثة : الجهل والمرض والفقر ، فالمعنى تشن

الدولة الحرب فى حال أنها ضد هذه الأعداء . ولكن مثل هذا لا يقصده مستعملو هذا الأسلوب وإنما يريدون أن الدولة تشن الحرب على هذه الأعداء ، فضِدّ فى منزلة حرف الجر أو حرف الوصل والربط وقد تقول : نحارب دولة ضدّ دولة ، وهنا لا تستقيم الحالية ؛ إذ إن دولة من النكرات ، ولا يأتى منها الحال فى مطَّرد أمرها ، وقياس مثلها . ولعل الكتاب بعد هذا يعدلون عن هذا الأسلوب السقيم .

٦١ ـــ دخل الطلبة المدرسة اثنين اثنين

يتردد هذا الأسلوب فى الدلالة على تكرار العدد ، فيكررون اسم العدد كما ترى والمعروف عن العرب فى هذا أن يأتوا بلفظ واحد بدلا من العدد المكرر ؛ فيقال : دخل الطلبة المدرسة مثنى أو ثُناء ، يعدلون إلى إحدى هاتين الصيغتين عن اثنين اثنين . وهكذا يقولون : دخلوا أُحاد وموحد ، وثلاث ومثلث ، ورباع ومَرْبع . وفيما جاوز هذه الأعداد خلاف طويل الذيل بين علماء العربية لا يعنينا تفصيله وبسطه فى هذا المقام . وقد ذكرت هذا حين وقع نظرى فى صحيفة أخبار اليوم ٣ / ٥ / ١٩٤٧ على النبأ الآتى : « اتفق ستون من طلاب جامعة لوفان على أن يخرجوا من جامعتهم اثنين اثنين فى الساعة التاسعة صباحا » وقلت : إن هذا خطأ من الكاتب لم يوافق الاستعمال العربى الصحيح ، ولو توّخاه لقال : على أن يخرجوا من جامعتهم مثنى ، أو ثناء . وقد كنت مقتنعا بهذا الحكم منذ قراءتى لشرح الأشمونى ؛ فقد وقفت حين ذاك فى حواشى الألفية للشيخ يّس على قوله : « لا يقال : جاءوا واحدا واحدا ، ولا اثنين اثنين ؛ لأن العرب قد عدلوا عن ذلك إلى أحاد ومثنى ، وكذا أخواتهن فهذا من الأصول المهجورة نص عليه فى الدُرّة » . ورجعت إلى الدرة ، وهى دُرَّة الغواص للحريرى ، فألفيت النقل صحيحا لم يخرم منه الشيخ يس حرفا . وأردت التثبت والتوسع فى هذه المسألة فرجعت إلى ما كتبه الشهاب الخفاجى على الدرة ؛ فقد كنت أعلم أنه كثيرا ما يتعقب الحريرى فى تخطئته للأساليب الجارية . ويكر عليه كر الناقد البصير . ولقد ألفيت الشهاب الخفاجى يخطىء الحريرى فى هذا الحكم ، ويصوب تكرير العدد فيما أسلفت ، ويسوِّغ أن يقال : دخل الطلبة المدرسة اثنين اثنين ، وإنى

أسوق إليك كلامه ، ثم أناقشه فيه : قال الشهاب : « تخطئتهم فى استعمال واحدا واحدا إلى آخر ما ذكره للدلالة على التكرير خطأ ؛ لأنه مقيس كثير فى كلام العرب ؛ كما قال الشاعر :

إذا شربنا أربعا أربعا فقد لبسنا الفرو من داخل

ولو لم يكن أصلا شائعا لما كان أحاد معدولا عنه ، وكان العدل فيه تقديريا ، ولا قائل به . وفى شرح الكافية للحديثى : أسماء العدد المستعملة للتكرير المعنوى بلفظها مطردة . وإنما عدل ليكون نصا فيما قصد به ؛ فإن ثلاثة ثلاثة مثلا يحتمل التأكيد بخلاف صيغ أحاد وموحد » . وترى أنه رد على الحريرى بأمرين : الأول أنه مقيس ؛ وهذا لا ينازع فيه ولا يجحد ، فلا فرق بين قولك : أعط المساكين درهمين درهمين ، وقولك : جاءوا اثنين اثنين فى مجرى القياس . والثانى أنه كثير الاستعمال . وهذا إذا صح كان هدما لكلام الحريرى ونقضا أى نقض له . فإن الحريرى بنى حكمه على أن هذا أمر اطرحه العرب وأهملوه وهجروه ، وما اطرحه العرب فهو مطرح ، وإن سوّغه القياس على النظائر والأمثال . ونرى أن الشهاب لم يجىء فى سبيل دعواه كثرة الاستعمال لما أنكره الحريرى بشىء يذكر ، ولا سلطان مبين . فكل ما أورده قول الشاعر : إذا شربنا أربعا أربعا ، والظاهر أن الشاعر يريد :
إذا شربنا أربعا من الأكؤس ثم أربعا منها ، وعلى ذلك لا يكون المقام لرباع ؛ فإنه لو قال : إذا شربنا رباع كان المعنى : أننا طوائف ، كل طائفة أربعة فى حال الشرب كما لو قيل : خرجنا رباع أى خرجنا طوائف كل طائفة أربعة ، ولو أراد هذا لكان المقام لتأنيث العدد فيقول : إذا شربنا أربعة أربعة . وهذا يحصل لو شرب كل واحد من الطؤائف كأسا واحدة ، ولا يؤدى هذا إلى ما رتب عليه وقدر من قوله : فقد لبسنا الفرو من داخل ، أى عمنا الدفء أو غمرنا الحر ؛ فإن ذلك لا يكون بالكأس الواحدة . فترى أن الشهاب ركب الشطط فى هذا الاستدلال . على أنه لم يحلّ الشاعر صاحب هذا البيت بما يرفع الجهالة عنه حتى نعلم حاله فى الاحتجاج به . فلعله أن يكون من المولدين الذين لا يحتج بكلامهم . ويغلب على الظن هذا ، فإن المعنى الذى ذكره ، وهو لبس الفرو من داخل للكناية عن الدفء ، معنى غريب يأتى من التأمل والنظر ،

ولا يكون للعربى الساذج . ودعواه أن هذا الأصل لو لم يكن شائعا لم يكن أحاد معدولا عنه كلام لا يغنى عنه من الحق شيئاً . فكثير من الأشياء عدل عنها واقتصر على الفرع وأهمل الأصل إهمالا كليا . ألا ترى أن الأصل فى قولك : عسى زيد أن يقوم ، عسى زيد قائما ، ولو قيل هذا الأصل لوقع القائل فى الخطأ الفاحش ، وقد حكموا بالشذوذ على قول الشاعر :

أكثرت فى العذل ملحاً دائما لا تكثرن إنى عسيت صائما

وبعد ، فما زلت على رأيى الأول فى استهجان الأسلوب المدون فى صدر البحث ، ولا أزال كذلك حتى يثنينى عنه وجه صحيح .

٦٢ ـ الدردبيس خرزة للحبّ

وردت كلمة « الدردبيس » فى شرح الأشمونى فى مبحث مالا ينصرف ، ففسرها الصبان فى حاشيته بمعان منها المعنى المسطور : خرزة للحبّ . وأحس الإنبابى فى تقريره على الحاشية غموضا وإبهاما فى هذا المعنى ، فتصدّى لبيانه ومحاولة إيضاحه ، ويذكر الإنبابى أن نسخ الحاشية فى بعضها الحبّ بالحاء المهملة ، وفى بعضها الجُبّ بالجيم ، ويذكر أن الوجه الأول يوافق نسخ القاموس المطبوعة ، ثم يعرض لتفسير المعنى على الوجهين ، فعنده أن خرزة الحبّ جَرّة الماء . وقد رأى أن الحبّ فى هذا المقام هو الجرّة الكبيرة يكون فيها الماء ـ وهو فى هذا المعنى معرَّب عن الفارسية ـ ولا أدرى بماذا يفسر الخرزة ، فأما خرزة الجُبّ فى الوجه الثانى فهو يفسر الجُبّ بالبئر ، ويفسر الخرزة ـ نقلا عن بعض هوامش المحشى ـ بأنها الخرزة الموضوعة عليه . وكأنه يريد بها البكرة التى تعلق بها الدلىّ فيستخرج الماء وهذا فى اصطلاح الحجازيين الآن فيما أعلم .

وإذ كان الإنبابى قد شطَّ عن الصواب فى تفسيره ، فقد أحببت أن أبين عن الوجه فيه ، كيلا يغتر به من يقف عليه .

فقد كان نساء العرب يحرصن على أن يتحببن إلى أزواجهنّ ـ وكذلك النساء فى كل أمة وعصر ـ وكن يصطنعن لذلك ضروبا من السحر والرق ،

ويحملن مَعاذات وتمائم وخرزا : وكن يعتقدن أن هذه الأمور تعطف الأزواج عليهن ، فينزلن منهم منزلة الحظوة والرضا . ومن هذه الخرزات الدرديبس والفَطسة والقَبلة ، وكن ينظمنها فى مِنظمٍ أو قلادة ، يتقلدنها ، وتلقى المرأة على كل من هذه الخرزات رقية خاصة وهذا السحر يسمى تأخيذا . والتأخيذ أن تحبس المرأة زوجها عليها فلا يقرب غيرها ـــ وهو ما يدعى عند الناس اليوم بالربط ـــ وقد يكون التأخيذ للسحر الذى يحدث البغضة ، والتِوَلة لما يحدث الحبّ من السحر . ويروى أن امرأة جاءت إلى السيدة عائشة فقالت لها أأؤخذ جَملى ؟ فلم تفطن لها ، حتى فُطنت ، فأمرت بإخراجها . وأعود إلى حديث الخرزات ورقاها . فالدرديبس خرزة سوداء ، كأن سوادها لون الكبد ، إذا رفعتها واستشففتها رأيتها تشفّ مثل لون العنبة الحمراء ، توجد فى قبور عاد . وكان المرأة تقول فى رقيتها : أخّذته بالدرديبس ، تُدِر العِرق اليبيس . وقد فسر العِرق اليبيس بالذكر . وقد تكون ضربته مثلا ، تريد به القاسى من القلوب . وكانت تقول فى الفطسة : أخذته بالفطسة ، بالثُّوَبا والعطسة . وتقول فى القَبَلة : يا قَبلة أقبليه ، ويا كرّار كرِّيه . وقد ذكر الشاعر هذه الخرزات فقال :

جمّعن من قبلَ لهن وفطسة   والدردَبيس مقابلا فى المنظم

ومما يذكر فى هذا المقام أنه كانت لهن خرزة تدعى خرزة العُفْر ، وتشدها المرأة على حقويها لئلا تحمل .

٦٣ ـــ دفتر القيد

فى كل ديوان من دواوين الدولة دفتر معد لتدوين ما يصدر عن الديوان من الرسائل وما يرد إليه ، ومضامين تلك الرسائل ، والكاتب الذى يقوم على هذا الدفتر يسمى كاتب القيد ، وقد يقال له : كاتب القيودات بجمع القيود جمع القيد بالألف والتاء كالبيوتات والرجالات والصواحبات فى قوله ﷺ « إنكن صواحبات يوسف » .

وقد كنت أرى أن الصواب أن يقال كاتب التقييد ودفتر التقييد ؛ إذ المراد الدفتر الذى تقيد فيه الرسائل بكتابتها ، وليس من المادة فعل ثلاثى

حتى يكون مصدره القيد ولا يعرف القيد اسما للحدث وإنما هو ما يقيد به .
ووقفت على بحث لابن جنى[1] قد يصحح هذا المصطلح الديوانى . فالعرب تقول للفرس يدرك الوحش ضربة لازب ، ولا يدعها تفلت : قيد الأوابد — والأوابد الوحش — وقد تكرر هذا الوصف فى شعر امرىء القيس ، فهو يقول فى المعلقة :

وقد أغتدى — والطير فى وكناتها بمنجرد قيد الأوابد هيكل

ويقول فى غير المعلقة :

بمنجرد قيد الأوابد لاحه طراد الهوادى كل شأو مغرّب

والوصف بالقيد — وهو كما تعلم من الذوات لا يسوغ الوصف به ، وإنما يوصف بما ينبىء عن معنى وصفة — خارج عن المألوف ، فى حاجة إلى التأول والتخريج . وقد سلك ابن جنى هذا السبيل فأحسن ما شاء له الإحسان . وهو يرى أن القيد هنا مصدر وأصله التقييد فطرحت زائدتاه التاء وإحدى الياءين ، وجعل هذا من مظاهر نقض العادة فى العربية ، وهو يشبه إخراج الكلام على خلاف مقتضى الظاهر عند علماء البلاغة وجعل من طرح الزوائد وحده فى قولك جاء محمد (وحده) وأصله إيحاده ، إذ يقال أوحدته ، ولا يقال وحدته ، وقولهم عمرك الله إلا فعلت كذا ، أى تعميرك ، وقد عقد لذلك بابا فى الخصائص (الجزء الثانى ص ٤١٢) . فقيد الأوابد أصله تقييد الأوابد فخفف اللفظ بطرح زيادتيه ووصف به الفرس ، وهو مصدر مبالغة على حد قولهم هو عدل وزَوْر ، وهو كثير فى العربية .

وأبدى ابن جنى وجها آخر فى تخريج الوصف السالف ، وهو أن يكون من الوصف بالعين لتأولها بالمشتق فيراد بقيد الأوابد — والقيد هنا ما يقيد به — مقيد الأوابد على حد قول الشاعر :

فلولا الله والمهر المفدى لرحت وأنت غربال الإهاب

يريد بغربال الإهاب مخرق الجلد ، فقد استعمل العين استعمال الصفة المشبهة فأضافها إلى المرفوع كما لو كان صفه سواء ، وهذا باب فى العربية أفاض

(١) انظر الخصائص (الجزء الثانى) ولسان العرب فى قيد .

فيه سيبويه[1] وجعل المثال المشهور فيه قولهم « مررت برجل خزٍّ صُفتُه » .

وأعود بعد هذا إلى دفتر القيد ، فيجوز أن يكون المراد دفتر التقييد فأصير التقييد إلى القيد على طرح الزيادتين ، وقد سبق بهذا سماع فى قيد الأوابد . ويحتمل أن يكون المراد دفتر القيد أى ما يقيد به ، ويراد به الكتابة على سبيل التجوز ، إذ اشتهر أن الكتابة قيد كما قيل :

العلم صيد والكتابة قيده قيد صيودكِ بالحبال الواثقة

فكأنه قيل دفتر الكتابة . ويجوز وجه آخر وهو أن يراد بالقيد الدفتر نفسه وتكون الإضافة من قبيل إضافة المترادفين ، وهى جائزة عند الكوفيين إذا اختلف اللفظان كما فى قول الشاعر[2] :

فقلت انجوا عنها نجا الجلد إنه سيرضيكما منها سنام وغاربه

فقد قال : نجا الجلد والنجا هو الجلد .

٦٤ ــ دَقَّ الْجَرَسُ

هكذا ينطق بهذا التعبير ببناء دق للفاعل . وهذه العبارة شائعة فى ألسنة المشتغلين بالدراسة فى دور العلم . والوجه الذى لا غبار عليه ولا شبهة فيه أن يقال : دقّ بالبناء للمفعول ؛ فإن الذى يتولى الدقّ غير الجرس . وكأن هذا سرى إلى المعاصرين من العبارة الفرنجية . ففى الفرنسية : la cloche sonne أى يصوِّت الجرس أو يصلصل ، فحاذوا بالفعل « يصوت أو يصيت » أى يبدى صوتا ويُرن الفعل دق ، فجاءوا به مبنيا للفاعل . كما فى مرادفه الفعل الآخر فى الفرنسية . والفعل sonner فى الفرنسية يأتى واقعاً وغير واقع .

وقد وجدت شبيها بهذه العبارة قول الناس : أذَّن العصر . وإنما الوجه أن يقال أُذن العصر . وعرض لهذا صاحب المصباح ، وترى فيه : « قال ابن برى : وقولهم : أذن العصر بالبناء للفاعل خطأ . والصواب أُذن العصر

---

(١) انظر « الكتاب » جـ ١ ص ٢٢٨ .

(٢) هو عبد الرحمن بن حسان ، ونسبه بعضهم إلى أبى الغمر الكلابى ، وانظر الخزانة جـ ٢ ص ٢٢٧ .

بالبناء للمفعول مع حذف الصلة » .

وقد خرج بعض فضلاء الباحثين عبارة الأذان على المجاز العقلى ، على حد صام نهاره ، وقام ليله ، وهو باب واسع . فلا بأس باتباع هذا التخريج فى العبارة السابقة : دَق الجرس ، وهو من الإسناد إلى آلة الفعل ، وترى العامة يميلون إلى هذا النحو من الاستعمال ، فيقولون : المدفع ضَربَ ، الوابور صَفَر .

على أنه ليس مما هذا الكلام فيه نحو دَقّت الساعة خمسا من الساعات مثلا ، فإن فعل الدق منسوب إلى هذه الآلة على الحقيقة ، إذ كان الدق من أجزاء فى تركيبها ، وليس من فاعل خارج عنها .

٦٥ ــ ذهبت إلى عند أخى

لا يرى القارىء بأسا بهذا الأسلوب ، وكثيرا ما يراه فى كتابات المثقفين ولا يحس فيه ما ينبو عن سنن الكلام ، وهذا منكر فى العربية . وذلك أن كلمة عند ترد منصوبة ظرفا ؛ كقوله تعالى : ﴿ **لهم أجرهم عند ربهم** ﴾ ؛ وترد مجرورة بمن ، كقوله تعالى : ﴿ **قل كل من عند الله** ﴾ . قال النحويون : ولا تخرج عن هذين الوجهين . فإدخال إلى على عند كما فى المثال المسطور غير معروف عن العرب . وكأن ذلك لأن إلى لا تفيد معنى زائدا مع عند ، ولا يدعو إليها الكلام ألا ترى أن ذهبت عنده يؤدى معنى ذهبت إلى عنده كاملا غير منقوص ؟ فكان ذكر إلى مع عند ضربا من العبث ولغو القول . فمن ثم هجر العرب هذا الأسلوب واطَّرحوه . وما اطرحه العرب فعلينا اطراحه ، إذ كان علينا أن نتبعهم ونسلك سبيلهم فيما أخذوا من فنون القول وشعاب الحديث . فأما من مع عند فإنها تفيد من المعنى مالا يكون عند سقوطها ؛ فإذا قلت ذهبت من عند فلان ، فالمعنى أنك زايلته وانطلقت من حضرته ، ولو حذفت « إلى » استحال المعنى وتغير أيما تغير فلم يكن الحرفان من والى شرعا فى صحابة عند فى الكلام .

وقد دعا إلى هذا البحث أنه قد وقع فى مجلة الأزهر [١] هذا النص : « قال

(١) انظر ص ٦٧ ، من الجزء السادس من المجلد الثامن عشر .

أبو مخلد الطائى : جاء أبو العتاهية إلى عندى » فكتب إلى مكتب المجلة الأديب السورى أحمد محمد نصيب يذكر أن هذا الأسلوب شيء نكر ، ويسأل جلية الأمر فى هذا .

وقد بدا للقارىء أن أحدا لا يسعه إقرار هذا الأسلوب وإجازته ، فإنه خطأ صراح .

٦٦ ـــ الرآسة ، الرياسة ، الرئاسة

يطبق المعنيُون بالعربية فى هذا العصر ــ فيما أعلم ــ على إنكار الرئاسة مصدرا لرأس أى صار رئيسا ، ونفيها من حظيرة العربية . ثم هم بعد ذلك شريجان : ففريق يرى أن ليس مصدرا لرأس سوى الرآسة ، وفريق يرى أن من مصادرها الرياسة بالياء .

ومن الفريق الأول صاحب تذكرة الكاتب . فهو يقول فى ص ٨١ : إن الصواب أن يكون المصدر على فَعَالة . وعذره فى ذلك أن صاحبى المصباح والأساس اقتصرا على الرآسة بالفتح .

والفريق الآخر يصححون الرياسة ، ويضيفونها إلى الرآسة فيما صح من مصادر هذا الفعل . وقد وجدوا مستندهم فى الصحاح ومختار الصحاح والتاج واللسان .

ومن البين بعد هذا أن لا وزن لحظر الرياسة ؛ إذ وردت فى هذه الأمهات وعندى أن الرياسة بالكسر هو الأصل ؛ إذ هى ولاية ، وباب الولايات والحرف الفِعالة بالكسر ، وقد ورد[١] فيهما الفَعَالة بالفتح كالولاية والوكالة والدلالة ، فالرآسة داخلة على الرياسة متفرعة عنها . وقد غرَّ هذا المصدر على فعالة ، والوصف رئيس على فعيل ، صاحبَ أقرب الموارد فجعل من هذه المادة صيغة رَؤُس رآسة ، وما علمنا ذلك وارداً فى دواوين اللغة ، وقد علمت أن الرآسة فرع على الرياسة . على أنك تعلم أن العرب قالت : سلم سلامة فهو سليم ، وما علمناهم قالوا : سَلُم .

---

(١) نفس المصدر السابق .

إن همى فى هذا البحث أن أناقش رأى الفريق الثانى الذى ينكر الرئاسة ، ويقر الرياسة ، فقد كان يخالجنى الشك فى هذا منذ حين ، وكنت أقول : إن الرئاسة لا محالة أنها هى الأصل ، فأما الرياسة فتخفيف لها . ومعنى هذا أن فى الكلمة لغتى التحقيق للهمزة وتخفيفها ؛ فما بالهم يمنعون الأصل ويجيزون البدل ! وقلت لنفسى : إن بعض أوجه التخفيف للهمز التزمه العرب كما فى يَرى ويُرى ومُرٍ ، فعسى أن يكون هذا من هذا القبيل . ولكنى رأيت العلماء قد توفروا على النص على ما كان من هذا الباب وما عهدتهم ذكروا منه الرياسة .

وسألت نفسى : ما الذى حمل القوم إذاً على إنكار الرئاسة ؟ إذ لابد من حافز وداع إلى هذا الرأى الذى دانوا به . وقد بدا لى أن مرجع ذلك ما رأوه فى المعاجم المطبوعة ، فلم يروا فيها الرئاسة ، فقالوا ما قالوا .

وعّولت بعد هذا على مراجعة ما يتيسر من المخطوطات لدواوين اللغة علها أن تنير لى السبيل .

وقفت على أفعال ابن القطاع فوجدت فيها هذا النص : « رأس على القوم رئاسة : صار رئيسهم » هكذا رئاسة بالهمز فى النسخة المخطوطة الشنقيطية المحفوظة بدار الكتب رقم ١٣ لغة . ورجعت بعد إلى كتاب أفعال ابن القوطية الذى هو أصل كتاب ابن القطاع والكتاب مطبوع فى أوربة طبعاً صحيحاً على وفق نسخة جيدة فوجدت فيها رئاسة هكذا بصورة الهمزة وبنقط الياء ، ومعنى هذا الوضع أن الكلمة تقرأ بالهمزة والياء فيقال فيها رئاسة ورياسة[1] : وقد عزز هذا أنى رأيت فى نسخة مخطوطة للصحاح مضبوطة جيدة رئاسة بهذا الوضع كما وجدتها فى ابن القوطية ، ورأيت فيه الذئب والبئر هكذا أيضاً مما فيه التحقيق والتخفيف ، على حين أنى رأيت فيه : « الثائب الريح الشديدة تكون فى أول المطر » بالهمز فقط دون نقط إذ كان لا يخفف مثل هذا بالياء الصريحة بل بين بين كما هو معلوم . فبعد هذا وقر فى نفسى أن الرئاسة بالهمز من مصادر رأس كالرياسة والرآسة .

ومما أذكره فى هذا المقام أن هذا المصدر ورد فى قصيدة ابن الرومى التى

(١) انظر المطالع النصرية ص ١٤٨ من طبعة الخشاب .

يفضّل فيها النرجس على الورد إذ يقول :

أين الخدود من العيون نفاسة ورياسة ! لو لا القياس الفاسد

وتراه هكذا رياسة بالياء فى أسرار البلاغة ص ٢٤٨ وفى أمالى القالى ج ١ ص ٢٧١ .

وتراه فى ديوان ابن الرومى طبعة كامل كيلانى : رئاسة ، وهذا صحيح عندى على ما بينت لك .

٦٧ ــ الرسالة الشوئية ، الشُوّية

وقع البحث فى النسبة إلى شو ، وهو الكاتب الإنجليزى « برناردشو » الذى طبق ذكره الآفاق بما أبدع من قصص سارت مسير الشمس فى الشرق والغرب .

و « شو » هذا اللفظ يلحق بما وضع فى العربية على حرفين ثانيهما حرف علة ؛ كلو ، وفى ، ولا . وتوجب قواعد النحو أن تزاد أمثال هذه الكلمات الثنائية عند النسب حرفا لتحور ثلاثية ، فيلحقها علم الإضافة بعد اكتمالها . ومن الجلى أنه لا ينسب إلى هذه الحروف إلا بعد أن تجعل أعلاما على أنفسها أو على غيرها فإذا أكثر إنسان من لفظ لو صح أن ينسب إلى هذا اللفظ ، وترى أن (لو) فى هذا الموطن علم على لفظها . وقد يسمى من يغلب عليه لولّوا . ولو أريد إعرابها بعد التسمية فلابد من ردها ثلاثيةاً يضا .

وتثليث هذه الثنائيات بتضعيف الحرف الثانى ، فيقال : لوّ ، وفىّ .. ومن شواهدُ ما نحن فيه قول الشاعر :

ألام على لو ، ولو كنت عالماً بأذناب لو لم تفتنى أوائله

وعلى هذا إذا نسب إلى لو قيل : لوّىّ .

وعلى مثالها إذا نسب إلى (شو) قيل : شوّىّ .

ويرى بعضهم بدلا من تضعيف الحرف الثانى أن يزاد همزة ، أيا كان الحرف فيقال فى النسب إلى لو على هذا : لوئى .

وعلى غرار هذا يقال فى النسب إلى (شو) : شوئى .

وعلى هذا النهج جرى كاتب مقال « فجيعة الشرق فى مهاتما الغرب » المنشور فى مجلة الأزهر (جزء ربيع الأول ١٣٧٠) إذ يقول : « وقبل أن نخوض فى جوانب الرسالة الشوئية المتشعبة ، نحب أن نلم على عجل بنشأة الأديب التى كان لها أثر عميق فى توجيهه » .

وقد كان الوجه الأخير فى النسب موضع إنكار . ذلك أنك لا تكاد تجد فى كتب الصرف غير الوصية بتضعيف الحرف . ولكنا نرى فى شرح الرضى للشافية ٢ / ٦٠ : ولوّىّ ، ولوئى ، فيمن يكثر لفظه لو ، وكتب الفضلاء المحققون للكتاب : « فى بعض النسخ سقطت كلمة (لوئى) ، والصواب ثبوتها . وأراد الشارح بذلك الإشارة إلى ما حكى عن بعض العرب : من أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة همزة على الإطلاق ، فيقول : لائى ، وكيئى ، ولوئى ، وما أشبه ذلك » .

وهذا الكلام مأخوذ من كلام الرضى[1] ، وقد أحببت أن أسوقه لما فيه من تجلية البحث : وإذا كان ثانى الثنائى حرف علة وجب تضعيفه إذا أعربته ، سواء جعلته علما للفظ أو لغيره : نحو لو ، وفى ، ولا ، وهو ، وهى . تقول : هذا لو ، وفى ، ولاء ؛ زدت على ألف لا ألفاً آخر ، وجعلته همزة تشبيها برداء وكساء . وإنما وجب التضعيف لأنك لو أعربت بلا زيادة حرف آخر لسقطت[2] حرف العلة للتنوين ، فيبقى المعرب على حرف واحد ، ولا يجوز .. وحكى عن بعض العرب أنه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة بكل حال ؛ نحو لوء ، وفىء ، ولاء ، والأول — أى التضعيف — أولى ؛ لكون المزيد غير أجنبى » .

٦٨ — زرتك أمس الأول ، وقدم محمد أوّل أمس

يتردد مثل هذا كثيراً ، ويعنى بأمس الأول وأول أمس اليوم الذى قبل أمس ، وأمس هو اليوم الذى قبل يومك . فتقول : حدث هذا الأمر أمس

(١) شرح الكافية ٢/١٤١ .

(٢) يجرى الرضى على تأنيث الحرف لتأويله بالكلمة ، ولذلك يؤنث الفعل له .

الأول أو أول أمس إذا حدث ليومين خلوا من اليوم الذى تتحدث فيه . وفى صحيفة المصرى الصادرة فى يوم ٢٧ / ١١ / ٩٥٠ : « وكنا قد أشرنا أول أمس إلى عزم الولايات المتحدة على التوسط لتسوية الخلاف القائم بينهما » .

والاستعمال العربى الفصيح فى هذا أن يقال : زرتك أول من أمس ، أى فى يوم أسبق من أمس ، وهو اليوم الذى يسبق اليوم الذى قبل يومك ، وفى مثال صحيفة المصرى السابق ، يقال : وكنا قد أشرنا أول من أمس ، وهكذا . فهذا الذى ينبغى أن يجرى عليه الناس وفقا لما أثر عن العرب . فقد جاء فى اللسان فى (أمس) : « ابن السكيت : تقول : ما رأيته مذ أمس : فإن لم تره يوما قبل ذلك قلت : ما رأيته مذ أول من أمس » .

وإذا رأيت محمداً لثلاثةأ يام خلون قلت : رأيت محمداً مذ أول من أول من أمس ولا تجاوز العرب فى أمس ذلك ؛ قال فى اللسان فى (وأل) : « تقول : ما رأيته مذ أمس : فإن لم تره يوما قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أول من أمس ؛ فإن لم تره مذ يومين قبل أمس قلت : ما رأيته مذ أوّل من أول من أمس ، ولم تجاوز ذلك » .

وفى فصيح ثعلب (باب حروف منفردة) : « وتقول : ما رأيته مذ أول من أمس ، فإن أردت يومين قبل ذلك قلت ما رأيته مذ أول من أول من أمس ، ولا تجاوز ذلك » وقال شارحه الهروى : « أى لا يقال إلا ليومين قبل أمس ، وأمس هو اسم اليوم الذى قبل يومك » .

ولم أر عبارة « أمس الأول » فيما وقفت عليه . فأما « أول أمس » فقد جاءت فى سينية البحترى ، ويعنى به بَدْءَ أمس وبُكرته . قال البحترى :

وكأن الوفود ضاحين خسْرى ... من وقوف خلف الزحام وخُنْس
وكأن القيان وسط المقاصيـ ... ـر يرجعن بين حُو ولُعْس
وكأن اللقاء أول من أمـ ... ـسِ ووشك الفراق أول أمس

فهو يقول : كأن اللقاء كان فى اليوم السابق لأمس . وتراه قال فيه : أول من أمس لا أمس الأول . ويقول : كأن الفراق كان بعد يوم اللقاء فكان أمسِ ، فما أسرع الفراق بعد التلاق ! وقد جعل الفراق فى غُدْوة أمس ليكون

أقرب إلى يوم التلاق ؛ إذ لم يكن فى آخر أمس . وحسبك بكلام البحترى هذا مقنعاً فى أن تعدل عن استعمال « أول أمس » حيث يجب أن يوضع « أول من أمس » .

٦٩ ــ الزَلَط

تطلق هذه الكلمة فى العامية على مُلْس الحجارة الصغيرة . والواحد زَلطة . وقد عرض لها صاحب تهذيب الألفاظ العامية (ج ٢ / ٢١٩) وذكر أن عَربيتها الحيدار . والحيدار : ما صَلُب من الحصى . وقد وقفت على أن الكلمة محرَّفة عن الزلة . ففى القاموس أن الزلة ــ بكسر الزاى ــ الحجارة أو مُلسها . وفى اللسان عن الفرّاء أن الزلة الحجارة اللمس . والغريب فى هذا التحريف إبدال التاء طاء ، ولو كانت تاء ممطولة (مفتوحة) لقرب هذا التغيير . وقد وقفت على أن هذه الكلمة كانت فى لسان اليمن ، وكان من شأنهم أن يقفوا على مثل هذا بالتاء ، وقد أيد هذا أنى وجدتها مكتوبة بالتاء بخطّ اليمن القديم فى مختصر جويدى الذى أفرده لتعليم هذا اللسان . والوقف على تاء التأنيث بالتاء لا بالهاء لغة مشهورة دوّنها النحاة . ويذكرون أن قائلا قال : ياأهل سورة البقرَتْ ، فأجابه من قال : والله لا أحفظ منها آيتْ . وبذلك يقرب اللفظ العاميّ من اللفظ اليمنيّ . وأرى أن هذا اللفظ لكونه يمنياً لا مضرياً مرّ به أصحاب المعاجم مرورا هينا فلم يذكروا له واحدا ، ولم يسردوا تصرفات مادَّته . وترى اللسان العامى حين استدخل هذه الكلمة صاغ منها ما بدا له من التصاريف . فقالوا زَلط الحائط أى خَلقه ومَلسه . وجعلوا منه واحدا وجمعا ؛ كما سلف .

٧٠ ــ زينب الصبّاغ ، الذرة الشامىّ

١ ــ يجرى الأسلوب الأول « زينب الصباغ » فى هذه الأيام . يجعلون « الصباغ » وما جرى مجراه لقبا للأسرة لا يتغير ، ويلزم حالة واحدة . فيقال : خالد البناء ، وفاطمة البناء وهكذا دون تفريق فى ذلك بين حالتى التذكير والتأنيث ، وقد أخبرنى ذو علم باللغات الغربية الحية أن القوم فى اسم

الأسرة فريقان : فريق يرى جمود هذا الاسم ، فلا يختلف فى تذكير ولا فى تأنيث . وهم الذين يتكلمون اللغات الجرمانية (الإنجليزية والألمانية) ، والذين يتكلمون اللغات اللاتينية (الفرنسية ، والايطالية ، والإسبانية) ؛ وفريق يرى التفريق فيه بين حالتى التذكير والتأنيث ، فيلحق اللقب إذا كان جاريا على المؤنث علم التأنيث عندهم . وهم الذين يتكلمون اللغات السلافية ، ومنهم أمم الروس .

وسنة العرب فى ذلك أن الصباغ مثلا يكون لمن يتعاطى هذه الحرفة ، فإذا شهر بها كان ذلك لقباً له ، وقيل : فلان الصباغ ليتميز عمن يشاركه فى اسمه وليس بصباغ .

فإذا كان له ولد مثلا وأريد نسبته إليه قيل : خالد الصباغى وفاطمة الصباغية بأداة النسب . وقد كان فى الأنصار قطان مدينة الرسول عليه الصلاة والسلام بنو عدى ابن النجار ، فكان يقال لمن ينسب إليهم النجارى والنجارية ؛ وفى الروض الأنف للسهيلى فى حديث زواج هاشم بن عبد المطلب جد الرسول عليه الصلاة والسلام ، « وذكر نكاح هاشم سلمى بنت عمرو النجارية » .

فترى أن أهل عصرنا استنوا سنة فريق من الغربيين فى لقب الأسرة ، فلا يفرقون فيه بين تذكير وتأنيث ، وتنكبوا سنة العرب .

وقد جاء فى صحيفة الرسالة العدد (٦٨٦) مقال عن وردة اليازجية ، جعل الكاتب عنوانه « وردة اليازجى » واليازجى كلمة تركية معناها الكاتب ، وقد جرت حينا من الدهر على ألسنة الناس لا سيما فى بلاد الشام على عهد الحكم التركى ، وعوملت معاملة المفردات العربية ، وصارت لقبا لأسرة اشتغل أهلها بالأدب ، وكان لهم عليه فضل عظيم ، منهم ناصيف اليازجى وابراهيم اليازجى . والمتبادر فى العبارة السابقة أن يكون « اليازجى » وصفا لوردة فيكون مما نتحدث فيه ، ويكون هذا من الكاتب جريا على المألوف فى هذه الأيام ، وقد يجوز أن يقرأ « وردة اليازجى » بجر اليازجى ، بالإضافة ، أى وردة المنسوبة إلى اليازجى فلا يكون مما نحن فيه ، ولكن هذا خلاف المتبادر .

٢ ـــ وتجرى العبارة الثانية : « الذرة الشامى » كثيراً على ألسنة الناس ، والذرة فيها علم التأنيث ، فالواجب أن يقال : الذرة الشامية ، ولست أدرى مأتى هذا الزيغ عن الصواب ولا مرده . وقد يخرج هذا على تأويل الذرة بالنبت ، ولكن مثل هذا التخريج يلجأ إليه فيما سمع من العرب ، كما قال بعضهم « إن فلانا رجل لغوب أتته كتابى فاحتقرها » فأنث الكتاب لما ذهب فيه مذهب الرسالة .

٧١ ـــ السبْحة ، التسابيح ، المِسْبَحَة

تستحب الشريعة الإسلامية للمؤمن فى بعض المواطن عددا من التسبيح ، والتحميد ، والتكبير ، وتطلب أيضا من المؤمن عدداً من الذكر يأتى به رغبة فى الثواب والعلى من الدرجات .

ففى صحيح البخارى ومسلم من حديث طويل : « تسبحون وتحمدون وتكبرون خلف كل صلاة ، ثلاثا وثلاثين » وفى صحيح مسلم : « من سبح الله دُبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين ، وحمد الله ثلاثا وثلاثين ، وكبر الله ثلاثا وثلاثين ، وقال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شى قدير . غفرت له خطاياه ، وإن كانت مثل زبد البحر » فى صحيح مسلم أيضا : « من قال سبحان الله وبحمده فى يوم مائة مرة غفرت له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر » .

وقد كان المسلمون فى مبدأ الأمر يستعينون على عدد هذه الأذكار بعقد الأصابع ، وما يزال هذا مألوفا عند كثير من الناس ، وهو أدنى إلى يسر الدين ، وأنأى عن مظاهر الرياء .

ولقد روى أبو داود والترمذى والنسائى عن عبد الله بن عمرو رضى الله عنهما قال : رأيت النبى ﷺ يعقد التسبيح بيده . وروى أبو داود أيضا عن يسيرة أن النبى ﷺ أمرهن أن يراعين بالتكبير أو التقديس والتسبيح ، والتهليل ، وأن يعقدن بالأنامل فإنهن مسئولات مستنطقات ، وظاهر أن الأمر ليس مقصورا على التسبيح وحده بل يراد التسبيح وقريناه التحميد والتكبير وإنما اقتصر على التسبيح لأنه المبدوء به فى أكثر الروايات . ويقول ابن حجر فى

فتح(١) الباری : « وقع فی أكثر الأحاديث تقديم التسبيح على التحميد وتأخير التكبير . وفى رواية ابن عجلان تقديم التكبير على التحميد خاصة ... وهذا الاختلاف دال على أن لا ترتيب فيها ، فقد صار التسبيح فى هذه المواطن يعنى به الأذكار الثلاثة . بل يعنى به غير ذلك من أنواع الذكر ؛ قال فى النهاية : « وقد يطلق التسبيح على غيره من أنواع الذكر مجازا ؛ كالتحميد والتمجيد وغيرهما » .

وقد كان بعضهم يستعين فى العد بالنوى ، وبعضهم بالحصى ، روى الترمذى والنسائى عن صفية قالت : دخل على رسول الله ﷺ وبين يدى أربعة آلاف نواة أسبح بهن . وروى أبو داود والترمذى عن سعد بن أبى وقاص رضى الله عنه أنه دخل مع النبى ﷺ على امرأة وبين يديها نوى أو حصى تسبح به . وفى طبقات ابن سعد أن سعد بن أبى وقاص كان يسبح بالحصى . وفى طبقات ابن سعد أيضاً عن أبى هريرة أنه كان له خيط فيه ألفا عقدة ، فلا ينام حتى يسبح بها .

وهذا هو الأصل فى اتخاذ السبحة : وقد استبدل بالعقد الخرزات تنظم فى خيط ويعد بها .

وجاء فى الأخبار تسميه الأداة التى يعد بها الذكر تسابيح وسبحة . ففى مسند الفردوس للديلمى عن على مرفوعا : نعم المذكر السبحة . وفى ابن أبى شيبة عن زادان قال : أخذت من أم يعفور تسابيح لها ، فلما أتيت علياً قال : اردد على أم يعفور تسابيحها .

وترى أنهم جعلوا لها اسمين من التسبيح : إذ كان التسبيح أول الأذكار وأظهرها فقالوا تسابيح وسبحة .

وظاهر الأمر أن الآلة تسمى تسابيح بصيغة الجمع ؛ إذ كانت كل نواة أو خرزة أو عقدة تسبيحة أى تعد بها التسبيحة بمعناها العام ، فهى عدة تسبيحات . ويرى الشهاب الخفاجى أن الآلة تسمى التسبيح ، وتجمع على التسابيح . وهو يقول فى شفاء الغليل فى حرف التاء : « تسبيح مصدر

---

(١) أبواب الإمامة من كتاب الصلاة .

سبح بمعنى قال : سبحان الله ، وبمعنى المسبحة ـــ ويقال لها السبحة ـــ »
وهو يستشهد بقول أبي نواس :

التسابيح في ذراعي والمصـ ـحف في لبتي مكان القلادة

والمألوف أن يحمل المتعبد سبحة واحدة لا سبحات ، وكذلك ما جاء في خبر أم يعفور السابق ، فالظاهر أنه أخذ منها سبحة واحدة . وسيمر بك كلام في بيت أبي نواس .

والسبحة صيغت من التسبيح ، كالسخرة من التسخير ، فأصلها التسبيح ثم سمي بها الآلة التي يعد بها التسبيح . وقد درجت المعاجم على إثبات هذه الكلمة والتعريف بها . وأهملت الكلمة الأخرى « التسابيح » وإنما أثبتها الخفاجي كما رأيت .

وهاك نصوص المعاجم في السبحة :

وفي اللسان : « والسبحة : الخرزات التي يعد المسبح بها تسبيحه » . وفي القاموس وشرحه : « (والسبحة) بالضم (خرزات) ينظمن في خيط (للتسبيح تعد) » وفي المصباح : « والسبحة : خرزات منظومة « وكأن إهمال المعاجم للتسابيح لأن هذا استعمال مجازي ، يتوقف على القرينة التي تصرف عن المعنى الحقيقي ، ولم يشتهر هذا المعنى في الكلمة حتى يكون من معانيها .

وترى السبحة كثيراً في مجاري الاستعمال ، وقد أورد السيوطي في رسالته « المنحة في السبحة » حديثاً مسلسلا بالسبحة ، ينتهي بالحسن البصري ويقول عمر المالكي الذي أخذ عنه : كذلك رأيت أستاذي الحسن البصري يحدث ومعه سبحة ، فقلت : يا أستاذ مع عظم شأنك وحسن عبادتك وأنت الآن مع السبحة ؟ فقال : شيء كنا استعملناه في البدايات ما كنا نتركه في النهايات ، وفي مطالع البدور (٢ / ١٣٩) : وأخذ يوسف بن تاشفين من عبيد بن المكين الصنهاجي ـــ وكان ملك إفريقية ـــ لما قبض عليه سبحة فيها أربعمائة حبة جوهر ، كل حبة قومت بمائة دينار » .

وتطلق السبحة أيضاً على صلاة التطوع ، وذلك أن الصلاة تشتمل على

التسبيح وهذا أيضا مجاز . فكأن السبحة تطلق على الآلة التى يعد بها التسبيح مجازاً من إطلاق الشيء على سببه ، وعلى الصلاة مجازاً من إطلاق الجزء على الكل ، وكلاهما مجاز مرسل . ويقول ابن الأثير فى النهاية « ويقال للذكر ولصلاة النافلة سبحة ؛ يقال قضيت سبحتى والسبحة من التسبيح كالسخرة من التسخير . وإنما خصت النافلة بالسبحة وإن شاركتها الفريضة لأنها نافلة كالتسبيحات والأذكار فى أنها غير واجبة » .

وإذا صح ما أسلفت من الأخبار التى فيها ذكر التسابيح والسبحة وأنهما يرجعان إلى الصدر الأول ، وإلى عصر على رضى الله عنه كانت هاتان الكلمتان عربيتين ، إذ صيغتا فى عصر الاحتجاج قبل فساد اللسان ، ولا يغض من عربيتهما أنهما لم تعرفا فى الجاهلية ؛ فبحسب الكلمة وثوقا بها أن تقع ممن يوثق بعربيتهم وممن لم يتسرب اللحن إليهم ، ويمتد هذا دهراً بعد الإسلام ، وقال فى المصباح : « قال الفارابى — ومعه الجوهرى — : السبحة : التى يسبح بها ، وهو يقتضى كونها عربية » . وفى الحق أن هذا هو ما ينبغى التعويل عليه ، والركون إليه .

وقد وقع من الأزهرى أن قضى بأن السبحة مولدة . ففى المصباح : « وقال الأزهرى : هى كلمة مولدة » وفى التاج : « وهى كلمة مولدة ، قاله الأزهرى » . وأكبر الظن أن الأزهرى يريد بتوليد السبحة أنها حدثت فى الإسلام ولم تعرف فى الجاهلية ؛ إذ كانت مقرونة بعبادة حادثة فى الإسلام ، ولا يريد بذلك ما اصطلح عليه المتأخرون . فعندهم أن المولد : « ما أحدثه[1] المولدون الذين لا يحتج بألفاظهم » وعلى هذا فمن الإسراف فى القول ما نقله صاحب التاج عن شيخه فى السبحة : « وقال شيخنا : ليست من اللغة فى شيء ، ولا تعرفها العرب . وإنما حدثت فى الصدر الأول إعانة على الذكر وتذكيراً وتنشيطا » . وقوله : « لا تعرفها العرب » إن أراد عرب الجاهلية فصحيح ، ولكن هل كل مالم يكن جاهلياً منكر فى اللغة وردّ على قائله وخلف من القول ! وإذا عرفت السبحة فى الصدر الأول فهل يقال : إنها ليست من اللغة فى شيء ! وترى نصاً معزوا لكتاب « الدرر المنتخبات المنثورة

(١) المزهر : النوع الحادى والعشرون .

فى الأغلاط المشهورة » على ما أثبت فى هامش التاج ولم يتيسر لى الاطلاع على هذا الكتاب ، وهاك النص « والسبحة مولدة ، وإطلاق التسبيح عليها غلط » . وهذا أيضاً مما لا يستحق أن يعاج عليه .

ويقول الشهاب فى التسابيح إنه أيضاً مولد ، وتارة يقول : إنه عامى . وقد عرض لهذا فى موضعين من كتابه « شفاء الغليل » . فى حرفى التاء والسين . وتبعه الشيخ مصطفى المدنى فى كتابه فى المعربات . وهو من مخطوطات دار الكتب المصرية ، وقد كان الشيخ مصطفى المدنى من تلاميذ البغدادى صاحب الخزانة . ويجعل الشهاب اسم الآلة التسبيح لا التسابيح ، فإن التسابيح عنده الجمع ، فالتسبيح عنده يرادف السبحة . وهو يقول فى حرف السين : « والمسبحة : ما يسبح به . والعامة تقول له تسبيح » . وقد علمت مما سلف لك فى حديث زادان وأم يعفور ذكر التسابيح على أنه اسم للآلة مفرد ، وأن ذلك كان فى زمن على رضى الله عنه ، فهو عربى صحيح .

وبعد هذا أعرض لحديث « المسبحة » . فقد درج الناس على استعمالها فى عصرنا وتراها فى الصحف والمجلات ، ولا تكاد ترى غيرها . وقد أنكرها بعض الباحثين ، ونفاهم من عداد المفردات العربية . وكانت الحجة فى هذا أنا لا نراها فى المعاجم ؛ فقد أغفلتها ؛ كما أسلفت آنفا .

والبحث فى « المسبحة » يعود إلى مسألتين :

الأولى : ما أوليتها ، وما تاريخ نشوئها ؟

والثانية : ما ضبطها ، وما شأنها فى القبول والإنكار ؟

فأما أوليتها فليس لدينا عليها سند قديم . وفى ديوان أبى نواس من أبيات يخاطب فيها الفضل بن الربيع :

أنت يابن الربيع ألزمتنى النسك وعودتنيه والخير عادة
فارعوى باطلى وأقصر جهلى وتبدلت عفة وزهاده
لو ترانى ذكرت بى الحسن البصرى فى حسن سمته أو قتاده
المسابيح فى ذراعى والمصحف فى لبَّتى مكان القلادة

ونرى « المسابيح » فى نسخة الديوان المطبوعة فى المطبعة العمومية فى مصر سنة ١٨٩٨ م ص ١٠٨ ، وهو أيضاً فى مخطوطة الديوان المحفوظة فى دار الكتب تحت رقم ٢٥ م أدب .

ونرى فى نسخة الديوان المطبوعة على الحجر فى مصر سنة ١٢٨٣ هـ : « التسابيح » بدل « المسابيح » . وهذا ما أثبته الشهاب الخفاجى ، كما ذكرت فيما سلف . وإذا صح ما فى النسختين السالفتين ، « المسابيح » كان ذلك إثباتاً للمسبحة . وذلك أن المسابيح جمع المسبحة ، بزيادة الياء ، وقد جاء هذا فى بعض الكلمات كالصياريف فى جمع الصيرف ، فى قول الشاعر :

تنفي يداها الحصى فى كل هاجرة نفى الدراهيم تنقاد الصياريف

وترى المسبحة فى كتابات القرن التاسع الهجرى . فقد جاء فى شرح بحرق للامية الأفعال التمثيل للمفعلة بالمسبحة . والمعهود عند من تقدمه التمثيل بالمكسحة . وبحرق لقب محمد بن عمر بن المبارك الحميرى الحضرمى . ولد سنة ٨٦٩هـ وله ترجمة فى الضوء اللامع وقد لقيه السخاوى وأثنى عليه . وفى رسالة السيوطى فى السبحة فى سياق قصة ساقها : « أخبرنى من أثق بقوله أنه كان مع قافلة فى درب بيت المقدس فقام عليهم سرية عرب وجردوا القافلة جميعهم وجردونى معهم فلما أخذوا عمامتى سقطت مسبحة من رأسى » والسيوطى كان يعيش أيضا فى القرن التاسع .

ونرى الشهاب الخفاجى بعد هذا يذكر المسبحة ، وظاهر كلامه أنها عربية عنده فقد ذكرها فى الكلام على التسبيح ولم يذكر أنها مولدة ، بل نراه فى حرف السين من شفاء الغليل يذكر المسبحة ولا يذكر السبحة ، كأن المسبحة أعرف من السبحة عنده والشهاب الخفاجى هو أحمد بن محمد ابن عمر ، توفى سنة ١٠٦٩ هـ .

وأما ضبطها فالأمر فيها لا يخرج عن صيغتين : المسبحة على صيغة اسم الفاعل من سبح ، والمسبحة على صيغة اسم الآلة .

فالضبط الأول يوجه بأنها لما كانت تعين على التسبيح أسند التسبيح إليها مجازا غير أن المعروف عن المسبِّحة أنها الإصبع التى تلى الإبهام . قال فى

المصباح : « والمسبِّحة اسم فاعل من ذلك مجازا . وهى الإصبع التى بين الإبهام والوسطى » وقال فى النهاية : « والمسبّحة الإصبع التى تلى الإبهام . سميت بذلك لأنها يشار بها عند التسبيح » فمن الخير أن ينآى بها عن هذا الاشتراك .

والذى تركن إليه النفس أن تضبط « المِسْبحة » على صيغة اسم الآلة . وقد علمت قبل هذا أن بحرقا مثل بها للآلة .

وإذا كانت المسبحة اسم آلة فإن قبولها يتوقف على سماعها من العرب ، أو ورودها على قياس صحيح .

فأما السماع فلا تبل أيدينا به فى هذا المضمار .

وأما القياس فإن اسم الآلة إنما ينقاس من الثلاثى . فهل ورد للتسبيح فعل ثلاثى ؟ .

وهذا موضع نزاع طويل الذيل .

فنرى ابن يعيش فى شرح المفصل (١ ٪ ١٢٠) فى الكلام على « سبحان » يقول : « وهو من المصادر التى لا تستعمل أفعالها ، كأنه قال : سبح سبْحانا ــ بتخفيف الباء كقولك كفر كفرانا ، وشكر شكرانا . ونرى مثل هذا فى الإتقان نقلا عن الكرمانى ففيه (فى النوع الأربعين) فى الكلام على « سبحان » : « وهو مما أميت فعله » يريد فعله الثلاثى : وحاصل هذا الرأى أنه لم يرد فى معنى سبّح سبَح ثلاثيا .

وهناك فريق يثبت سبَح فى معنى سبّح لغة . وهذا الفعل يتصرف عندهم هكذا سَبح ، يَسبَح ، سبْحانا . ونرى فى اللسان : « وسبح لغة » ، وفى القاموس « وسبح كمنع ــ سبحانا : قال سبحان الله » وزاد الشارح بعد قوله : « سبحانا » كشكر شكرانا . وفى لغة ذكرها ابن سيده وغيره . قال شيخنا : فلا اعتداد بقول ابن يعيش وغيره من شراح المفصل ، وقول الكرمانى فى العجائب : إنه أميت الفعل منه » .

وقد أنشد بعضهم فى إثبات سبح الثلاثى قول الشاعر :

قبح الإله وجوه تغلب كلما سَبَح الحجيج وكبروا إهلالا

فظاهر « سبح الحجيج » أن المراد : قالوا سبحان الله ، إذ كان ذلك قرين التكبير . وهذا الاستدلال ليس بالقوى . فمن القريب أن يراد بالسبْح فى البيت الإبعاد فى السير والسرعة ، وهذا من معانى سبح الثلاثى التى لا نزاع فيها. وسرعة الحجيج وسيرهم لا ينبو عن أن يقرن بالتكبير والتلبية . وإن كان المألوف عندهم ذكر سير الإبل عليها الحجيج ، كما قال الشاعر :

حلفت برب الراقصات إلى منى يغول الفيافى نصها وذميلها

وإذا ثبت « سبح » ثلاثيا فى معنى قال سبحان الله كان صياغة اسم الآلة منه قياسية كما هو معروف . ولا نظر إلى قصر بعضهم قياس الآلة على مفعَل ومفعال ؛ فجمهور الصرفيين على خلاف ذلك وأن من المطرد المنقاس مفعلة ويقول ابن مالك فى لامية الأفعال :

كمفعل وكمفعال ومفعلة من الثلاثى صغ اسم مابه عملا

ونرى للشيخ نظام الدين أحد شراح شافية ابن الحاجب رأيا غريبا فى قياسية اسم الآلة يهدم القياس ولا يتفق معه . فهو يقول : « هذه الأوزان الثلاثة قياسية لا من حيث إنه يجوز أن يشتق كل منها من أى فعل اتفق وإن لم يسمع ، بل من حيث إن كلا منها إن كان قد ورد به السماع فى فعل معين أمكن أن يطلق على كل ما يمكن أن يستعان به فى ذلك الفعل ؛ كالمفتاح فان كل ما يمكن أن يفتح به البيت يسمى مفتاحا وإن لم تكن الآلة المعروفة بذلك » .

وأقف عند هذا القدر من القول ، والله المستعان .

٧٢ ــ شَرْحُه

تستعمل هذه العبارة فى معنى مساوى الشيء ونظيره فى أمر من الأمور . وجاء فى مجلة الاثنين ١٦ / ٩ / ١٩٤٧ ما يأتى : « وأنا أيضا شرحه » . ويبدو لى أن الأصل شَرْجُهُ ، فصحَّف الجيم إلى الحاء ، ومثل هذا قد يقع فى اللغة . والشرْج فى اللغة من معانيه المثل والنظير .

٧٣ ـــ سُرعان ذا إهالةً

ورد هذا المثل فى شرح الأشمونى على الألفية ، فى مبحث : التمييز . وقد شرحه الصبّان فقال : « سرعان ـــ بتثليث السين والبناء على الفتح ـــ اسم فعل ماض ، أى سرُع ، وذا فاعل ، وإهالة تمييز محول عن الفاعل ، أى إخافة وإفزاعة ، ويجوز جعله بمعنى اسم الفاعل حالا ، قال فى القاموس : وأصله (أى أصل هذا المثل) أن رجلا كانت له نعجة عجفاء ، ورغامها ـــ وهو مخاط الأنف فى الخيل والشاء . وتراه بالغين المعجمة . وهو لغة فى : الرعام بالعين المهملة ، وقد أنكر بعض اللغويين فى هذا : الرغام ، وأوجب : الرُّعام ـــ يسيل من منخريها لهزالها ، فقيل له : ما هذا ؟ فقال : وَدَكُها . فقال السائل : ذلك . ونصب إهالة على الحال ، أى سرُع هذا الرغام حال كونه إهالة ، أو التمييز كقولهم : تصبب زيد عرقا . وهو مثل يضرب لمن يخبر بكينونة الشيء قبل وقته » ويقول الإنبابى فى تقريره : (قوله : حال كونه إهالة ، أى حال كونه مهيلا أى مخيفا لصاحبها ؛ لأن نزول الرغام دليل على موتها ، فكأنه يخبر بحصول الموت . وذلك الإخبار حاصل قبل موتها بالفعل . فظهر قوله : هو مثل الخ كذا سمعته من بعض مشايخنا) .

ونرى أن الصبان والإنبابى اتفقا على تفسير الإهالة بالإخافة والإفزاع . ولم نر هذا فى اللغة ، ولا يقال : شيء مهيل ، وإنما يقال : هائل أو مهول .

والذى غر الشيخين هو سبق المعنى إلى الذهن وغلبته ، ولو ألقيا بالا إلى المحاورة لفهما أن الإهالة هى : الودك أى الشحم . فإن صاحب الشاء يقول عن الرعام إنه ودك فيقول الآخر متهكما به : ما أسرع أن يكون هذا إهالة ودكا ؟ وبين الرعام والودك ما لا يسوّغ هذا الانقلاب السريع ؛ فإن الرعام أمارة الهزال وآيته ، والودك آية السمن والخصب .

والإهالة فِعالة فى وزنها ، ويقول اللغويون فى تفسيرها : هى ما أذيب من الشحم أو هى الشحم والزيت ، أو هى كل ما يؤتدم به . ويقال لما علا القدر من اللحم السمين : إهالة .

وفى اللسان فى بيان أصل هذا المثل أن رجلا كان يحمَّق — أى ينسب إلى الحمق — اشترى شاة عجفاء يسيل رغامها هزالا وسوء حال ، فظن أنه ودك فقال : سرعان ذا إهالة .

٧٤ — الصدارة

تجرى هذه الكلمة بمعنى التقدم والأولية على ألسنة النحويين ، فيقولون : أدوات الاستفهام تستحق الصدارة ، وأدوات الشرط لها الصدارة . ويقول الصبان فى حاشيته على الأشمونى فى مبحث التعليق لأفعال القلوب : « لأن إنّ أيضاً لها الصدارة » . وقد نرى هذه الكلمة فى كتابة المجيدين من العصريين ؛ ففى مشروع الرد على خطاب العرش المنشور فى اهرام يوم ٢٣ / ١٢ / ١٩٤٥ : « ويسر المجلس بعظيم الارتياح ، أن حكومة جلالتكم قد جعلت العمل لتحقيق الأغراض القومية فى مكان الصدارة من برنامجها » .

ولم أر هذا الحرف فى اللسان والقاموس والأساس ، ولكنى وجدته فى مستدرك التاج ، وعبارته : « والصدارة — بالفتح — التقدم » . ولم أقف على مصدر التاج فى هذا ، فهل نعول عليه فى إثبات هذه الكلمة ، ونثق به ، أم أنه اعتمد فى تدوينها على الشهرة واستفاضتها فى ألسنة معاصريه من المؤلفين فزعمها عربية وليست عربية ؟ إنى أميل إلى هذا الأخير . فكثيرا ما يفعل الزبيدى هذا فى استدراكه وان كان ينبه فى بعض الحين على شكه فى عربية مايثبته من هذا القبيل ؛ فهو يستدرك الأوضة إذ يقول : « بقى عليه (أى على صاحب القاموس) الأوضة — بالفتح — لبيت صغير يأوى إليه الإنسان » ثم قال : « كأنه من آض إذا رجع ، والأصل الأيضة إن كانت عربية » والأوضة تركية معناها الحجرة ، وتكتب فى التركية أوده . ويقول الزبيدى أيضاً : « ورجل قُزْعة — بالضم — للصغير الداهية . عامية » .

ومما يؤيد أن هذه الكلمة مولدة فى العصور الأخيرة أنى لم أجدها فى عبارات المتقدمين من النحاة وهم يعدلون عنها إلى غيرها من المادة كالصدر والتصدر والتصدير . ففى مفصل الزمخشرى . « وللاستفهام صدر الكلام » . ويقول ابن مالك فى الخلاصة : كذا إذا يستوجب التصديرا . ويقول الرضى فى

شرح الكافية ، فى باب الاشتغال : « ومن الواجب تصدرها كم » . ويقول ابن هشام فى التوضيح فى مبحث الابتداء : « الثالثة أن يكون لازم الصدرية » والصدرية — كما لا يخفى — مصدر صناعى معناه كونه صدراً . ويقول ابن هشام أيضا فى المغنى فى مبحث لا : « وتقدم معمول ما بعدها عليها فى نحو يوم يأتى بعض آيات ربك لا ينفع نفساً إيمانها الآية دليل على أنها ليس لها الصدر ، بخلاف ما ، اللهم إلا أن تقع فى جواب القسم فإن الحروف التى يتلقى بها القسم كلها لها الصدر » . ومما يقف النظر أن الصبان حين نقل هذا البحث عن المغنى عبر بالصدارة على مألوفه ومعتاده ، فهو يقول فى مبحث التعليق : « لكن فى المغنى ما يظهر به وجه التقييد ؛ حيث نقل فيه أن الذى اعتمده سيبويه أن لا النافية إنما يكون لها الصدارة حيث وقعت فى صدر جواب القسم » .

٧٥ — صفار اللون

يتردد هذا فى ألسنة العامة . ويظن كثير أن هذا لا يجافى العربية ، فالصفار كالسواد والبياض وعلى وزنهما ، وهذا يدخل على الوهم صحة استعمال الصفار . ولقد غر هذا الأستاذ اللغوى القدير عبد القادر المغربى ، فذكر فى كتابه « عثرات اللسان » الذى نشره فى هذه الأيام كلمة « الصفار » فيما تخطىء العامة فى شكله وضبطه وأقر الصيغة ، وإنما الخطأ عنده فى فتح الصاد وهى فى العربية مضمومة . على أنه يرى أن هذا الخطأ فى الشكل إنما هو على حسب ما فى المعاجم ، وهو يرى أن لا بأس بتصويب ما ينطق الناس بالفتح قياسا على السواد والبياض . وعندى أن الصغية والزنة خطأ فى اللغة ، وإنما هى الصُّفرة ، وما رأينا أحدا ذكر الصفار فى موضع الصفرة . وإنى أسوق كلامه فى كتابه ثم أعقب عليه : « صفار اللون صفرته . وصوابه ضم الصاد وهم يفتحونها ، ويقولون صفار البيض ، ورجع فلان بصفار الوجه . أقول : لكنى لم أجد كلمة صُفار إلا فى اللسان . وهذه عبارته : « والصفار صفرة تعلو اللون والبشرة وصاحبه مصفور ، وضبط الصفار بضمة فوق الصاد . وتبعه صاحب الموارد فقال : الصفار — بالضم — صفرة تعلو اللون والبشرة ، وانظر لماذا لم تكن صفار بفتح أولها كأخواتها : سواد وبياض

وخضار » . وأقول : إن الوارد فى اللسان هو الصفار على أنه داء يصفر منه اللون والبشرة ، ولما كان داء جاء على صيغة الأدواء « فُعال » ولم يجىء على صيغة اللون وانظر قوله : « وصاحبه مصفور » أى مصاب بداء الصُّغار وما عهد فى وصف اللون مفعول ، وإنما الوصف من الاصفرار أصفر كما هو معروف . والصفار داء فى البطن ويقول فيه صاحب القاموس ، إنه الماء الأصفر يجتمع فى البطن ، ويقول ابن القوطية فى أفعاله : « صُفِر صفرا . أصابه الصفار : داء فى البطن » فترى أن ليس حديث اللسان فى صَفار اللون كما فهم الأستاذ المغربى . وترى الأستاذ يثبت الخضار لونا للخضرة ، ولم أر هذا ، والخضار — كما فى القاموس — : اللبن يُمذق بالماء ويخلط . فالخضار والصفار لا سند لهما فى العربية ، وصفار البيض لا يقال ، وإنما هو صفرة البيض ، أو مُحّ البيض أو محته أو صفراؤه . ولا يقال : صفار الورق بالفتح ولا بالضم .

٧٦ — طلب يد فلانة

هذه عبارة حديثة عن معنى الخِطبة وهى تكثر فى ترجمة القِصص الأوربية ، فهى ترجمة للعبارة الفرنجية . ففى الفرنسية — كما فى لاروس ترجمة يد main — :

aspirer a la mani d ' une jeune fille

أى طمح إلى يد فتاة . وكأن هذا يؤدى عندهم معنى الخِطبة لأنه بها يسوغ للرجل أن يتناول يدها . وكانت قبل ذلك حِجراً عليه حراما . وقد وقفت فى العربية على ما يقرب من هذه العبارة . ففى اللسان فى ترجمة (حسس) النصّ الآتى : « وفى الحديث أن رجلا قال : كانت لى ابنة عم ، فطلبت نَفسها ، فقالت : أو تعطِيَنى مائة دينار . فطلبتها من حسى وبسى . أى من كل جهة » .

٧٧ — الطلبة المتفوقون

عهدى بصيغة التفوق وما تصرف منها ينكرها المعلمون ، والمصححون

لكتابات الإنشاء ، فتراهم يرَجمون مثل العبارة المسطورة ، ويستبدلون بها « الطلبة الفائقون » أو « الفوَقة » وإن فسرت كتب اللغة اللفظ الأخير (أى الفوقة) بأنهم الأدباء الخطباء ؛ فمما لا يخفى أن اللغويين قد يفسرون الشيء ببعض موارده ومعانيه ، أو — كما يقول المناطقة — يشيع عندهم التفسير بالأخص . فالفوقة جمع الفائق ، كالكملة فى جمع الكامل . وكان القياس أن يقال الفاقة بالإعلال . ومثله فى هذا الشذوذ الخونة ، والحوكة ، والخول والدول[1] ، والقود ، والغيب[2] وهذا من الشاذ فى القياس المطرد فى الاستعمال . والمخطّئون للتفوق فى معنى العلو والغلبة والبراعة ، لهم العذر . فالشائع فى هذا المعنى الصيغ الثلاثية ، كما فى قول العباس بن مرداس :

فما كان حصن ولا حابس — يفوقان مرداس فى مجمع

فأما التفوق فهو يشيع فى معنى آخر . يقال : تفوق الشرابَ : شربه شيئاً بعد شيء . وهو مطاوع فوّقته الشراب ، إذا سقيته إياه شيئاً بعد شيء ، ومنه حديث على رضى الله عنه : « إن بنى أمية ليفوّقوننى تراث محمد — ﷺ — تفويقاً » . وأصل هذا من الفُواق والفَواق ، وهو ما بين الحلبتين من الوقت ، وذلك أن الناقة تحلب ، ثم تترك ساعة لتدر ، ثم تحلب . ويقال : ما أقام عنده إلا فواقاً ، أى إلا زمن فواق .

ولقد حرصت بأن أجد سنداً لغوياً لتصحيح التفوق فى التميز ؛ إذ كان هذا مما اطرد فى الاستعمال ، حتى أصبح من العسير الإقلاع عنه . وأشهد لقد قرأت المادة فى اللسان والقاموس ، فما وقفت على بغيتى فيهما . وباحثت بعض شيوخ اللغة ، فذكر أنه كان يخطّىء هذه الصيغة ، ثم عدل عن ذلك ؛ لما ثبت له من ورودها ، وسألته مصدر ذلك ؟ فذكر أنه غَبِى عليه ذكره . ثم قرأت المادة فى الأساس ؛ فوجدت فيها ما ينفى الخطأ عن صيغة التفوق ، وما يقر الاستعمال العصرى . ففيه : « هو يتفوق على قومه » وفيه : « فوقته عليهم : فضلته » . وما كان أشد عجبى حين أمعنت النظر فى مادة القاموس ، فوجدت فيها ما فى الأساس ؛ ففيه : « تفوّق : ترَفع » . وعذرى فى أننى

---

(١) هو النبل المتداول .

(٢) جمع غائب ، كخدم وخادم .

لم أقف عليها أولا أنها ذكرت فى المادّة شاذّة مغمورة بغير نظائرها من الصيغ . وقد أخذ صاحب التاج ما فى الأساس ؛ ففيه : « فوَّقه ، تفويقاً . فضّله » . وفيه : « تفوَّق على قومه : ترفَّع عليهم » .

٧٨ ــ الطيارة أحد الأشياء المخترعة
المذياع إحدى الأدوات المستحدثة

« أحد » و « إحدى » من أسماء العدد . وهما فى أغلب الأمر استعمالات واضحة لا تعقيد فيها . تقول : هذا الكتاب أحد الكتب النافعة ، وهذه الرسالة إحدى الرسائل الممتعة .

وقد تعرض لهما فى بعض المواطن استعمالات تدعو إلى النظر ، كما فى المثالين المصدر بهما البحث . فهل تراعى المضاف إليه فتقول : الطيارة أحد الأشياء المخترعة ، أو المحدث عنه فتقول : الطيارة إحدى الأشياء ؟ وهل يقال : المذياع إحدى الأدوات المستحدثة ، أو أحد الأدوات ؟

والذى يبدو أن الأصل فى ذلك مراعاة المضاف إليه فى التذكير والتأنيث ، إذا كان أحد وإحدى بعض ما يضافان إليه . فإذا جاء الكلام على هذا الأصل فلا كلام فيه ، إذ جاء على الجادة وعلى طريقه الملحّب . وإذا اختلف المحدث عنه ــ وهو الموصوف بأحد وإحدى ــ والمضاف إليه فى التذكير والتأنيث كما مر فى الأمثلة السابقة ، فلا ضير أن يراعى المحدث عنه ، فإذا قلت : رسالة الشافعى أحد الكتب الجليلة كان هو الأصل فى الباب ، ولك أن تقول : رسالة الشافعى إحدى الكتب ، فتأتى بإحدى نظراً للرسالة . وهذا بالقياس على الضمير والإشارة إذا اختلف مرجعهما مع ما بعدهما . تقول : قراءة العلم نافعة ، وهو أمر محمود ، وهى أمر محمود وتقول : الحنطة تزرع فى مصر ؛ وهذا غذاء جيد ، وهذه غذاء جيد .

وقد جاء من هذا قوله تعالى فى الآية ٧٨ من سورة الأنعام : ﴿ **فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربى هذا أكبر** ﴾ فترى أن اسم الإشارة فى الآية للشمس وهى مؤنثة ، وإشارتها « هذه » ولكنه أتى بالإشارة مذكراً للخبر وهو

« ربى » . ويقول « الزمخشرى » : « فإن قلت : ما وجه التذكير فى قوله : هذا ربى والإشارة للشمس ؟ قلت : جعل المبتدأ مثل الخبر لكونهما عبارة عن شيء واحد ، كقولهم : ما جاءت حاجتك ؟ ومن كانت أمك ، ولم تكن فتنتهم . وكان اختيار هذه الطريقة واجباً لصيانة الرب عن شبهة التأنيث ، ألا تراهم قالوا فى صفة الله : علاّم ولم يقولوا : علامة ، وإن كان العلامة أبلغ ؛ احترازاً من علامة التأنيث » . وقوله : ما جاءت حاجتك أى ما صارت ، وقد ورد نصب « حاجتك » على أنها خبر « جاء » واسمها ضمير ما . وقد أنث الاسم مع عوده على ما — ولفظها مذكر — نظراً لمعناها وأنها حاجة . وكذلك قولهم : من كانت أمك ، فاسم كان يعود على من ، ولولا أنه يراعى فيها أنها أم لذكر ضمير الاسم ، وهذا كله مبنى على أن الاسم يسرى إليه التأنيث من الخبر . وهذا يرجع إلى باب واسع فى العربية يترجم عنه بباب مراعاة المعنى . وقد أفرد له فى الخصائص باباً ذكر فيه أمثلة كثيرة . ومن مراعاة المعنى قوله تعالى فى الآية ٣٢ من سورة القصص : ﴿ **اسلك يدك فى جيبك تخرج بيضاء من غير سوء واضمم إليك جناحك من الرهب فذانك برهانان من ربك إلى فرعون وملئه** ﴾ ويقول أبو حيان فى البحر ٧ / ١١٨ « فذانك ، إشارة إلى العصا واليد ، وهما مؤنثتان ، ولكن ذكر لتذكير الخبر ؛ كما أنه قد يؤنث المذكر لتأنيث الخبر ؛ كقراءة من قرأ : « ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا » بالتاء فى تكن » .

وقد جاء فى عيون الأخبار ٣ / ١٣٢ : « وسأل آخر قوماً : رحم الله امرأ لم تمجج أذناه كلامى . وقدم لنفسه معاذاً من سوء مقامى ، فإن البلاد مجدبة ، والحال مصعبة ، والحياء زاجر من كلامكم ، والعدم عاذر يدعو إلى إخباركم ، والدعاء أحد الصدقتين . ورحم الله امرأ أمر بمير ، ودعا بخير . فقال له رجل من القوم : ممن الرجل ؟ فقال : اللهم غفراً ! ممن لا تضرك جهالته ، ولا ينفعك معرفته . ذل الاكتساب يمنع من عز الانتساب » . والقارىء يرى فى قوله « الدعاء أحد الصدقتين » أنه راعى المحدث عنه ، ولو شاء لقال : إحدى الصدقتين ، نظراً للمضاف إليه . وقد جاء فى بعض الحديث : قلة العيال أحد اليسارين ، ولو جرى على ما جاء فى خبر الأعرابى السائل لقيل : إحدى اليسارين .

وقد وقعت مباحثة فى مسألة شبيهة بما نحن فيه بين علمين من أعلام النحو والعربية ، وهما السهيلي المتوفى سنة ٥٨١ ، وابن خروف المتوفى سنة ٦١٦ ؛ وقد كانا من محاسن الأندلس فى عصره الزاهر . وقد ساق هذه المباحثة الجلال السيوطى فى الأشباه والنظائر النحوية ٣ / ٩٩ ، وأورد الحجاج بينهما .

وحاصل المسألة أنه جرى فى عقد ذكر ذكور وأناث محجورين . وكتب الكاتب فى الحديث عن أنثى : « إحدى المحجورين » ، فتناول الشيخان هذه العبارة ونظرا فيها من جهة العربية . ويرى السهيلى أنها خطأ ، ويرى ابن خروف أنها صواب .

ويعتمد ابن خروف على شواهد فى العربية روعى فيها المحدث عنه ، ولم يراع المضاف إليه فى أحد وإحدى . من ذلك قول النابغة :

بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما   واحتلت الشرع فالأجزاع من إضما
إحدى بلىّ وما هام الفؤاد بها   إلا السفاه وإلاّ ذكرة حُلما

فنراه يقول : إحدى بلى فى الحديث عن سعاد ، ولم يراع المضاف إليه وهو بلى وكذلك قول العرجى :

عوجى علينا ربة الهودج   إنك إلا تفعلى تحرجى
إنى أتيحت لى يمانية   إحدى بنى الحارث من مذحج

ومما استدل به ابن خروف قوله تعالى فى الآية ٣٨ من سورة الأعراف : ﴿ **حتى إذا اداركوا فيها جميعاً قالت أخراهم لأولاهم ربنا هؤلاء أضلونا فآتهم عذاباً ضعفاً من النار** ﴾ فترى أن المضاف إليه أولى وأخرى جماعة الذكور ، وجاء أولى وأخرى مؤنثين نظراً إلى معناهما وأن الحديث بهما عن أمتين .

ولا يرضى السهيلى ما ذهب إليه ابن خروف ، ويدفع احتجاجه بالبيتين بأن الكلام فيهما على حذف المضاف ، أى إحدى نساء بلى ، وإحدى نساء بنى الحارث ، وقد يدفع هذا ابن خروف بأن الأصل عدم التقدير ، ولا داعى إليه ما دام له وجه من التأويل .

ويدفع السهيلى احتجاج ابن خروف بالآية بأن المضاف إليه ضمير الأمم ، ومفرد الأمم أمَّة ، وهى مؤنث . فلا شىء فى أولى وأخرى ؛ إذ يراد بهما الأمة ، وكأنه يرى أن التأويل فى الضمير المضاف إليه ؛ إذ جعل للذكور وهو للأمم نظرا للمعنى . ولو روعى لفظ الأمم لقيل : أولاهن وأخراهن . ولابن خروف أن يقول : إن الأمم روعى فيهم التذكير ، فجاء ضميرهم جماعة الذكور فصار واحدهم حقه التذكير من هذه الجهة فكان حقه أن يقال : أول وآخر ، فلما جاء أولى وأخرى علم أن ذلك نظرا للمحدث عنه فيهما لا للمضاف إليه .

والقارىء يخرج من هذا بجواز مما صدر به البحث إن شاء الله .

٧٩ ــ عبدان ــ عبّادان

يتردد ذكر هذا الاسم فى هذه الأيام على صفحات صحف الأخبار وغيرها فى الحديث عن نفط (بترول) إيران .

ففى مقال « البترول فى إيران » المنشور فى مجلة الكتاب (جزء يونيه ١٩٥١) : « وبإيران أكبر معمل لتكرير البترول فى العالم ، يكرر يوميا نصف مليون برميل من الزيت الخام ، ويقع هذا المعمل فى عبدان على الخليج الفارسى » وفى « مصرى » يوم ٥ يونية سنة ١٩٥١ : « ونفى السيد فاطمى الأنباء المغرضة التى أذيعت عن وجود اضطرابات فى منطقة عبدان وخوزستان » .

وقد درج الناس على كتابة هذا الاسم بالصورة الأولى « عبدان » . وهذا خطأ فى الرسم ، صوابه عبّادان .

وعبّادان مدينة قديمة تقع فى رأس الخليج الفارسى ؛ وتنسب إلى عباد ابن الحصين الحبطى من قواد الحجاج . وقد ألحق بكلمة « عباد » المقطع « ان » ليدل به على النسبة ، فعبادان معناها فى هذا الاصطلاح : عبادى أو عبادية . ويقول ياقوت فى معجم البلدان فى الكلام على هذه المدينة : « وأما إلحاق الألف والنون فهو لغة مستعملة فى البصرة ونواحيها : أنهم إذا سمَّوا موضعاً

أو نسبوه إلى رجل يزيدون فى آخره ألِفاً ونوناً ، كقولهم فى قرية عندهم منسوبة إلى زياد بن أبيه : زيادان ، وأخرى منسوبة إلى عبد الله : عبد اللاهان ، وأخرى إلى بلال بن أبى بردة : بلالان .

٨٠ ـــ عبد الجــواد

هذا الاسم من الأعلام المنتشرة فى عصرنا . وينطق الناس بتشديد الواو . ولا ريب أن المعنىّ بالجواد هو الله سبحانه وتعالى . وسأبحث فى هذا الاسم « الجواد » ثم اتكلم على العلم « عبد الجواد » فالجواد هل ورد فى أسماء الله الحسنى ؟ ألا إنى لم أقف على ذلك ، فى التسعة والتسعين التى رواها الترمذى فى جامعه ، ولا فيما زيد عليها[١] . نعم ورد ما يرادف الجواد ، وهو الكريم والوهاب ، والواسع . وقد فسر بعضهم[٢] هذا الاسم الأخير « بالجواد الذى عمت نعمته وشملت رحمته كل بر وفاجر ، ومؤمن وكافر » وأورد السهروردى[٣] فى عوارف المعارف دعاء مأثورا عن رسول الله ﷺ . وفيه : « سبحان ذى الجود والكرم » . ومثل هذا يسوِّغ تسمية الله سبحانه وتعالى به ، لا سيما عند المعتزلة ، وبعض أهل السنة كالغزالى . وإن كل المتشددون من أهل السنة يتحرجون من هذه التسمية ؛ وقد[٤] قال أهل التفسير : « من الإلحاد فى أسمائه تسميته بما لم يرد فى الكتاب والسنة الصحيحة » ولقد أخبرنى صديق لى يعنى بالأدعية المأثورة أن فيها « ياجواد ياكريم » ولكنه لم يقفنى على مرجع لذلك . وقد وجدت فى حزب اللطف لسيدى أبى الحسن الشاذلى : ياجواد إلهنا ، اللطف صفتك ، والألطاف حليتك . وقد كان الشيخ عبد الجواد المجذوب يكره[٥] التسمية بعبد الجواد ويقول : ما أسمى نفسى إلا محمداً المؤيد المنصور ، ويعتذر عن ذلك بأن العامة تشدد الواو ، فتكون تسميته سببا لتغيير اسم الله تعالى . فترى أنه لم يخش

---

(١) انظر فتح البارى ج ١ ص ١٧٢ .

(٢) شرح العزيزى على الجامع الصغير ، فى حديث « إن لله تسعة وتسعين إسما » .

(٣) ج ٢ ص ٢١١ على هامش الإحياء .

(٤) فتح البارى ج ١١ ص ١٧٣ .

(٥) خلاصة الأثر فى أعيان القرن الحادى عشر ج ٢ ص ٣٠٦ .

إلا تغيير اسم الله تعالى ، فأما الاسم نفسه فلم ينكره . وقد كان العلماء يحذرون جد الحذر التغيير فى أسمائه تعالى والغلط فيها ؛ قال الخطابى(٤) : « الغلط فى أسمائه ، والزيغ عنها إلحاد » .

وبعد هذا فما تشديد الواو ، وما خطبه ؟ إن الذى فى كتب اللغة هو الجواد بتخفيف الواو ، وفى اللسان « جاد الرجل بماله ، يجود — بالضم — فهو جواد . وقومٌ جود . مثل قَذَال وقُذُل ، وإنما سكنت الواو ؛ لأنها حرف علة » .

ولكن أفليس لتشديد الواو وجه من القياس يصححه ، ويقوِّم عوجه ؟ يبدو أن جعله مبالغة لاسم الفاعل من جاد أمر معبد مقبول ، فتحويل فاعل فى المبالغة إلى فعّال قياسى ؛ كما قاله أبو حيان . وقد وقع لابن كمال باشا فى شرحه للمراح ما يقضى بأنه سماعى ، ولكنى لا أعوّل عليه ؛ فليس من أرباب هذا الشأن . وعبارة شرحه مع المتن : « ويجىء اسم الفاعل للمبالغة سماعا ، ولهذا لم يذكر له ضابطة ، وبادر إلى الأمثلة . فيجىء على فَعّال — بفتح الفاء وتشديد العين — نحو صبَّار ، أى كثير الصبر الخ » . وقد يسأل سائل : ما بال اللغويين لا يذكرون اسم الفاعل ، وهو جائد ، وترى صاحب اللسان يقول فى عبارته السابقة : « فهو جواد » ولا يقول : فهو جائد ؟ والجواب أن اللغويين يدَعون اسم الفاعل لأنه قياسى لا يحتاج إلى نص منهم ، بخلاف الصفة المشبهة . وللجائد موقع فى الكلام لا يكون للجواد ؛ فتقول : أنعم الله على فلان بولد فهو جائد بهذا الولد ، وتقول جواد تريد أنه ذو سجية الجود . وإذا قلت جاد فهو جائد ، فالفعل من مثال فعل مفتوح العين ، وإذا قلت : جاد فهو جواد ، فزنته فَعُل كطال فهو طويل . ويقول أبو على القالى فى خطبة الأمالى : « فخرجت جائدا بنفسى ، باذلا لحشاشتى » . وقد وقفت على الجواد بتشديد الواو فى شعر فى المستطرف ولم ينسبه وهو :

أيها المادح العباد ليعطى إن لله ما بأيدى العباد
فاسأل الله ما طلبت إليهم وارج فرض المقسمّ الجوّاد

(وقوله فرض المقسم كذا فى المستطرف ، وكأنه يريد الرزق الذى

(١) البحر المحيط ج ٤ ص ٤٣٠ .

فرضه الله على نفسه لعباده ، وقد يكون محرفا عن فيض) .

فأما العلم « عبد الجواد » فلم أر من تسمى به فى القديم . وأقدم من وقفت عليه مسمى به فى القرن الحادى عشر ، فقد ذكر فى خلاصة الأثر ثلاثة مسمين به ، وهم عبد الجواد القنائى ، وعبد الجواد البرلسى ، وعبد الجواد المجذوب ، وهو الذى مرت قصته . والله أعلم .

استدراك

نقلت فى مبحث « عبد الجواد » بيتين عن المستطرف ، فى الشطر الأخير منهما : وارج فرض المقسمّ الجوّاد .

وقد بان أن هذا فى شعر لعمران بن حِطّان ، وفيه « العوّاد » فى مكان « الجواد » ففى الأغانى فى ترجمة عمران هذا أنه وقف على الفرزدق وهو ينشد والناس حوله ، فاستمع إليه ، ثم قال :

أيها المادح العباد ليُعطَى إن لله ما بأيدى العباد
فاسأل الله ما طلبت إليهم وارج فضل المقسمّ العواد
لا تقل فى الجواد ما ليس فيه وتسمّ البخيل باسم الجواد

فقال الفرزدق : لولا أن الله شغل عنا هذا برأيه للقينا منه شراً . وترى هذا الشعر أيضا فى الأغانى فى ترجمة السيد الحميرى .

٨١ ـ العبيط

يقال العبيط فى لسان العامة ، لذى الغفلة والبله . وهذا المعنى لا يبين فى معانيه اللغوية . فإن العبيط فى اللغة يقال للدم الطرى ، وللحم السليم من الآفات الذى لا داء فيه ، ولا يقال لذى البلاهة . وقد تصدى لغويان لتخريج الاستعمال العامى وبيان أصله فى العربية ، فيرى الأستاذ حسن العدل فى رسالته : « أصول الكلمات العامية » أن الأصل فى ذلك : الهبيت : وهو الجبان الذاهب العقل ؛ قال طرفة بن العبد :

الهبيت لا فؤاد له والثبيت عقله قيمه

فأبدلت الهاء عيناً ، والتاء طاء . وهذا تخريج قريب ونظر صحيح .

ويرى الأستاذ عبد القادر المغربى فى بحثه المنشور فى مجلة المجمع اللغوى ٣ / ٢٩٣ أن العبيط مقلوب البعيط ، وهو فعيل من قولهم : بعط فى الجهل إذا أبعد فيه وأغرق ، فالبعيط هو المغرق فى الجهل ، وقلبه العامة إلى عبيط . وهذا التخريج فيه بُعد إذ لم يرد فى المادة بعيط ، وقياس الوصف منه باعط .

وقد بدا لى تخريج ثالث . ذلك أن العبيط يقال للطرى غير النضيج . وجاء فى الحديث : فقاءت لحماً عبيطاً ففسر بالطرى غير النضيج ، والأبله ذو الغفلة يشبه بالفج الذى لم ينضج ، وما زلنا نقول فى المدح : هذا رجل ذو نضج ، وفى الذم غير ناضج ، والله الموفق للصواب .

٨٢ ــ عضوة فى جماعة

يجرى فى هذا العصر استعمال العضو لمن يتألَّف منه ومن أمثاله جماعة . وقد شاعت الجماعات وكثرت فى هذه الأيام . ومنها ما يؤلفه طبقة من الناس ، ومنها ما يؤلف على حسب رسوم الدولة وآيين السلطان . وقد أضحى من الفاشى الكثير أن يقال : فلان عضو فى النادى الزراعى ، وفلان عضو فى جماعة البر والإحسان ، وفلان عضو فى مجلس النواب ..

ومن البين أن العضو لم يوضع لهذا المعنى الذى استحدثه الناس . فالعضو هو العظم الوافر من جسم الإنسان والحيوان ، عليه اللحم . وقد استعمله المُحْدَثون فى المعنى السابق من قبَل التشبيه بالمعنى الأصلى . وهو وجه صحيح فى الكلام لا نكير عليه . ويبدو أنه مأخوذ من الاستعمال الغربى ،

ففى الفرنسية membre للعضْو ، وتأتى عندهم للفرد من الجماعة . على أن هذا ينظر إلى ما ورد فى الحديث : « مَثَل المؤمنين فى توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مَثَل الجسد : إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى . » فهذا تشبيه جماعة المؤمنين بالجسد ، وفيه أيضاً تشبيه الفرد من المؤمنين بالعضو .

ونشأ عن هذا الاستعمال أن جرى العضو مجرى الصفة ، فتقول : هذا رجل عضو فى مجلس القضاء ، وعضو فى الأصل اسم جامد لا يوصف به ، وهو يجمع كأصله على أعضاء .

وتمادى المحَدثون فى إجرائه مجرى الوصف ، فأنثوه إذا أجرَوه على مؤنث فقالوا : فلانة عضوة فى نادى تهذيب الفَتَيات ؛ وجمعوا العضوة جمع تصحيح على العِضْوات(1) ، وترى فى صحيفة الأهرام فى يوم ٨ نوفمبر ١٩٤٥ فى مقال « المظهر الجديد فى مجلس نواب فرنسا » : « ولم يسبق للسيدات أن يكن عضوات فى مجلس تمثيل الأمة » . وفى هذا المقال : « ولأول مرة سنشهد النساء جالسات فى قاعة الجلسة . ويبلغ عددهن ٢٧ عضوة » .

وقد استعملت العرب أسماءً استعمال الصفات على سبيل التشبيه ؛ فقالوا : مررت برجل أَسدٍ شدّةً وجرْأةً ، وقالوا : مررت برجل نارٍ حمرةً ، والكلام على معنى : مثل أسد ، ومثل نار(2) .

واستعملوا أيضاً أسماء اشتهرت بصفات ومعان فى موضع تلك الصفات ، حتى أعملوها فى بعض المواطن عمل الصفات . وقد يعبر عن هذا بوضع الجواهر مواضع المعانى . فمن ذلك أن الساج ــ وهو ضرب من الشجر صلْب يجلب من الهند ، يتخذ منه الأبواب وغيرها ــ قد يضعونه موضع وثيق . فيقولون : سكنت فى دار ساج بابها ، يرفعون بابها بساج على التقدير السابق ، وهو فى الأصل جامد لا يعمل . ومن ذلك الخزّ ــ وهو نسيجة تتخذ من الصوف والحرير ــ كان يتخذ منه صفف للسروج ــ والصفة للسرج ما يوطأ به السرج ويمهد ــ أوقعوه موقع لين فقالوا : مررت بسرج خز صُفته . وقال الشاعر :

فلو لا الله والمهر المفدّى لأُبْت وأنتَ غِربال الإهاب

يريد : مشقق الإهاب . وقالت عاصية البَولانية :

فلو أن قومى قتلتهم عمارة من السروات والرءوس الذوائب(3)

(1) يجوز فى الضاد السكون والفتح كرشْوِ ورشوات .

(2) سيبويه ١/٢١٦ .

(3) العمارة : الحى العظيم من العرب ، والسروات الرؤساء . والبيت من شعر فى الحماسة .

فالذوائب : النواصى أو منابتها من الرءوس ، وقد وضع الذوائب موضع الأعالى . وقال قطرى بن الفجاءة :

ولا ثوب البقاء بثوب عز فيطوى عن أخى الخنع اليراع(٢)

فاليراع فى الأصل القصب الأجوف ، والعرب يشبهون به الجبان كأنه لا قلب له فهو أجوف مثله . فقد وضع اليراع موضع الجبان الرخو . وقال على رضى الله عنه : وياطغام الأحلام ، وكأنه قال : يا ضعاف الأحلام ، والطغام فى الأصل رُذال الناس والطير .

ومن الوصف بالجوهر قولهم : هذا خاتم حديد فيمن رفع حديد ، ويجوز جره بالإضافة ، ونصبه على التمييز .

ومن استعمال الجامد موضع الصفات ما جاء من المصادر موصوفا به . وهذا قدر صالح فى اللغة . فمن ذلك كرم وحرىً وقَمَن وبحت وعدل ورضا وحق ودنف وحرض وضنى وضيف وخصم وحتف . قال الشاعر(٣) :

لقد زاد الحياة إلىَّ حبا بناتى أنهن من الضعاف
مخافة أن يرين البؤس بعدى وأن يشربن رنقاً بعد صاف(٤)
وأن يعرين إن كَسِى الجوارى فتنبو العين عن كرم عجاف(٥)

يريد بكرم كريمات . وقال الشاعر فى حرى :

وهن حرىً ألا يثبْنك نَقرة وأنت حرى بالنار حين تثيب(٦)

وقول زهير بن أبى سلمى يمدح قوما :

متى يشتجر قوم تقل سرواتهم : همُ بيننا ، فهمْ رضاً وهمُ عدل

وتقول : هؤلاء حرض ، وهذا حرض — وهو الهالك مرضا ، لا هو حى فيرجى ، ولا هو ميت فيوءس منه ، وهو فى الأصل مصدر — وكذلك

---

(١) الخنع : اللين يريد الضعف . وهذا البيت أيضا فى الحماسة .

(٣) انظر الكامل للمبرد بشرح المرصفى ٨١/٧ .

(٤) الرنق — بكسر النون وسكونها وهو فى البيت بالسكون — الكدر .

(٥) كسى الجوارى : اكتسين .

(٦) يقال : ما أثابه نقرة أى شيئا . لا يستعمل إلا فى النفى .

قوم ضنى أى مدنفون من المرض ، ورجل ضنى ، وهو كذلك فى الأصل مصدر . وفى الكتاب العزيز ﴿ **هل أتاك حديث ضيف ابراهيم المكرمين** ﴾ . والقارىء يرى مما أوردته من الشواهد أن ما أجرى من الأسماء مجرى الصفات وكان غير مصدر يطابق فى العدد موصوفه ، فيكون جمعا إذا جرى على جمع ، وكذلك يكون مثنى ـــ والتثنية أخت الجمع ؛ إذ كانت لأكثر من الواحد ـــ ؛ ألا ترى عاصية قالت : الرءوس الذوائب ولم تقل الذؤابة . ومن هذا الباب قول مضرس بن ربعى[1]

وليل يقول الناس من ظلماته : سواء صحيحات العيون وعورها
كأن لنا منه بيوتا حصينة مسوحا أعاليها وساجا كسورها

فقد جمع مسوحا لما جرى على جمع . وواحده مِسح ، وهو نسيج من الشعر الأسود ، وقد وضعه موضع سودا ، والساج طيلسان أخضر وضعه موضع وصفه .

وترى أن المصدر الذى يوصف به لا يتغير فى العدد ، وذلك نظرا إلى أصله ، فإن المصدر يقع على الحدث قل أو كثر . على أن المصدر هذا ورد تثنيته وجمعه . قال عوف ابن الأحوص الجعفرى :

أودى بنى ؛ فما برحلى منهم إلا غلاما بيئةٍ ضنَيَان[2]

رواه أبو على الفارسى بفتح النون[2] . ويقول بعض العرب : إنهما لحَرَيان أن يفعلا . وقالت زينب بنت الطثرية ترثى أخاها يزيد :

يعينك مظلوما ، وينجيك[3] ظالما وكل الذى حملته فهو حامله
إذا نزل الأضياف كان عَذَوَّرا على الحى حتى تستقل مراجله

---

(١) انظر الخزانة ٢/٢٩١ وما بعده .

(٢) انظر اللسان فى حرى لبيت عوف وللمثال بعده . وانظر أيضاً لبيت عوف اللسان فى ضنى .

(٣) أى إن ظلمت فطولبت بظلمك حماك ومنع منك (لسان) . وهذا ينظر إلى المثل « انصر أخاك ظالماً أو مظلوما » وهذا قيل فى الجاهلية ، وكان يراد منه مناصرة الأخ فى كلتا الحالتين للحمية الجاهلية ، وجاء الإسلام فأقره ، ولكن فسر نصر الظالم بحجزه عن الظلم . انظر الجامع الصغير فى حرف الألف ، والميدانى فى حرف النون . والعذور السيء الخلق الشديد النفس ، جعلته شديداً حتى توضع المراجل على الأثافى ، لتهممه بالضيف وتعجيل القرى .

ألا تراها قالت : الأضياف ، وضيف فى الأصل مصدر ، ومن ثم جاء فى القرآن مفرداً وهو جار على جمع كما سلف فى آية الذاريات . وقال لبيد :

ياعين هلا بكيت أريد إذ قمنا وقام الخصوم فى كبد

فتراه أتى بالخصوم جمعاً ، وقد جاء الخصم للجمع فى قوله تعالى : ﴿ **وهل أتاك نبأ الخصم إذ تسوروا المحراب** ﴾ ، وجاءت التثنية فى قوله : ﴿ **هذان خصمان اختصموا فى ربهم** ﴾ ، وفى قوله : ﴿ قالوا خصمان بغى بعضنا على بعض ﴾ .

وبعد فالتغيير للعدد ليس من صميم ما سقنا له هذا البحث ، وهو تأنيث العضو وقول العصريين عضوة . وإنما يعنينا التغيير للنوع فيؤنث مع المؤنث .

وقد رأيت فى بعض ما تقدم من الشواهد بقاء الصيغة على حالها فلا يلاحقها تأنيث ، ألا تراه قال : وهن حرى ، وقال : عن كرم عجاف ، وهو يعنى بناته .

على أنه ورد فى العربية كلم هى فى الأصل مصادر وشاع استعمالها أوصافاً فأنثت إذا جرت على مؤنث ، ومن ذلك أنهم قالوا : امرأة عدلة ، وقالوا فضة بحتة ، وخصمة ، وضيفة . وظاهر أن مثل هذا يوقف عندما سمع منه ، ولا يسلك بهذا النوع مسلك الصفات فى إطراد التأنيث ، إذ كانت العرب إنما أجرته فى بعض الكلم ، وكان ذلك منهم على ألسنة بعضهم لا عند عامتهم .

على أن أبا الفتح بن جنى — وهو من هو فى العربية — يرى فيما يبدو اطراد التأنيث ، وقد عرض لهذا البحث فى كتابه « التنبيه على مشكل الحماسة » عند إيراد بيت قطرى السابق الذى فيه الوصف باليراع لما يتصور فيه من الضعف والخور ، وذكر أن من هذا الضرب ما أنشده أبو على :

مئبرة[1] العرقوب إشفى المرفق وقال : إن الاشفى — وهو فى الأصل

(١) يريد دقيقة العرقوب ، وهو ذم فى النساء . والمئبر موضع الإبرة ولم أر المئبرة بالتاء ، قد يقال : إن هذا يثبتها وقد يكون أنث إذ أراد الوصف على حد ما يقول ابن جنى ، وإذا صح هذا كان سنداً له فى تأنيث غير المصدر .

المخرز للاسكاف – وضع موضع حادة ثم قال : « ولو بالغ عندى فى استعمال هذا الاسم استعمال الصفة لما فيه من معناها لجاز تأنيثه بأن يقال : إشفاة المرفق ، كما تقول : حادة المرفق . ولعله لو ساعفه الوزن وواتاه النظام لأنثه على ما قلناه . ألا تراه لما وصف المصدر أنثه ؛ قال أمية :

والحية الحتفة[1] الرقشاء أخرجها من بيتها أمنات الله والكلم

وحكى أبو حاتم : فرس طوعة القياد . ثم قال أبو الفتح بعد أن أورد من الشواهد قدرا : وهذا يدلك من مذهبها أنها إذا نقلت شيئاً من موضعه إلى موضع آخر مكنته فى الثانى ؛ ألا ترى أن هذه الأشياء ، كلها أسماء فى أصولها ، ولما نقلتها إلى أن وصفت بها مكنتها وثبتت أقدامها فيه ، حتى رفعت بها الظاهر ، وحتى أنّثتها تأنيث الصفة ، وأجرتها على ما قبلها جريان الصفات على موصوفاتها » .

فترى أنه أجاز التأنيث فى إشفى ، ولم يرد التأنيث ، وترى أن التأنيث ورد فى المصادر التى استعملت أوصافاً ، فطرد ابن جنى الحكم فى المصدر وغيره ؛ إذ كان المسوغ عنده للتأنيث وضع الاسم موضع الصفة .

والباحث إذا سلم لابن جنى تأنيث المصدر قياساً قد يتوقف فى جواز ذلك فى غير المصدر ، إذ كان المصدر قريباً من الوصف بما بينهما من علاقة الاشتقاق ، وهى علاقة تجوز المجاز بالمصدر عن الوصف كما فى البيان وليس هذا فى غير المصدر . ومع هذا فلا بأس أن نأخذ برأى ابن جنى فى تصحيح قول المحدثين العضوة ، على ألا يكون ذلك مهيعا مسلوكا وخطة مستمرة .

٨٣ ـ علِّل لما تقول

يجرى هذا الاستعمال كثيرا فى الأسئلة التى توضع لاختبار الطلاب فى مراحل التعليم ؛ فيقال : أجب عن كذا وعلل لما تقول ، أى اذكر علته ووجهه . والمعلل فى مصطلح آداب البحث هو المدعى الذى وظيفته أن يقيم

(١) الحتف فى الأصل الموت . وهو يريد المميتة . والآمنات جمع الأمنة وهى الأمن .

الدليل على دعواه ويستدل ويذكر علته ، ويقابله المانع أو السائل ، وهو الذى يطلب الدليل ، ويبحث فى العلة التى ينصبها المعلل . وقد تحدث بعض المعنيين بالعربية فى عربية هذا الأسلوب ، فأردت أن أذكر نبذة تتعلق به .

فيقال : علَّل الشارب إذا سقاه مرة بعد أخرى . والأصل فى هذا العَلل ، وهو الشرب للمرة الثانية وهو ضد النهَل ، وهو الشرب للمرة الأولى ، يقال : سقيته عللا بعد نهل ، ويقال : علل الصبى إذا ألهاه عن البكاء بما يقدم إليه من حلوى وغيرها ، وكذلك يقال فى كل تسلية ؛ قال جرير :

تُعلِّل — وهى ساغبة — بنيها بأنفاس من الشبِم القراح

وقال خِداش بن زهير :

كذبت عليكم أوعدونى وعلّلوا بى الأرض والأقوام قردان موظبا

يقول : هدِّدونى واهجونى وألهوا بهجائكم إياى الأرض والأقوام يا قردان الموطن المسمَّى موظب ، وهو مكان يكثر فيه القِردان ، والقرادن واحدها قُراد ، وهو دُويبَّة يلصق بالبعير ويعَضه .

ويقول الشاعر :

خليلىّ هبّا عللانى وانظرا إلى البرق ما يفرى سنا وتبسّما

يقول : عللانى أى حدثانى وألهيانى بالحديث .

وقد يعرض للباحث أن يسأل عن صلة العلة للسبب أو الدليل بالعَللَ . وبيان ذلك : أن العلة تأتى فى معنى المرض ؛ وكأن ذلك فى الأصل للحمّى تعتاد الإنسان بعرقها ورُحَضائها ، فكأنما تسقيه ذلك ، ثم أطلق على كل مرض . واستعملت العلة فى الحديث يشغل صاحبه عن حاجته كأنما هو مرض يكف صاحبه عن مزاولة أعماله ومعالجة أسباب عيشه . واستعملت العلة أيضا فى العذر يعتذر به الإنسان عن لوم يوجّه إليه فى التقصير فى بعض الأمر ، والأصل فيه المرض ، فإن المريض يسقط عنه اللوم والمعتبة ، والله تعالى يقول : ﴿ **ليس على الأعمى حرج ، ولا على الأعرج حرج ، ولا على المريض حرج** ﴾ . ولما كان العذر سبباً يتمسّك به المعتذر أطلق العلة على السبب ؛

وتقول عائشة رضى الله عنها فى حديث لها عن أخيها عبد الرحمن : كان عبد الرحمن يضرب رجلى بعلة الراحلة أى بسببها : يظهر أنه يضرب رجل الراحلة وإنما يضرب رجل عائشة رضى الله عنها . وأطلق العلة من هذا على الدليل يستدل به المدعى إذ كان سبباً فى تمكين ما يقول ويدعى .

وبعد هذا أقول : إن ذكر التعليل فى معنى ذكر العلة لا نراه فى المعاجم بلديا سافراً ، فالذى فيها هو المعنى السابق وما يمُتُّ إليه ومن ثم أنكر بعض الباحثين هذا الاستعمال الذى صدرت به البحث . غير أن صاحب اللسان أورد فى المادة هذا النص ــ وهو عن المحكم ــ : « المعلِّل : دافع جابى الخراج بالعلل » فترى أن المعلِّل من يذكر العِلل ، وعلى ذلك يقال : علل أى ذكر العلَّة أو العِلل ، وهو ما نريد . فإن قال قائل : إن الوارد هو الوصف ، فأما الفعل فلا نراه فى عبارة ابن سيده . قلت : إن الوصف إذا ورد كان مؤذناً بقيام الفعل . ويقول ابن جنى : « قال[1] لى أبو على ــ بالشام ــ إذا صحَّت الصفة فالفعل فى الكف » .

ومما يؤنس لما نحن فيه أنه ورد الاعتلال فى معنى ذكر العلة ؛ ويقول الفارابى ــ على ما فى المصباح ــ : اعتل إذا تمسَّك بحجته . وقال[2] أبو قيس بن الأسلت :

وتكرمها جاراتها فيزرنها وتعتل عن إتيانهن فتعذر
وليس بها أن تستهين بجارة ولكنها منهن تحيا وتخفر

فقوله : تعتل عن إتيانهن أى تعتذر بذكر وجه تخلفها عن زيارتهن . فظهر أن التعليل فى معنى ذكر العلة له وجه صحيح . والله أعلم .

٨٤ ــ على أحوَل من خالد

يأتى (أحول) من الحيلة أى حسن التدبر فى الأمر وإصابة المخرج فى الضيق ، فيكون اسم تفضيل ، فيقال : هو أحول من فلان ، أى أبصر منه

(١) الخصائص ص ١٣٧ .
(٢) انظر الأغانى ص ١٦٦ ج ١٥ .

بالخروج من المآزق والانسلال من المشاكل . ويصاغ منه التعجب فيقال : ما أحول فلاناً ! والتعجب والتفضيل من بابة واحدة ، كما هو واضح جلى . وفى اللسان (حول) : « يقال هو أحول منك أى أكثر حيلة ، وما أحوله ! » .

وهناك أحول من الحول فى العين ، وهذا لا يصاغ منه تفضيل ولا تعجب ؛ إذ كانت هذه الصفة لأصل الوصف . فلا يقال فى هذا المعنى هو أحول من فلان . وإنما يقال : هو أشد حولا ، ويقال : ما أشد حوله ! ولا يقال : ما أحوله ! ومثل هذا أسود ، يكون من السواد فلا يصح منه تفضيل ولا تعجب عند أكثر النحويين ، ويكون من السؤدد أو السيادة فيصح منه التفضيل والتعجب ، فيقال : هو أسود من فلان ، وما أسوده ! وفى اللسان (سود) ، « وفى حديث ابن عمر : ما رأيت بعد رسول الله ﷺ أسود من معاوية » .

وقد دعانى إلى هذا البحث أنى وجدت فى كتاب « الوسيط فى تاريخ أدباء شنقيط » للأستاذ أحمد بن الأمين الشنقيطى فى ترجمة محمد بن السالم أنه كان شاعرا رقيق الألفاظ سلسها وكان يرى نفسه أفضل من شاعر شنقيطى آخر يدعى الأحول ؛ وكان إذا سمع الناس يطرون هذا الشاعر الأحول يقول : أنا أشعر منه وأحول . فتعقب ذلك عليه مؤلف الكتاب وقال : [1] وكان القياس أن يقول : أشد حولا ؛ لأن أفعال العاهات لا يأتى منها التعجب ولا اسم التفضيل ، وإنما جرى فى ذلك على مصطلح العامة » والشاعرلم يذهب إلى ما ذهب إليه ابن الأمين : أن يكون أحول من الحول الذى هو من العاهات وإنما يريد أحول من الحيلة ، وهذا من المحامد وسمات الكمال والميز ، وليس من العاهات والمثالب ، والموطن موطن افتخار وبأو ، وتعظم على من ينافسه . فما أتى به هو عين الصواب والسداد .

٨٥ ــ علىّ حسن الخلق وَهْوَ محبوب

جاء فى كتاب « عثرات اللسان » تخطئة العامَّة فى تسكين هاء (هو) إذا

(١) الوسيط ٣٠٠ .

دخل عليها واو العطف ، كما فى هذا المثال . وترى صاحبه يقول : « (وهو) ضميرُ هُو بضم الهاء ، فإذا أدخلت عليه واو العطف قلت : وهو ، أى بإبقاء الهاء مضمومة . لكنا نسمعهم يقولون : وَهْو بتسكين الهاء . ألا يكون هذا خطأ من قولهم ؟ بلى ، ولكنه فى علم العروض جائز » يريد أنه جائز فى الضرورة الشعرية لا فى النثر والاختيار . وتسكين هاء (هو) بعد واو العطف جائز فى الشعر والنثر . وقرىء به فى القراءات المتواترة ، ولهذا حرصت على التنبيه عليه خشية أن ينكر على بعض القراءات الصحيحة . ويقول الرضى فى شرحه[1] للكافية : وتسكين هاء هو وهى بعد الواو والفاء ولام الابتداء جائز » وفى تفسير[2] النيسابورى على هامش الطبرى : « وهو وبابه بسكون الهاء أبو جعفر ونافع غير ورش وعلى وأبو عمرو » . وفى تفسير الخطيب الشربينى عدن قوله تعالى :﴿ **وهو بكل شىء عليم** ﴾ فى سورة البقرة : « وقرأ قالون وأبو عمرو والكسائى : وهْو بسكون الهاء ، والباقون بضمها » .

٨٦ ـ عمل مُرْبِك

يكثر هذا فى كتابات الكتّاب . وليس فى اللغة أربكه . ويؤخذ من اللسان والقاموس أنه يقال : ربكه فى الأمر أى أوقعه فى الحيرة والارتباك . ففى اللسان : « والربك : أن تُلقى إنسانا فى وَحل ، فيرتبك فيه ، ولا يستطيع الخروج منه وينشب فيه » . وفى القاموس : « ربكه : خلطه ، فارتبك ، والثريد : أصلحه ، وفلانا : ألقاه فى وحل ، فارتبك » والارتباك فى الأمر يقع فيه المرء ولا يهتدى لوجه الصواب فيه مأخوذ من الارتباك فى الوحل . وعلى ذلك يقال : أمر رابك ، أى موقع فى الارتباك .

ولكن فى اللسان والقاموس ما يفيد ورود الفعل الثلاثىّ لازما . وعلى هذا يصحّ تعديته بالهمزة عند من يرى ذلك . وعبارة القاموس : « وارتبك : اختلط عليه أمره ؛ كربِك ، كفرِح » . وفى اللسان : « وَرَبك الرجل ، وارتبك إذا اختلط عليه أمره » . وضبط ربك بفتح الباء فى عبارة اللسان

(١) ص ١٠ ج ٢ .
(٢) ص ٢٠٦ ج ١ .

بضبط القلم ؛ كما ترى . وقد كنت ارتبت فى هذا الأمر ؛ إذ نصّ صاحب القاموس على أنه كفرح . وزاد الريبة عندى أن فى اللسان عقب النص السابق : « ورجل ربك : ضعيف الحيلة » وظاهر أن هذا الوصف يلاق الفعل الثلاثىّ السابق ، فيكون الفعل من باب فرح ، ولكنى وجدت فى أفعال ابن القوطية ما يؤيد ضبط اللسان ، وهو : ربَك الزُّبدَ : أصلحه ، والربيكة صنعها ــ وهى تمر وُبرّ يطبخان بسمن ــ ، والرجلُ ربكاوربوكا : تتعتع فى كلامه ، واضطرب فى أمر لا يستطيع الخروج منه » .

ومما أسلفته نستطيع الخروج بتصحيح الاستعمال الشائع .

٨٧ ــ العَيِّنة

تطلق العينة على ما يكون نموذجا للشيء . فهى قطعة من الثوب أو حفنة من الحَبّ ، وما جرى هذا المجرى . ويستعمل الفقهاء فى مبحث البيوع النموذج فى موضع العينة .

وقد بحثت فى منشئها ، فبدا لى أن أصلها العِينة ، وعينة الشيء : خياره . والتاجر يقدم فى العادة النموذج لما عنده من خير بضاعته وأجودها . وفى اللسان : « وعينة المال : خياره . وهذا ثوب عينة إذا كان حسنا فى مرآة العين . واعتان فلان الشيء إذا أخذ عينه وخياره . وجمع العِينة عِيَن . وقال الشاعر :

فاعتان منها عينة فاختارها حتى اشترى بعينه خيارها

٨٨ ــ فعلت هذا الأمر حسبما أمر الرئيس

يكثر هذا الأسلوب ؛ وتستعمل فيه حسب ساكنة السين موصولة فى الكتابة بالحرف (ما) . وقد صرح الصبان فى مبحث الإبدال بأن السين مفتوحة . قال الأشمونى : « أدرج الناظم هنا الهمزة فى حروف العلة ، حسبما حمل الشارح كلامه على ذلك » فكتب الصبان : « قوله حسبما ، بفتح السين » وكأن غرضه بهذا النص التنبيه على هذا الخطأ الجارى على الألسنة ليحترس منه

وقد دعانى هذا إلى الرجوع إلى معاجم اللغة ، فوجدت فى اللسان نصين فى المادة فى موضعين منفصلين فيها . ففى الأول يقول : « الحسَب والحسْب قدر الشىء ؛ كقولك : الأجر بحسب ما عملت وحسْبه أى قدره . وكقولك : على حسب ما أسديت إلىّ شكرى لك ، تقول أشكرك على حسب بلائك عندى ، أى على قدر ذلك » . وفى النص الثانى : « والمعدوم محسوب وحسَب أيضا ، وهو فعَل بمعنى مفعول ، مثل نقَض بمعنى منقوض . ومنه قولهم : ليكن عملك بحسب ذلك ، أى على قدره وعدده . وقال الكسائى : ما أدرى ما حسب حديثك أن ما قدره . وربما سكن فى ضرورة الشعر » . فترى أن النص الأول فى إطلاقه يسوّغ تسكين سين حسب بمعنى قدر فى الاختيار ، وليس فيه التقييد بالشعر ، وفى النص الثانى التقييد بالشعر . وهاك عبارة القاموس : « والمعدود محسوب وحسب محركة ، ومنه هذا بحسب هذا أى بعدده وقدره ، وقد يسكن » . وترى عبارة القاموس مطلقة أمر التسكين ، ولكن الشارح يتبعها بالتقييد ، فيقول عقب قوله وقد يسكن : فى ضرورة الشعر . ولا ريب أن شارح القاموس أخذ القيد من عبارة اللسان الثانية . ويبدو أن فى المسألة رأيين للغويين فبعضهم يجيز التسكين فى غير الضرورة ، وبعضهم يقصره عليها . وعلى هذا فلا بأس بتسكين السين .

بقى شىء آخر ، وهو أن استعمالها يكون مقرونا بأحد الحرفين الباء أو على ، كما رأيت فى عبارة اللسان ، فيقال : فعلت ذلك على حسب ما أمر الرئيس أو بحسب ما أمر الرئيس والاستعمال السائد على التجريد من الحرف وكأن تخريجه أن يقال ان حسبا بمعنى قدر ضمنت معنى مثل فاستعمل استعماله فإذا قلت : فعلت ذلك حسب ما مر الرئيس فالمعنى مثل ما أمر الرئيس . وعلى ذلك فيقال فى إعرابه إنه صفة لمصدر محذوف أو مفعول مطلق لنيابته عن المصدر الموصوف ، أى فعلا مثل ما أمر الرئيس . ويصح أن يجعل حالا من ضمير المصدر ؛ كما قيل فى قوله تعالى : ﴿ **فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيرا** ﴾ ، أى فعلته أى الفعل فى حال كونه مثل ما أمر الرئيس .

وغنى عن البيان أن ما هنا مصدرية ، أو موصول اسمى ، كما لو قلت حسب ما أمر به الرئيس ، وأيا ما كان الأمر فقاعدة الرسم تقضى بفصل حسب عن (ما) فى الكتابة .

وفى ختام هذا المبحث أذكر أنى وقفت على بيت لصالح[1] بن عبد القدوس وهو :

لو يرزقون الناس حسب عقولهم ألفيت أكثر من ترى يتصدق

ويه استعمال حسب كما يستعملها الناس اليوم ، أى ساكنة العين ، وبدون حرف مما سبق . وهذا البيت من قصيدة له كلها حكم وأمثال ذكرها الدميرى فى حياة الحيوان فى مادة « أفعى » وأولها :

المرء يجمع والزمان يفرق ويظل يرقع والخطوب تمزق

ومنها :

والناس فى طلب المعاش وإنما بالجد يرزق منهم من يرزق
لكنه فضل المليك عليهم هذا عليه موسع ومضيق

ولكنى بعد هذا وجدت البيت مرويا فى اللسان فى مادة « صدق » كما يلى :

ولو أنهم رزقوا على أقدارهم للقيت أكثر من ترى يتصدق

وقد ذكره شاهدا على ورود تصدق فى معنى سأل .

وعلى كل حال فالرواية الأولى رواية صحيحة يصح العمل بها والاستناد إليها .

٨٩ ــ فعلت هذا الأمر فى ثنايا العام المنصرم

يكثر هذا الاستعمال . ويقال أيضا : فى أثناء العام ، وقد يكون هذا الأخير هو الصواب . ففى القاموس : « وأثناء الشىء ومثانيه : قُواه وطاقاته . واحدها ثِنى ــ بالكسر ــ ، ومَثْناة ، ويكسر . وثِنى الوادى : منعطفه » .

وفى الأساس : « وكلّ شىء ثُنى بعضه على بعض أطواقا فكل طوق من ذلك ثِنى ؛ حتى يقال : أثناء الحية لمطاويها » .

(١) من أدباء الدولة العباسية ، قتله المهدى على الزندقة راجع حياة الحيوان ، وتاريخ بغداد ج ٩ ص ٣٠٣ .

فلك أن تقول : ذكرت كذا فى مطاوى كتابى ، وفى مثانى كتابى ، وفى أثناء كتابى . فامّا الاستعمال المصدّر به فقد يُعيِي الباحث أن يجد له مخرجا فى اللغة . فالثنايا جمع الثنية ، وهى الطريق فى الجبل ، وثنايا الأسنان معروفة . وقيل للذى يلقى ثنيته من الحيوان ثَنِيّ ، والأنثى ثنِيّة . والثنيّة اسم بمعنى الاستثناء ؛ تقول : حلف يمينا لاثنية فيها . وترى أن هذه المعانى لا تناسب ما يساق له هذا الأسلوب .

وقد يبدو فى التخريج أن يجعل الثنايا جمع الثنيَّة ، وأصلها الثنىّ — فعيل بمعنى مفعول — لما يُثْنى ويُعطف . فالثنى : المعطوف ، وألحقت التاء به للنقل من الوصفية إلى الاسمية ، كالنطيحة .

وفى شعر ذى الرمَّة :

وماءٍ صَرىً عافى الثنايا كأنه من الأجن أبوال المخاض الضوارب

وفسرت الثنايا بالطرائق فى الماء ، وما فيه من تثن وتموج . وهذا يقرب صحة الأسلوب .

٩٠ — فلان يمثل الأزهر فى المؤتمر

يستعمل الناس هذا التركيب . ويريدون أن فلانا ينوب عن الأزهريين ويتحدث عنهم ويقوم مقامهم . وقد جرى بعض المعلمين على إنكار هذا النمط من القول .

على أنه من العسير صرف الناس عنه ، وقد صار عتيداً مطّرداً فى كتابتهم . فكان يعنى اللغوى تخريجُه وتأويله إن كان له وجه من التخريج .

ونرى فى المادة مثل المرء بين يدى الوالى إذا قام وانتصب ، ولا بأس أن يقال من هذا مثَّلتُ فلانا أى جعلته يمثل ويقوم . والتعدية بالتضعيف قياسيَّة عند كثير من النحويين فيقال على هذا : فلان يمثل الأزهريين أى يجعلهم ماثلين وحاضرين فى اللجنة مثلا بمثوله وقيامه . والكلام بعد هذا على التشبيه ، أى يجعلهم كالماثلين ، وقد ورد التفعيل لهذا المعنى ، فقد قالوا : سرَّج الله وجهه أى بهَّجه وحسنَّه . وحقيقة ذلك أنه جعله كالسراج . وقد قيل ذلك فى قول

وفاحما ومرسِنا مسرجا

ومن ذلك فى غير المتعدى قوّس الرجلُ إذا صار كالقوس فى الانحناء من الكبِر قال امرؤ القيس :

أراهن لا يحبين من قل ماله ولا من رأين الشيب فيه وقوسا

ويرى بعض الفضلاء أن يجعل ذلك من قولهم : مثلت الشيء إذا جعلت له مثالا وصورة . فمعنى تمثيل الأزهريين أنه جعل لهم صورة ومثالا ، والمثال هو الممثل نفسه وكلا التخريجين حسن جميل .

٩١ ـــ الفِهْرِس والفِهْرِسْت

وقع السؤال عن جلية الأمر فى هذا اللفظ : هل يقال فهرس أو فهرست ؟ وقد دعا إلى هذا السؤال أنه يُرى فى الكتب والمصنفات هذان الحرفان . والفهرس يستعمل الآن فى أكثر الحال فى إجمال ما فى الكتاب من مسائل وأبواب ، ومكانها من الكتاب . وقد يراد به الكتاب تذكر فيه أسماء الكتب ، كما يقال : فهرس دار الكتب المصرية ، وفهرس المكتبة الصادقية بتونس . واللفظة فارسية دخلت العربية من قديم ؛ فقد تحدث عنها الليث تلميذ الخليل فى كتاب العين ، فهو يقول فيها ـــ على ما جاء فى اللسان ، نقلا عن تهذيب الأزهرى ـــ : « الفهرس : الكتاب الذى تجمع فيه الكتب » . ويقول العلماء : إنه فى الفارسية فهرست . وكذلك هى فى المعاجم الفارسية الحالية على ما أخبرنى به الثقات فى هذا الشأن . وأصحاب المعاجم اللغوية يقتصرون على الفهرس ، كما رأيتَ فى عبارة الليث ، وقد تابعه فى ذلك صاحب القاموس فهو يقول : « الفهرس ـــ بالكسر ـــ الكتاب الذى تجمع فيه الكتب » ، وهذا لأن الفهرس على وزان الأبنية العربية ، فهو كزبرج ، فمن ثم كان الفهرس هو المستساغ عندهم المقبول ؛ فقد أدخل على اللفظة الفارسية تغيير بحذف التاء ليكون فى بناء اعتاده العرب وألفوه . ولكنا نرى الفهرست يستعمل فى اللسان العربى ؛ فهذا كتاب فهرست ابن النديم محمد بن

إسحق المتوفى سنة ٣٨٥ ، وترى عالم المشرقيات كراوس ينشر فى باريس سنة ١٩٣٩ رسالة للبيرونى . يذكر فيها فهرست كتب محمد بن زكريا الرازى ، ونرى الخوارزمى صاحب مفاتيح العلوم يذكر فى كتابه فى أوله هذا العنوان : « فهرست أبواب الكتاب وفصوله » ونراه فى ص ٣٩ من هذا الكتاب يقول : « الفهرست : ذكر الأعمال والدفاتر تكون فى الديوان ، وقد يكون لسائر الأشياء » .

فنرى من هذا أن لفظة الفهرست صحيحة قبلها العلماء واستعملوها ؛ فلا يسعنا تخطئتها وإنكارها ، فإن قال قائل : ولكنها ليست على منهج الأبنية العربية فالجواب أن الذى أدخل العربية قد يتناوله التغيير فيجعل على منهج الأبنية العربية ، وقد يقر على بنائه الأصلى . وهذا سيبويه يقول فى كتابه(١) : « واعلم أنهم مما يغيرون من الحروف الأعجمية ما ليس من حروفهم البتة ؛ فربما ألحقوه ببناء كلامهم ، وربما لم يلحقوه » .

ويقول أيضا فى هذا الموطن : « وربما تركوا الاسم على حاله إذا كانت حروفه من حروفهم ، كان على بنائهم أو لم يكن ؛ نحو خراسان ، وخُرَّم والكركم » . وقد أورد خراسان لما ليس من بناء كلامهم ؛ إذ ليس من أوزان الأسماء فى العربية فُعالان .

ويخرج القارىء من هذا العرض إلى أن الفهرس والفهرست كلاهما جائز فى الاستعمال وإن كان الفهرس أعرب وأجرى على المزاج العربى . وجمع اللفظين كليهما فهارس .

ومما يذكر هنا أنه قد اشتق من الفهرس فعل ، فقالوا . فَهرسَ الكتب فهرسة نص عليه صاحب القاموس .

وقد قلت : إن هذا التعريب قديم ، والظاهر أنه يرجع إلى عهد الاحتجاج ؛ فقد كان هذا اللفظ معروفا فى زمن الليث فى العصر العباسى الأول ، وهو إذ أدخلها فى كتابه العين كان يرى أنها من الشهرة بحيث أصبحت فى عداد الألفاظ العربية التى تحتاج إلى بيان .

---

(١) جـ ٢ ص ٣٤٢ .

٩٢ ــ فى مصر علامون . وفيها رجال مدركات لما جل ودق

يرد علاّمة فى مبالغة علامّ ، وهو مبالغة فى عالم . وكذلك مُدْرِكة يأتى فى مبالغة مدْرِك . وقد وقع البحث فى جمع هذا الضرب من الأوصاف المختومة بتاء المبالغة .

والجمع المطرد فى الأوصاف ــ كما هو مقرر فى موضعه ــ جمع التصحيح ، أى جمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم .

وعلى هذا فأى الجمعين أولى بهذا الضرب من الأوصاف وآثر به ؟ .

إن المعروف أن ما كان مختوماً بالتاء لا يجمع جمع المذكر السالم ، أيا كانت التاء . فيستوى فى ذلك تاء التأنيث وتاء المبالغة . وفى الحق أن تاء المبالغة فيها معنى التأنيث ، فقد قيل فى توجيه المبالغة بها الذهاب بالوصف إلى معنى الداهية أو الغاية والنهاية ، وقيل غير ذلك مما يرجع إلى هذا . ومن ثم يقول صاحب التوضيح فى الحديث عن جمع المذكر السالم « ويشترط فى كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط : أحدها الخلو من تاء التأنيث . فلا يجمع نحو طلحة وعلامة » وقال الشيخ خالد فى شرحه التصريح : لئلا يجتمع فيهما علامتا التأنيث والتذكير . ولو حذفت التاء التبس بالمجرد منها ، فترى أن التاء فى علامة أدرجت فى تاء التأنيث . وعلى هذا فلا يقال فى جمع علامة : علامون ، ولا فى جمع مدركة : مدركون .

ومع هذا فقد ورد فى طبقات ابن سعد (١) : عن ابن عباس أن النبى ﷺ كان إذا انتسب لم يجاوز فى نسبه معد بن عدنان بن أدَد ، ثم يمسك ويقول : كذب النسابون . قال الله ــ عز وجل ــ : ﴿ **وقروناً بين ذلك كثيراً** ﴾ والمعروف فى واحد النسابين هو النسابة .

ومن قبيل ما جاء فى الحديث ما جاء فى كلام ابن جنى فى التنويه بالكوفيين من النحويين والموازنة بينهم وبين البصريين إذ يقول : « الكوفيون

(١) جـ ١ ص ٢٨ طبع أوربة .

علامون بأشعار العرب مطلعون عليها فوق البصريين . والبصريون أجود قياساً » وقد أورد هذا النص عن ابن جنى السيوطى فى الاقتراح فى المسألة السادسة عشرة من الكتاب السادس .

وقد عقب ابن علان شارح الاقتراح فقال : « علامون جمع علام بغير هاء ، مبالغة فى عالم ؛ كعلام الغيوب . وليس جمع علامة بالهاء ؛ لأن شرط ما يجمع هذا الجمع من أوصاف المذكر تجرده من هاء التأنيث ؛ كما قرروه . وهذا أولى من قوله فى الشرح : إنه شاذ ؛ بناء على أنه جمع علامة » .

وفى الحق أن ما وقع من ابن جنى إن لم يرد عن العرب وكان مخالفاً للقياس كان خطأ من القول لا شاذا ؛ إذ الشاذ لا يقبل إلا إذا ورد عن العرب .

ويؤخذ من كلام ابن علان الجواب عن « النسابين » فيقدر أن واحده نساب لا نسابة وقد ورد الوصفان كلاهما .

على أنه عرف عن الكوفيين أنهم يجيزون جمع نحو طلحة على « طَلْحين » ويوافقهم ابن كيسان من البصريين ، غير أنه يفتح اللام فيقول : طَلَحون . ويقول صاحب[1] الإنصاف : « ذهب الكوفيّون إلى أن الاسم الذى فى آخره تاء التأنيث إذا سميت به رجلا يجوز أن يجمع بالواو والنون . وذلك نحو طَلْحه وطلحون . وإليه ذهب أبو الحسن بن كيسان ؛ إلاّ أنه يفتح اللام فيقول : الطَلَحون ؛ كما قالوا : أَرَضون ، حملا على أَرَضات . وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز » .

ولا ينبغى أن يفهم من كلام الإنصاف أن هذا الحكم الخاص بالاسم إذا سمى به ، كما هو ظاهر كلامه . فالوصف مثل العلم لا يختلف عنه فى شيء : وإنما عُنى صاحب الإنصاف بهذا التقييد فى جانب الاسم لأنه لا يسوغ جمعه هذا الجمع إلا بعد التسمية به وتصييره علما . فأما الوصف فلا كلام فيه . ومما يؤيد هذا أن الناقلين من الكوفيين أطلقوا القول فى العلم والوصف . يؤخذ ذلك من كلام الشيخ يس فى حاشيته على القطر ، وقد ذكر من جمع الوصف

---

(١) ص ١٨ .

عندهم رَبْعين فى جمع رَبْعة . وفى اللسان : قال الفراء : « من العرب من يقول : امرأة ربعة ونسوة ربعات . وكذلك رجل ربعة ورجال ربعون » .

ومع هذا فصاحب الإنصاف فى سياق حجج البصريين يقول : « إذا وصفوا المذكر بالمؤنث فقالوا : رجل ربعة جمعوه بلا خلاف فقالوا : ربعات ، ولم يقولوا : ربعون » وترى هذا يخالف ما سبق عن الفراء فى اللسان ، وإطلاق النحويين .

وأرى أن فى جمع نحو علامة على علامين سعة من قبل مذهب الكوفيين إذا فهمناه على الإطلاق فى العلم والوصف .

وبعد فقد عرفت من هذا أن جمع هذا الضرب بالواو والنون غير مستقيم المنهج عند الجميع ، فإن البصريين ينكرونه .

والجمع المطرد فيه هو جمع المؤنث السالم . فيقال : رجال علامات ومدركات وراويات للأخبار . وقال الفاكهى فى شرحه للقطر : « والذى يجمع بألف وتاء قياساً مطرداً خمسة أنواع : ذو التاء مطلقاً » فقال الشيخ يس فى كتابته عليه : « ذو التاء مطلقاً أى تاء التأنيث المبدلة فى الوقف هاء ؛ كتمرة ، والساكن ما قبلها ؛ كبنت وأخت : وكذا كيت وذيت لو سمى بهما ، ولو مذكرا . وشمل قوله : (مطلقا) العلم ، واسم الجنس ، والمدلول فيه بالتاء على تأنيث أو مبالغة ، كنسابات » .

ويقول صاحب اللسان (نسب) : « وتقول : عندى ثلاثة نسابات وعلامات . تريد ثلاثة رجال ، ثم جئت بنسابات نعتاً لهم » . وفيه أيضاً (نكح) : « قال أبو زيد : يقال إنه نكحة من قوم نكحات » ونكحة : التاء فيه للمبالغة ؛ كما هو معروف .

ويقول أبو جعفر النحاس فيما نقله عنه صاحب الخزانة : « وعلى هذا تقول : عندى عشرة نسابات ؛ لأنك تريد الرجال ، وإنما نسابات نعت » .

٩٣ ــ قد لا يتيسر حضورى غداً

هذا الأسلوب على اشتهاره وكثرته كتب الكاتبون فى إنكاره وتهجينه

ومرد هذا إلى أن (قد) لا تدخل فى العربية على المنفى وإنما تدخل على المثبت ، فليس يصح أن يقال : قد لا أعلم هذا الأمر ، وإنما تقول : قد أجهله ، أو ربما لا أعلمه .

والحجة فى هذا الإنكار قول ابن هشام فى المغنى فى مبحث قد ؛ « وأما الحرفية فمختصة بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس » فتراه ذكر اختصاصها بالفعل المثبت . وقد تبع السيوطى فى الهمع ٢ / ٧٢ ابن هشام إذ يقول : « قد حرف يختص بالفعل المتصرف الخبرى المثبت المجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس . فلا يدخل على الجامد ، كعسى وليس ، ولا الإنشائى ، كنعم وبئس ، ولا المنفى ، ولا المقترن بما ذكره » .

والتقييد بالإثبات فى المضارع إذا كان بعد قد لم أره لغير ابن هشام ومن استقفاه . وإنما يذكر فيه التجرد من الناصب والجازم وحرف التنفيس . ويقول ابن مالك فى التسهيل : « وتكون حرفا ، فتدخل على فعل ماض متوقع لا يشبه الحرف لتقريبه من الحال ، وعلى مضارع مجرد من جازم وناصب وحرف تنفيس لتقليل معناه ، وعليهما للتحقيق » . ويقول الدمامينى فى شرحه : « فهى ثلاثة شروط . وإن شئت فشرطان : الرفع والتجرد من حرف التنفيس » ويقول الرضى فى شرح الكافية ٢ / ٣٨٨ : « وتدخل أيضاً على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس » .

ويذكر فى أحكام « قد » حكم قد يكون مبعث ما اشترط ابن هشام من الإثبات . وهو ألا يفصل بينها وبين فعلها بغير القسم . ويقول ابن مالك فى التسهيل : « ولا يفصل بين أحدهما بغير قسم ، ويقول أبو حيان فى شرحه فى تعليل هذا الحكم : « وذلك أن الحرف المختص بما دخل عليه إذا لم يكن عاملا فإنه يتنزل مما دخل عليه منزلة الجزئية ، فكما لا يفصل بين جزء الشىء وجزئه الآخر فكذلك هذا ؛ ألا ترى أنهم لا يفصلون بين أل والاسم بشىء فكذلك هذا » .

وترى أنه يسوغ الفصل بالقسم ، وهذا أمر لا مرية فيه ، وإذاً فليست (قد) مطردة القياس على (أل) . وذلك أن أل لا يفصل بينها وبين مدخولها

بالقسم ، وبذلك تراخى الاتصال بين قد والفعل عن مكانة الاتصال بين جزء الشيء وجزئه الآخر ، وهم يعللون استثناء القسم بأنه يؤتى به لتوكيد الخبر فساغ الفصل لذلك ، وقد يقال : إن أداة النفى شديدة الامتزاج بالخبر ، فالفصل بها لا يثلم الاتصال ولا يحل عقده المؤرب .

ونرى فى أبى حيان وابن يعيش فى التمثيل للفاصل ذكر الاسم وإهمال أداة النفى ، فيقول أبو حيان : « فإذا قلت : قد ضربت زيدا ، أو قد أضرب زيدا فلا يجوز قد زيدا ضربت ، ولا قد زيدا أضرب » ويقول ابن يعيش فى شرح المفصل ٨ / ١٤٨ : « اعلم أن (قد) من الحروف المختصة بالأفعال ، ولا يحسن إيلاء الاسم إياه » .

وإذ عرضت للفصل بالقسم أذكر هنا أنه استشهد عليه بقول الشاعر :

أخالد قد والله أوطئت عشوة ... وما العاشق المسكين فينا بسارق
أقر بما لم يأته المرء إنه ... رأى القطع خيراً من فضيحة عاشق
ولولا الذى قد خفت من قطع كفه ... لألفيت فى أمر الهوى غير ناطق

ولهذا الشعر قصة طريفة . وذلك أن فتى أخذ فى دار قوم ورفع إلى السلطان بتهمة السرقة ، وأقر الفتى ، فأمر خالد بن عبد الله القسرى أحد ولاة بنى أمية بقطع يده حداً . ولم يكن الفتى من همه سرق المال ، وإنما غشى الدار لهوى له فيها . وآثر أن تناله العقوبة ؛ ستراً لمن يحبها ، وحفاظاً على عرض أهلها . ولكن أخا الفتى لم يذهب مذهبه ، فكتب بهذا الشعر إلى خالد . فكان أن تبين الأمر ورفع العقوبة عن الفتى ، وحمل أهل الفتاة على أن زوجوها من الفتى . وقوله : « أوطئت عشوة » أى خدعت ولم يصدقك الفتى الخبر . وتراه ببناء الفعل للمفعول . وهذا ما رضيه البغدادى فى شرحه لشواهد المغنى ١ / ٩٦٣ وقد رسم فى الكتب : « أوطأت عشوة » وفى الأساس : « أوطأه عشوة : حمله على أمر غير رشيد » . وقد يكون المراد : أوطأت يا خالد أعوانك إذ أمرتهم بقطع يد الفتى عشوة ، وحملتهم على خطة فائلة ، فالمفعول محذوف والفعل مبنى للفاعل .

وأعود إلى دخول قد على النفى فأقول : إن الظاهر أنه لا بأس به . وترى سيبويه فى الكتاب ٢ / ٣٠٧ يقول : « وأما قد فجواب لقوله : لمَّا يفعل ،

فتقول : قد فعل . وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر . وتكون قد بمنزلة ربما ؛ قال الهذلى :

قد أترك القرن مصفراً أنامله كأن أثوابه مجت بفرصاد

كأنه قال : « ربما » . وقوله : « مصفراً أنامله » كناية عن موته ، والفرصاد : التوت . يريد أن أثوابه لطخت بالدم حين قتله . وترى سيبويه يقرر أنها تستعمل بمنزلة ربما ، ولم نر من اشترط فى (ربما) دخولها على المثبت ، وحظر دخولها على المنفى .

وقد ورد دخول قد على المنفى فى قول قيس الحنان الجهنى :

وكنت مسوداً فينا حميدا وقد لا تعدم الحسناء ذاما

وقد ورد هذا البيت بهذه النسبة فى المؤتلف والمختلف للآمدى ٨٩ ، وفى طراز المجالس ١٤٣ .

وجاء فى اللسان (ذى م) منسوباً إلى أنس بن نواس المحاربى . وفى معجم البلدان فى ترجمة (رذام) نسبته إلى قيس بن الحنان الجهنى . وأياما كان الأمر فهو شعر قديم يحتج به .

وورد فى كلام ابن جنى إذ يقول فى الخصائص ١ / ٢٠ : « كما أن القول قد لا يتم معناه إلا بغيره » .

٩٤ ــ القيثارة

جرى هذا اللفظ هكذا فى عبارات المحدثين . وهو لضرب من آلات اللهو ذى ستة أوتار تحرك بالأصابع فيأتى من ذلك غناء مطرب . وهذا اللفظ معرب عن جيتار فى الفرنسية guitare ، وهو مبدوء بالحرف الذى بين الجيم والكاف ، ويعرف بالجيم الفارسية . فترى أنهم أبدلوه قافا لما لم يكن هذا الحرف من حروف العربية الفصيحة . وإنى أختار وأستحب أن يكون بدل هذا الحرف جيم عربية ، فيقال : الجيثارة . وقد فعل العرب ذلك بكلمات كثيرة عربوها على هذا النحو . فقد قالوا لجام وأصله لكام بالكاف الفارسية ،

وقالوا آجر ، وأصله أيضاً فى الفارسية آكر ، وقالوا الجرداب لوسط البحر ، وأصله الجيم الفارسية ، إلى كثير من المعربات على هذا النسق . على أن العرب فى قليل من الألفاظ أبدلت من الجيم الفارسية قافا ، وكافا ، فقالوا قُربق ، وكرْبق لدكان البقال ، وأصل الكاف والقاف فيه الكاف الفارسية . وإنى أسوق إليك نصاً لإمام النحو سيبويه إذ يقول : « ويبدلون من الحرف الذى بين الكاف والجيم الجيم لقربها منها . ولم يكن من إبدالها بد لأنها ليست من حروفهم وذلك نحو الجربز والآجر والجورب وربما أبدلوا القاف ، لأنها قريبة أيضاً ، قال بعضهم : قربز ، وقالوا : كربق وقربق[1] » والجُرْبز : الخب الخبيث ، وهو معرب عن الفارسية . ولقد وقفت على صورة للكلمة (قيثارة) قديمة أتت بالكاف . وذلك فى شعر أبى عامر بن شهيد الأديب الأندلسى . وذلك حيث يقول[2] :

تغنيه أطيار القيان إذا انتشى   بصنج وكيثار وعود كران

وخير لنا أن نتبع هذا التعريب القديم إذا لم نصر إلى الجيثارة . ومما يحسن ذكره فى هذا المقام أن اللفظة انتقلت إلى الفرنسية من الأسبانية وهى فى لغتها الأسبانية جسترا guitarra فدخلت الفرنسية بحكم الجوار ، ودخلت العربية فيما يبدو عن الإسبانية بحكم المخالطة والمداخلة فى الأندلس فى عهده السعيد . وفى بعض المعاجم أن الكلمة فى الإغريقية . ويحتمل أن تكون العربية أخذت عنها . وما ذكرناه هو الأرجح .

ويرى القارىء مما سبق أن ابن شهيد استعمل الكيثار غير مختتمة بتاء التأنيث . ويستعملها المحدثون تارة مجردة من التاء كما فعل ابن شهيد . انظر إلى قول الأستاذ محمد الصياد[3] :

ألقيت للنار فى غفلة منى
عودى وقيثارى وقلت لى : غنّ

وتارة بالتاء — وهو الجارى فى الاستعمال — ومن ذلك قول الأستاذ

(١) من الكتاب ج ٢ ص ٣٤٢ .
(٢) من الذخيرة ج ١ ص ٢٦٧ .
(٣) من مجلة الكتاب جزء نوفمبر سنة ١٩٤٧ .

أنور العطار[1] فى البصيرة :

مدينة الماء والرواء فتنت بالحسن كل راء
وهجت قيثارة الفضاء بأعذب الشعر والغناء

٩٥ ــ الكبرياء الممقوت

يظن بعض الكتاب أن الكبرياء مذكر ؛ كالكبر ، فيصفه وصف المذكر . وفى أهرام يوم ٩ / ١٢ / ١٩٤٥ : « إرضاء لكبرياء مصر الوطنى » . والكبرياء من الألفاظ المؤنثة ؛ إذ هو مختوم بألف التأنيث الممدودة ، وهى تفعل ما تفعل تاء التأنيث . وفى التنزيل : ﴿ **قالوا أجئتنا لتلفتنا عما وجدنا عليه آباءنا وتكون لكما الكبرياء فى الأرض** ﴾ فتراه أنث « تكون » لمكان « الكبرياء » .

وقد يقول قائل : إنا نرى المذكر فى العربية قد يُذهب به مذهب المؤنث ، والمؤنث قد يُقصد به قصد المذكر ، اعتمادا على تأويل أحدهما بالآخر . ألا ترى إلى ما حكاه[2] الأصمعىّ عن أبى عمرو بن العلاء أنه سمع أعرابياً يقول وذكر إنسانا : فلان لغوب ، جاءته كتابى فاحتقرها ! قال أبو عمرو : فقلت له : أتقول : جاءته كتابى ! فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ وقال[3] الشاعر :

يأيها الراكب المزجى مطيته سائل بنى أسد ، ماهذه الصوت

فقال هذه الصوت ؛ لأن الصوت فى معنى الصيحة . وقال آخر :

أرى رجلا منهم أسيفا كأنما يضم إلى الكشحين كفاً مخضبا

فقال : مخضبا لأن الكف فى المعنى عضو . وقال الآخر :

إن السماحة والمروءة ضُمِّنا قبرا بمروَ على الطريق الواضح

فقال : ضُمِّنا ، ولم يقل : ضمنتا ؛ لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء ،

(١) المصدر السابق .

(٢) انظر فى هذه الحكاية اللسان فى مادة كتب .

(٣) انظر فى هذه الشواهد وأمثالها الإنصاف طبع أوربة ص ٢٤ ، ٣٢٣ .

وبالمروءة إلى الكرم .

وأقول : أن ما أورد فى هذا المضمار لا يُعدَى به مورد السماع . وهو من الشاذ الذى لا يقبل إلا من العرب . فأما القياس ، والجادَّة فهو أن يلزم كل نوع عمود أمره ، وأصل حكمه ، حتى لا يختلط الأمر ، ولا يشكل السياق .

٩٦ ــ الكتَّاب للمكتب أو موضع تعليم الصبيان

وقع السؤال عن الكُتَّاب لموضع تعليم الصبيان . وهو استعمال شائع من قديم ، ويجمع على كتاتيب . والذى دعا إلى الشك فى عربيته أنه على صيغة جمع الكاتب وليس على صيغة المكان كالمكتب والمدرسة ، والرأى أن الكتَّاب فى هذا المعنى عربى تقوم عليه الشواهد اللغوية . فقد جاء فى كتاب العين[١] : « والمكتب والكتَّاب موضع تعليم الكِتاب » وقوله الكتاب يريد الكتابة . والعين ينسب إلى الخليل بن أحمد المتوفى سنة ١٧٥ هـ ، إلى تلميذه الليث ، وهو أقدم كتاب فى اللغة ، وتراه سجل هذا المعنى للكتَّاب ، وفى هذا دليل على أن هذا المعنى كانت متعارفا للكلمة فى أيام مؤلفه ، وهو قريب من عصر الاحتجاج ، ويغلب على الظن أنه كان معروفا قبل ذلك . وقد تبع[٢] صاحب العين الأزهرى والجوهرى والصاغانى فأثبتوا للكتَّاب المعنى المشهور . وخالف عن هذا أبو العباس المبرد المتوفى سنة ٢٨٥ هـ فأنكر أن يكون الكتاب لموضع التعليم ، وإنما الكتَّاب عنده لا يعدو أن يكون جمع كاتب . والمبرد فى هذا متأثر بمزاجه اللغوى ، ونظره القياسى ؛ فالكتَّاب صيغة جمع كالصُّوَّام والقوام ، فلا تكون للمكان ، وتراه يقول فى هذا : «[٣] والكتاب للصبيان ، ومن جعل الموضع الكتاب فقد أخطأ » ، وهذا صحيح بحسب الوضع الأصلى ولكن الشىء قد يطلق على ما له علاقة به ، وقد يشيع هذا فى اللغة حتى يلتحق بالحقيقة فالكتاب ــ وأصله للصبيان يتعلمون فى المكتب ــ يطلق على المكتب نفسه لعلاقة المحلية أو المجاورة ، كما يقال : حضرت من مشيخة الأزهر ، أى مقر شيوخ الأزهر وديوانهم وهذا سائغ مقبول . وإذا صح هذا الإطلاق وثبت

---

(١) المخصص لابن سيده ، ج ١٣ ص ٤ .

(٢) راجع شرح القاموس .

(٣) انظر اللسان .

السماع به تبين ضعف رأى المبرد ، وكنا فى سعة من الرغبة عنه . وقد تبع المبرد صاحب القاموس فرد على الجوهرى إثباته للمعنى الذى نتحدث عنه للكتّاب ، وجعله مما غلط فيه ، والمجد مولع بتخطئة الجوهرى ، فلا غرابة أن يسارع إلى هذا ، وهو يجد فى رأى المبرد دعامة وسندا .

والباحث يجد نصوصا كثيرة ورد فيها الكتّاب لموضع التعليم فى العصر العباسى الأول لا سبيل إلى دفعها . فقد قال الشافعى[٤] رضى الله عنه – كانت وفاته سنة ٢٠٤ « كنت – وأنا فى الكتاب – أسمع المعلم يلقن الصبى الآية فأحفظها أنا » وفى الأغانى[١] عن إسحق الموصلى « أن أباه ابراهيم الموصلى أسلم إلى الكتاب فكان لا يتعلم شيئا » وفيه[٢] أيضاً : « أن على بن جبلة لما نشأ أسلم إلى الكتاب » . وذكر الجاحظ فى البيان[٣] والتبيين أن من أمثال العامة« أحمق من معلم كتاب » .

فأما ذكر الكتاب بعد العصر العباسى الأول ، فجاء منه قول البسّامى :

تعس الزمان ! لقد أتى بعجاب ومحا فنون الفضل والآداب
وأتى بكتّاب لو انبسطت يدى فيهم رددتهمُ إلى الكتّاب

والبسّامى هو أبو الحسن على بن محمد ، روى عنه أبو بكر الصولى ، وكانت وفاته سنة ٣٣٢ هـ ، وله ترجمة فى ابن خلّكان .

فأما الكتاب قبل العصر العباسى فتتضافر النقول على أنه كان أيضا يطلق على موضع التعليم . فقد جاء فى مسند[٤] الإمام أحمد بن حنبل فى حديث عبد الله ابن مسعود رضى الله عنه : « قرأت من فى رسول الله ﷺ سبعين سورة وإن زيد بن ثابت له ذؤابة فى الكتاب » وعن عمر[٥] بن عبد العزيز أنه سأله رجل عن الأهواء فقال : عليك بدين الصبى الذى فى الكتاب ودين

---

(٤) معجم الأدباء ج ١٧ ص ٢٨٤ .
(١) ج ٥ ص ٣ .
(٢) ج ١٨ ص ١٠١ .
(٣) ج ١ ص ٢٠٨ من الطبعة الثانية .
(٤) ج ١ ص ٤٠٥ .
(٥) حاشية الباجورى على كفاية العوام فى علم الكلام ص ٢٣ .

الأعرابى ، ودع ماسواه . وجاء الكتاب فى حديث فيه مقال ؛ فقد أورد الزمخشرى فى الكشاف فى آخر تفسير سورة الفاتحة ــ وتبعه البيضاوى ــ الحديث الآتى : « وعن حذيفة بن اليمان رضى الله عنه : أن النبى ﷺ قال : إن القوم ليبعث الله عليهم العذاب حتما مقضياً ، فيقرأ صبىّ من صبيانهم فى الكتّاب : الحمد لله رب العالمين ، فيسمعه الله تعالى ، فيرفع عنهم بذلك العذاب أربعين سنة » . وكتب السيد الشريف على هذا ما يأتى : « (فى الكتاب) بضم الكاف وتشديد التاء ، يطلق على الكَتبة ، وعلى المكتب أيضا . وهو المراد هنا . وخطأ المبرّد إطلاقه على المكتب . ورُد بنقل الليث أياه . فإما أن يكون حقيقة بالاشتراك ، وإما أن يكون مجازاً . لأنه موضع الكُتَّاب بمعنى الكَتَبة جمع كاتب » . ويقول الشهاب فى كتابته على البيضاوى : « وحديث حذيفة أسنده الثعلبى . وقال العراق : إنه موضوع ؛ وقيل : إنه ضعيف » وكانت وفاة الثعلبى المفسر ــ وهو أبو إسحٰق أحمد بن محمد بن إبراهيم ــ فى سنة ٤٢٧ ، كما فى ابن خلكان .

* * *

الفهـــــرس

الموضـــوع	الصفحـــة

الموضوع	الصفحة

* * *

رقم الايداع
٨٦ / ٥٩٩٢

المطبعة الفنية ت : ٩١١٨٦٢

المطبعة الفنية ت : ٩١١٨٦٢